



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



قسم اللغة والأدب العربي

كلية الآداب و اللغات

مذكرة بعنوان:

ابن مضاء القرطبي وماآخذه على النحاة
- دراسة تأصيلية -

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عامة

إشراف الأستاذ:

أحمد الشايب عرباوي

إعداد الطالبات:

✓ راضية حمي

✓ هندا غرايسة

✓ وجدان معامرة

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	أ-بالهنية عبد العزيز
مشرفا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	د-أحمد الشايب عرباوي
مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	أ-مولدي عبد الباسط

الموسم الجامعي : 1441-1442 هـ / 2019-2020م

شكر و عرفان

قال الله تعالى: (وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ) لقمان/12

وقال رسوله الكريم صل الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس , لم يشكر الله عزّ وجلّ "

أحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا ملئ السموات والأرض على ما أكرمني به من إتمام هذه الدراسة التي نرجو أن تتال رضاه .

ثم نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتتان إلى الدكتور الفاضل " أحمد الشايب عرياوي " حفظه الله وأطال في عمره, لتفضله الكريم بالإشراف على هذه الدراسة وتكرمه بنصحنا وتوجيهنا حتى إتمام هذه الدراسة .

كما لا ننسى أن نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بكلمة في إعداد هذه الدراسة المتواضعة .

كما نشكر أهالينا على الدعم المعنوي والمادي المبذول من طرفهم , ونهدي لهم هذا العمل

مقدمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء ، والمرسلين نبينا محمّد وعلى
اله وأصحابه والتابعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وأما بعد:

يُعتبر التراث العربي حافلا باهتمام العلماء قديما وحديثا ن وكان لعلم النّحو الحظ الأوفر
من هذا الاهتمام ومن ذلك من اجل صون القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وحفظ اللّغة
العربية مما شاع فيها من لحن على ألسنة الناس في عهد الفتوحات الإسلامية واختلاط
العرب بغيرهم من الأمم الأخرى .

ولكن هذا العلم (علم النحو) سرعان ما خضع إلى المراحل الطبيعية التي يخضع لها أيّ علم
فنمى وتطوّر بخطى سريعة حتى أضحي في أوج التطور والازدهار وهذا كلّهُ بفضل جهود
النحويين فيه وتظهر هذه الجهود فيما تركه هؤلاء العلماء والنحويين من تراث نحوي غني
مثلته آثارهم ومؤلفاتهم المفصّلة والجامعة ، حيث صنّفوا الكتب والمدوّنات التي حملت بين
طيّاتها المذاهب والآراء المختلفة في النظريات والقواعد .

لكن هذا العلم الذي كان في بدايته من أجل حفظ اللّغة أصبح غاية في التكلف والتعقيد وكثرت
فيه الأبواب النحوية والتفريعات والمصطلحات الغريبة التي لا مبرر لها ، وتعدّد أوجه الإعراب
في المسألة الواحدة والإغراق في القياس والتعليل وهو ما أدّى إلى ظهور نخبة من العلماء
والنحاة نادوا بتيسير النحو أبرزهم خلف الأحمر والكسائي والزبيدي والجرمي وابن السراج ...
وابن مضاء هو محور دراستنا هذه وركزنا عليه هو بالذات إذ قام بتأليف كتاب فنّد فيه العديد
من النظريات والقواعد وهو كتاب الردّ على النحاة لذلك جاء بحثنا موسم بعنوان ابن مضاء
القرطبي وماخذه على النحاة .

حاولنا فيه دراسة القضايا والمسائل التي تطرّق لها ابن مضاء في كتابه وذلك باستخراج هذه المآخذ ومن ثم العودة إلى تأصيلها في كتب التراث النحوي العربي .

أما السبب الذي دفعنا لاختيار هذا الموضوع ، فهو ميلنا الشخصية لدراسة نحوية لمحاولة سد ولو جزء بسيط من الثغرات الموجودة فينا من الجانب النحوي ، وكذلك فضولنا لمعرفة شخصية العالم ابن مضاء القرطبي و الإمام بجميع جوانبها .

فكانت إشكالية بحثنا كالتالي :

ما هي المسائل التي خالف فيها ابن مضاء النحاة ، وفيم عابهم بخصوص هذه المسائل ؟

وجاءت الأسئلة الفرعية كالتالي

من هو ابن مضاء ؟ وما هي الدوافع التي جعلته يخالف النحاة في آرائهم ؟

كيف وردت هذه المسائل والنظريات لدى النحاة القدامى وما مفهومهم عليها ؟

فيما تمثلت هذه المآخذ التي عابها ابن مضاء على النحاة ؟

هل لاقت ثورة ابن مضاء صدى في العصر الحديث ؟ وما موقف المحدثين منها ؟

وقد اعتمدنا في معالجة مختلف عناصر هذا البحث المتواضع على المنهج الوصفي التحليلي ، فالوصفي يقوم بوصف الظاهرة النحوية (العامل / العلة / القياس / التمارين غير العلمية / المآخذ) أمّا التحليلي فيقوم بتحليل بعناصر هذه القضايا أو المسائل واستنباط كوامنها .

أمّا عن بنية هذا الموضوع فقد قسمناها إلى مقدمة وثلاثة فصول وتدرج تحت هذه الفصول عدة مباحث تتطوي تحتها عدّة عناوين نفصلها كما يلي :

الفصل التمهيدي فكان بعنوان: ابن مضاء القرطبي وكتابه "الرد على النحاة" ويندرج ضمنه
مبحثين

❖ المبحث الأول : ترجمة ابن مضاء القرطبي

- 1- الحياة السياسية في عصره
- 2- الظاهرية في عهد الموحدين
 - تعريف المذهب الظاهري
 - ابن مضاء وعلاقته بالمذهب الظاهر
- 3- اسمه ونسبه
- 4- مولده ونشأته
- 5- علمه وخصاله
- 6- شيوخه وتلاميذه
- 7- آثاره

❖ المبحث الثاني : التعريف بكتاب " الرد على النحاة "

- 1- النسخة المخطوطة للكتاب
- 2- إثبات تحقيق نسبتها
- 3- محتويات الكتاب

أما الفصل الأول فهو بعنوان : المسائل الخلافية بين ابن مضاء القرطبي والنحاة واعتمدنا فيه على 3 مباحث وهي كالتالي :

❖ المبحث الأول :القياس

- أولاً- تعريفه
- ثانياً- نشأته
- ثالثاً- أركان القياس
- رابعاً- أقسام القياس

خامسا - القياس النحوي عند القدماء

❖ المبحث الثاني: العلة النحوية

أولاً- تعريفها

ثانياً- نشأتها

ثالثاً- تصنيف العلة

رابعاً- مسالك العلة

خامساً- قواعد العلة

سادساً- العلة عند القدماء

❖ المبحث الثالث: العامل النحوي

أولاً- تعريفه

ثانياً- نشأته

ثالثاً-أنواع العوامل

رابعاً- العامل عند النحاة القدامى

أما الفصل الثاني فكان بعنوان : رأي ابن مضاء في المسائل التي خالف فيها النحاة

واعتمدنا فيه على ثلاثة مباحث :

❖ المبحث الأول : القياس والتعليل النحوي

❖ المبحث الثاني : العامل النحوي

❖ المبحث الثالث : آراء ابن مضاء القرطبي بين المؤيدين والمعارضين

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على مصادر ومراجع استقننا منها كثيراً في مختلف فصول

الدراسة ومباحثها نذكر منها

الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة لأبي البركات الأنباري

العوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني

أصول النحو لعلي أبو المكارم

أصول النحو العربي (في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث) للدكتور

محمد عيد

العوامل المائة للجرجاني

الخصائص لابن جنّي

تاريخ النحو العربي بين المشرق والمغرب محمد مختار ولد باه

نظرية العامل في النحو العربي مصطفى ابن حمزة

ومن بين أهم النتائج التي رصدناها في خاتمة دراستنا ما يلي :

أنّ ابن مضاء قام بتأليف هذا الكتاب رداً على النحاة المتشددين ، وكان هدفه تخليص النحو

من الصعوبة والغموض

وقد واجهنا في هذا البحث كما يواجه طلبة العلم بعض الصعوبات أهمها : سعة المكتبة

النحوية التي يجب مطالعتها والرجوع إليها وكذلك ظروف الحجر الصحي وصعوبة الالتقاء

سواء بالزميلات أو بالمشرف وأيضا من الصعوبات وجود مشقّة كبيرة في فهم ما جاء فحوى

الكتب القديمة .

وفي الختام نقدم خالص الشكر والتقدير لكل من ساعدنا خطوة خطوة في طريق هذا البحث

ونخص بهذا بالشكر أستاذنا أحمد الشايب عرابوي الذي ساعدنا في إنجاز هذا البحث وصوّب

لنا ما وقعنا فيه من أخطاء .

وأخيراً نأمل أن نكون قد وفّقنا في إعداد هذه المذكرة وإن لم يكن كذلك فحسبنا أننا لم ندّخر

جهداً لتقديمه في أحسن صورته.

الفصل التمهيدي

ابن مضاء القرطبي وكتابه "الرد على النحاة"

المبحث الأول: ترجمة ابن مضاء

1 - الحياة السياسية في عصره :

عاش ابن مضاء في القرن السادس الهجري (592هـ-512هـ).¹ وأبرز ما ميّز هذا العصر هو الحرب بين دولتي (المرابطين والموحدين) فعندما اختلت حال أمير المسلمين* رحمه الله بعد الخمسمائة اختلالا شديدا ظهرت في بلاده مناكر كثيرة وذلك لاستيلاء أكبر المرابطين على البلاد ودعواهم الاستبداد , واستولى النساء على الأحوال وأسندت إليهن الأمور وصارت كل امرأة من أكابر لمتونة ومسوفة مشتملة على كل مفسد وشريير وقاطع سبيل وصاحب خمر ومخمور , وأمير المؤمنين في ذلك كله يتزيد تغافله , ويقوى ضعفه وقنع باسم إمرة المسلمين .² حينها في سنة 515 قام بسوس "محمد بن عبد الله بن تومرت" في صورة أمر ناه عن المنكر.³ ولما كانت سنة 517 جهز جيشا عظيما من المصامدة جلهم من أهل تينمل , مع من أنضاف إليهم من أهل سوس , وقال لهم : اقصدا هؤلاء المارقين المبدلين الذين تسموا بالمرابطين , فادعوهم إلى إماتة المنكر , وإحياء المعروف وإزالة البدع⁴ ولكن النجاح لم يكتب في عهد صاحب الدعوة "ابن تومرت" وإنما كُتب له في عهد خليفته "عبد المؤمن ابن علي" الذي يعتبر المؤسس الحقيقي لهذه الدولة , فقد تم له ملك المغرب كله , من طرابلس إلى السوس الأقصى كما تم له ملك أكثر جزيرة الأندلس ثم توالى الخلافة فيأتي ابنه يوسف (558-580هـ) ثم ابنه يعقوب الطائر الصيت (580-595هـ), وهو أعظم خلفاء هذه الدولة فقد دوّخ فرنج الأندلس , وأنزل بهم هزائم منكرة...وفي عصره قامت ثورة الموحدين على أصحاب المذاهب الأربعة في المشرق , وهم مالك وأبو حنيفة والشافعي وابن حنبل قد استعر أوارها , إذ تولى يعقوب بنفسه قيادة الثورة

*أبي الحسن علي بن يوسف بن تاشفين

¹صلاح الدين الزعبلوي , مع النحلة (و ما غاصوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها) , منشورات اتحاد الكتاب العرب , (د ط) , 1992 , ص 90 .

²عبد الواحد المراكشي , المعجب في تلخيص أخبار المغرب , مطبعة الاستقامة , القاهرة , ط1, 1368هـ-1949م - ص 177.

³المصدر نفسه , ص 178 .

⁴عبد الواحد المراكشي , المعجب في تلخيص أخبار المغرب ص 192 .

فأمر بعدم التقليد لأحد من أئمة المشرق , وأن يعود العلماء إلى الأصول , وهي القرآن والسنة , وقد بالغ في ذلك حتى لنجده يأمر بحرق كتب المذاهب .¹

2 - الظاهرية في عهد الموحدين

التعريف بالمذهب الظاهري

المذهب الظاهري مذهب فقهي دعا إليه في القرن الثالث الهجري أبو سليمان داوود بن علي خلف الأصفهاني (202-270هـ) وهو إمام أهل الظاهر في المشرق وقد جاء مذهبه ردا على أصحاب القياس الذين جعلوا القياس رابع الأصول في الفقه وهي الكتاب والسنة والإجماع أنكر داوود القياس جملة وجعل أصول الأحكام الكتاب والسنة والإجماع وحدها دون القياس والاجتهاد.²

يتبين من هذه الأسطر المسرودة أنّ نشأة مذهب الظاهرية الأولى كانت في المشرق وانتشر هناك في القرنين الثالث والرابع الهجريين , حتى قيل أنه كان رابع المذاهب الفقهية في القرن الرابع هناك وفي القرن الخامس جاء القاضي (أبو يعلى) فزحزحه وأحل المذهب الحنبلي عنه.³

وإن كان ضوء المذهب الظاهري قد خبا في المشرق , فإنه أصبح يحيا حياة قوية في بلاد الأندلس وقد كان ذلك بتصدي عالم قوي في تفكيره أتاه الله علما منصورا ولسانا غضبا ذلكم هو الإمام ابن حزم الأندلسي (384-456هـ) ولم يمت المذهب في الأندلس بعد حزم لأنه خلفه في كتبه وبنه إلى حد ما بين تلاميذه الذين تلقوه عنه ونشروه في أرجاء البلاد.⁴

¹ ابن مضاء القرطبي , الرد على النحاة , تح: شوقي ضيف , دار الفكر العربي , القاهرة , ط 1 , ص 6,7 .

² صلاح الدين الزعبلأوي , مع النحاة , ص 89 .

³ عبد الرحمن الهيتي , خصائص مذهب الأندلس (خلال القرن السابع الهجري) , منشورات جامعة قات يونس , بنغازي , ط 2 , 1993 , ص 29 .

⁴ المرجع نفسه , ص ن .

ابن مضاء وعلاقته بالمذهب الظاهري

إنّ أظهر دعوة للإصلاح النحوي حدثت في القرن السادس الهجري على يد قاضي قضاة الأندلس ابن مضاء القرطبي، الذي كان على المذهب الظاهري الذي ساد دولة الموحدين في عهد يعقوب بن يوسف (580-595هـ) ... ويبدو أنّ ابن مضاء حاول أن يقيم أسس منهجه الفقهي على النحو كما كان النحاة سابقا يفعلون¹.

إذن يبدو أنّ ابن مضاء اتبع سبيل أميره وسيدته يعقوب بن يوسف، الذي أقام ثورة على أهل المشرق، لرد فقه المشرق على أهله بغية تعميم المذهب الظاهري فقام بثورة على أهل المشرق لرد نحو المشرق على أهله وتظهر مبادئ الظاهرية عنده في كتابه "الرد على النحاة" من إلغاءه للقياس والعلل .

3 - اسمه ونسبه

هو العباس بن أحمد بن عبد الرحمان اللخمي القرطبي.² وقيل أيضا هو أحمد بن عبد الرحمان بن محمد بن سعيد بن حريث ابن عاصم بن مضاء اللخمي القرطبي الجياني ويكنى بأبي العباس وأبي جعفر.³

وقد أغفلت معظم الكتب التي تحدثت عن النحاة واللغويين والفقهاء في ذلك العصر ذكره بالتفصيل، رغم ما جاء به من أفكار جديدة في النحو واللغة مما أحدث ثورة فريدة من نوعها في النحو والنحاة منذ عصره حتى العصر الحديث.⁴

4 - مولده ونشأته

ومولده بقرطبة سنة إحدى عشرة . وقيل ثلاثة عشرة وخمسمائة وهو أصح.¹

¹ علي مزهر الياسري ، الفكر النحوي عند العرب (أصوله ومناهجه) ، تق : عبد الله الجبوري ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت (لبنان) ، ط 1 ، 1423هـ -2003م ، ص 387 ، 388 .

² محمد الطنطاوي ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، دار المعارف ، القاهرة ، ط 2 ، (د ت) ، ص 231 .

³ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ج 1 ، ط 3 ، 1384هـ -1964م ، ص 327 .

⁴ عنان رحمة ، ابن مضاء وإسهاماته في تيسير النحو العربي ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة المصدر) ، طرشي محمد ، قسم اللغة العربية وآدابها ، جامعة أبي بكر بالقائد - تلمسان - ، 2016-2017 ، ص 6 ، (65) .

يُنسب إليها , نشأ فيها وقد خرج من بيت حسب وشرف , منقطعا إلى العلم والعلماء معنيا أشد العناية بلقاء أساتذة عصره .² ورغم لين جانبه ودمائة خلقه , فإنه لم يسلم من أبناء عصره فرحل إلى تينمل بالمغرب وانقطع للتدريس بها فعرف قدره , فأدناه يعقوب بن عبد المؤمن . ودخل فاس سنة 550 وعاد إلى قرطبة سنة 560 ثم رحل إلى مراکش وحصلت بينه وبين أبي يعقوب جفوة ثم إنه عفا عنه و ولاه قضاء بجاية وبعد عودته إلى مراکش ولي قضاء الجماعة .³ مات بإشبيلية سبع عشر جمادى الأولى -وقيل ثاني عشر جمادى الآخرة- سنة ثنتين وتسعين .⁴

- ذكر الحجازي أن بيت بني مضاء بقرطبة متوارث الحسب وأن أبا علي لشعره ديباجة عراقية , ورقة حجازية , وكان مختصا بعبد الملك بن أبي الوليد بن جهور وله فيه أمداح وأنشد فيه قوله :

قَصْرُ الْيَوْمِ فَحَتَّ الشُّدُ زُبُّ بِالْكَأْسِ الْكَبِيرِ
فَإِذَا مَا طَالَ فَاشْتَرِبَ فِيهِ بِالْكَأْسِ الصَّغِيرِ.⁵

5- علمه وخصاله

وقال عنه ابن الزبير: أحد من ختمت به المائة السادسة من أفراد العلماء .أخذ علمه عن ابن الرّمّاك كتاب سيبويه تفهما وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النحوية واللغوية والأدبية ما لا يحصى , وكان له تقدم في علم العربية , واعتناء وآراء فيها ومذاهب مخالفة لأهلها.⁶ وقد كان كريم الأخلاق , حسن اللقاء , جميل البشرة لم ينطوي قط على إحنه لمسلم عفيف اللسان , صادق اللهجة , نزيه الهمة , كامل المروءة , و كان مقرئا مجودا محدثا مكثرا قديم

¹ابن فرحون المالكي , الديباج المذهب في معرفة علماء أعيان المذهب , تح : محمد أحمد أبي النور , ج1, دار التراث , (د ط) , (د ت) , ص 211 .

²القرطبي , الرد على النحاة , ص 9,10 .

³مصطفى بن حمزة , نظرية العامل في النحو العربي (دراسة تأصيلية وتركيبية) , ط 2 , 1425-2004 , ص 335 .

⁴السيوطي , بغية الوعاة , ص 323 .

⁵عنان رحمة , مرجع سابق, ص 6,7 .

⁶السيوطي , بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة , ص 323 .

السمع , واسع الرواية عاليها ,ضابطا لما يحدث به , ثقة فيما يأتريه , ذاكرا لمسائل الفقه , عارفا بأصوله ,متقدما في علم الكلام ماهرا في كثير من علوم الأوائل كالطب والحساب والهندسة . ثاقب الذهن متوقد الذكاء , متين الدين , حافظا للغات بصيرا بالنحو ممتاز فيه , مجتهدا في أحكام العربية , منفردا فيها بأراء ومذاهب شذّ بها عن مألوف أهلها .¹ وقد عمل في مجال القضاء , فقد تقلده في "باجة وفاس" ثم قلد منصب قضاء الجماعة في "مراكش" وكان يقضي بين الناس بالمذهب الظاهري .²

6- شيوخه وتلاميذه

أ- شيوخه: أخذ عن ابن الرّمّاك في اشبيلية كتاب سيبويه تفهما , وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النحوية والأدبية واللغوية ما لا يحصى.³

ومن أساتذته في الفقه ابن العربي والبطروجي والرشاطي وأبو محمد بن المناصف. ومن أساتذته من علماء العربية " أبو بكر بن سليمان بن سحنون , وابن بشكوال".⁴

ب- تلاميذه : وروى عنه خلائق منهم : أبو بكر بن الشّراط ومحمد بن عبد الله القرطبي ومحمد بن عبد النور , وأبو الحسن بن قطرل , وأبو محمد البلوى ومحمد بن سعيد بن زرقون وبنو حوط الله : أبو سليمان وأخوه أبو محمد , وعمر بن محمد بن الشلوبيين وخلائق لا يحصون كثرة من جلة أهل عصره .⁵

7- آثاره

¹ ابن فرحون, الديباج المذهب, ص 209,210 .
² القرطبي , الرد على النحاة , ص 11 .
³ محمد الطنطاوي , مرجع سابق , ص 231 .
⁴ محمد عيد, أصول النحو العربي (في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث) , عالم الكتب , القاهرة , ط 4 , 1410-هـ-1989م, ص 38 .
⁵ الديباج المذهب , مصدر سابق , ص 209 .

لم يكن عمل ابن مضاء في سلك القضاء يمنعه من الكتابة والتأليف في اللغة والنحو فلقد امتد نهمه إلى سائر العلوم ولذلك نراه يودع أفكاره النحوية واللغوية ومنهجه الجديد ثلاثة من المؤلفات, وصل إلينا منها واحد وهو "الرد على النحاة".¹ الذي هو بصدد الدراسة.

ومن آثاره التي لم تصل إلينا هي:

" كتاب المشرق في النحو" أشارت إليه كتب التراجم والأدب عندما تعرضت للحديث عن ابن مضاء وأدبه وفقهه, ونحوه . هذا الكتاب جاء تطبيقاً لما جاء في كتابه "الرد على النحاة" فكتاب المشرق في النحو " قد جاء بقواعد إضافية ومحاكمات عقلية تخلو من التعقيد والجدل المنطقي, الذي أفسد النحو وانتهى به إلى مجموعة من المسائل والألغاز المتنافرة حيناً والمتضاربة حيناً آخر , فهو تطبيق عملي للأصول اللغوية وللمنهج الجديد الذي نادى به ودعا إليه في كتابه الأول.²

" كتاب تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان" وخطأه ابن خروف في الكتاب وناقضه بكتاب (تنزيه أئمة النحو عما ينسب إليهم من الخطأ والسهو), ولما بلغ ابن مضاء اغتاض , ثم قال: لا نبالي بالكباش النطّاحة وتعارضنا أبناء الخرفان.³

وكل الأمر الذي يطرأ على كتب ابن مضاء من ضياعها وحرقتها وعدم وصولها إلينا , فإن كل من تحدث عنه من قدماء ومحدثين جميعهم اتفقوا على أنه إمام في الفقه ,عالم في اللغة والنحو , متقدم في التجديد والابتكار.⁴

وبهذا قد انتهى الحديث عن حياة ابن مضاء القرطبي وكيف خاض آفاقاً لطلب العلم والمعرفة في عصره , وقد تبين لنا أنّ حياته كانت حافلة بالتغيير في النحو, مما انتهى به الأمر أن يكون في طي النسيان والإهمال إلا من أراد البحث والرغبة في الإبداع والتجديد.

¹ محمد الطنطاوي, نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة , ص 231.

² عنان رحمة, مرجع سابق , ص 21.

³ محمد الطنطاوي , مرجع سابق , ص 232.

⁴ القرطبي, الرد على النحاة , ص 305,306 .

المبحث الثاني: التعريف بكتاب " الرد على النحاة "

ولهذا الكتاب نسخة محفوظة في المكتبة التيمورية بدار الكتب الملكية تحت رقم (375نحو) وقد نُسخَت سنة ألف وثلاثمائة وثمانية عشرة هجرية وأثبت المحقق نسبتها إلى ابن مضاء إذ يقول: وقد جعلتني حادثة النسخة أهتم بتحقيق نسبتها إلى ابن مضاء بالرغم من أنه ما جاء في مفتحتها ما يدل على نسبتها إليه , إذ هي تبدأ على هذا النحو: "قال الشيخ الفقيه القاضي الأعدل , العالم الناصر المحقق الأحفل أبو العباس بن عبد الرحمان بن مضاء اللخمي ...".

ولقد اشتمل الكتاب على مدخل وخمسة فصول, فأما المدخل فحرره شوقي ضيف تحدث فيه عن:

- 1- عصر الكتاب/ 2 - مؤلف الكتاب/ 3- وصف نسخة الكتاب وتحقيقها/ 4- آراء الكتاب/ 5- حاجة النحو إلى تصنيف جديد.

وبعد المدخل يأتي الكتاب المحقق ويتضمن افتتاحية تليها خمسة فصول, تناول في: الفصل الأول

- 1- دعوة المؤلف إلى إلغاء نظرية العامل/ 2- الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة/ 3- إجماع النحويين على القول بالعوامل ليس بحجة/ 4- الاعتراض على تقدير متعلقات المجرورات/ 5- الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة في المشتقات/ 6- الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة في الأفعال .

الفصل الثاني

- 1- باب التنازع /2- صور التنازع/ 3- فروع التنازع/ 4- أي الفعلين أولى بالتعليق في التنازع.

الفصل الثالث

- 1- باب الاشتغال / 2- أحكام باب الاشتغال / 3- رأي ابن مضاء في باب الاشتغال /
- 4- مسألتان للأخفش / 5- مسألة لسيبويه / 6- بقية أحكام الاشتغال.

الفصل الرابع

- 1- فاء السببية / 2- جواز العطف والقطع مع فاء السببية / 3- واو المعية .

الفصل الخامس

- 1- الدعوة إلى إلغاء العلل الثواني والثالث / 2- أقسام العلل الثواني / 3- الدعوة إلى إلغاء القياس / 4- مثال للعلل الفاسدة / 5- الدعوة إلى إلغاء التمارين غير العملية / 6- الدعوة إلى إلغاء كل ما لا يفيد نطقا.

فهرس الأعلام

الفصل الأول

المسائل الخلاقية بين ابن مضاء القرطبي والنحاة

المبحث الأول : القياس

أولاً- تعريفه

أ- لغة :

- القياس في اللغة هو رد الشيء إلى نظيره .بمعنى قاس الشيء بغيره وعلى غيره وإليه قياسا وقياسا والطبيب النتيجة قياسا :قدر غورها فهو قانس.¹

جاء في الجذر الثلاثي {قيس}في لسان العرب ,قاس الشيء يقيسه قياسا وقياسا إذا قدره على مثاله.²

ب- اصطلاحا :

1-عرفه الرماني بقوله "الجمع بين أول وثنان يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني وفي

فساد الثاني فساد الأول وعرفه كذلك الجمع بين شيئين مما يوجب اجتماعهما في الحكم.³

2- أما أبو البركات الأنباري فعرفه :فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في

معناه.⁴

3- القياس هو عبارة "عن رد الشيء إلى نظيره".⁵

ثانيا- نشأته

لقد زامنت نشأة القياس عند لغوي العرب مرحلة الدراسات اللغوية وتكوينها فكانت مصاحبة

لنشأة النحو العربي ، حيث بدأت بأبي الأسود الدؤليّ ت(69هـ) "فكان أول من أسس

العربية ، وفتح بابها ، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها " ثم تطور على يد أبي إسحاق ت

¹المعجم الوسيط ، مادة (ق ي س).

²لسان العرب ، جذر(ق ي س).

³فاطمة محمد طاهر حامد ، أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي ، (رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه) ، عبد الله نجدي عبد العزيز عبد الله ، قسم الدراسات العليا العربية فرع اللغة ، جامعة أم القرى -المملكة العربية السعودية - ، 1429- 1430هـ ، ص 131, (500) .

⁴محمد سالم صالح ، أصول النحو العربي (دراسة في فكر الأنباري) ، دار السلام للنشر والتوزيع ، القاهرة (مصر) ، ط 1 ، 1427هـ-2006م ، ص 306 .

⁵علي مزر الياسري ، الفكر النحوي عند العرب ، ص 206 .

(117هـ) الذي ولع بالقياس ف "كان أول من مدّ القياس والعلل, وكان... أشد تجريدا له

وكان سبب هذا الظهور المبكر للقياس في الدرس اللغوي العربي منذ هذه المرحلة.¹

أما البداية الحقيقية للقياس فظهرت على يد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي فلم يعد النحو

عنده مجرد ملحوظات عابرة ، بل أخذت معالمه تتحد فظهر القياس على يديه ، حتى قيل

أنه (أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل) وهكذا تركز دوره في ثلاث مهام فقد شق

النحو و بنى هيكله تكتمل به القواعد الأصلية الكبرى كما حوّل القياس من الجانب

الإستعمالي ، الذي هو محاكاة الجمل العربية في الاستعمال ليشمل القياس النظري النحوي

وهو قياس حكم على حكم ووضح العلل بطريقة مبسطة .²

ثالثا - أركانه

حدد الأنباري أركان القياس فقال : "ولابد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل وفرع وعلّة

وحكم. ويوضح هذه الأركان الأربعة بالمثل ، فيقول : "وذلك مثل أن تركيب قياسا في الدلالة

على رفع ما لم يسمّ فاعله فتقول : اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا

قياسا على الفاعل فالأصل هو الفاعل والفرع هم ما لم يسمّ فاعله ، والعلّة الجامعة هي

الإسناد ، الحكم هو الرفع والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل وإنما أجري

على الفرع الذي هو لم يسمّ فاعله بالعلّة الجامعة التي هي الإسناد وعلى هذا النحو تركيب

قياس كل قياس من أقيسة النحو.³

فالأصل هو المقيس عليه والفرع هو المقيس.⁴

1-المقيس عليه :هو ما اطرده من المنقول عن العرب ،سواء كان ذلك المنقول بواسطة

السماع المباشر أو الرواية عنهم.¹

¹دوكوري ماسيري ، القياس في اللغة بين علماء العربية ودي سوسسير (مفاهيم وتطبيقات) ، (مقال) ، مجلة جامعة المدينة العالمية ، ع 2 ، 12 فبراير 2012، ص 4 .

² محمد سالم صالح ، أصول النحو العربي ، ص 57 .

³ المرجع نفسه ، ص 314 .

⁴ جلال الدين السيوطي ، الاقتراح في أصول النحو ، تح : عبد الحكيم عطية ، دار البيروتية ، ط2 ، 1427-2006، ص 81 .

في المقيس عليه وفيه شروط :

- من شرطه ألا يكون شاذا وخارجا عن سنن القياس فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه كتصحيح (استحوذ-استصوب ,استتوق).

- في عدم القياس على الشاذ

كما لا يقاس على الشاذ نطقا لا يقاس عليه تركا ,قال في الخصائص (99/1) إذا كان الشيء شاذا في السماع ومطرذا في القياس ,تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله ,ومن ذلك امتناعك من (وذر ,وودع) لأنهم لم يقولوا هما ولا منع أن يستعمل نظيرها نحو (وزن , ووعد) وإن لم تسمعها أنت.

- جواز القياس على القليل

ليس من شرط المقيس الكثرة ,فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس ,ويمتتع على الكثير مخالفته.²

3-2-المقيس: وهل يوصف بأنه من كلام العرب أم لا؟ وقد قال ابن جني :اللغات على اختلافها كلها حجة ,والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ.³

3-3-الحكم: وهو إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه ,ينقسم إلى 6 أقسام :

- "واجب" لا يجوز تركه و"ممنوع"لا يجوز فعله ,و"حسن"و"قبیح"أي ما يجوز ويحسن وما يجوز ويقبح و"خلاف الأولى في الاستعمال"لمخالفته الأكثر ,و"جائز على السواء"فلا يقبح ولا يحسن فيه فعلا وتركاً.⁴

- واجب؛ كرفع الفاعل وتأخيره عن الفعل ,ونصب المفعول به

¹محمد سالم صالح , أصول النحو , ص 315 .

²مصدر سابق , السيوطي , الاقتراح في أصول النحو , ص 82,84 .

³سعيد الأفغاني ,في أصول النحو , المكتب الإسلامي , بيروت , (د ط) , 1407-هـ-1987م , ص 111 .

⁴علي بن محمد علان بن إبراهيم ,داعي الفلاح لمخبات الاقتراح , تح : جميل عبد الله عويضة , (د ط) , 1432-هـ-2011م , ص 85 .

- ممنوع: كأضداد ما ذكر في الواجب.¹

حسن: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض ومثاله قول الشاعر

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ

- قبيح: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط المضارع كقول الشاعر

يَا أَفْرَعُ بِنَ حَابِسٍ يَا أَفْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ الْيَوْمَ أَخْوَكُ تَصْرَعُ

- خلاف الأولى: ومثاله تقديم المفعول في نحو في نحو: ضرب غلامه زيد "لأن الأولى وصل بالفعل لكونه كجزئه"

- جائز على السواء: ومثاله حذف المبتدأ أو الخبر, أو إثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له.²

والحكم فيه مسألتان

- الأولى: إنما يقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب: كرفع الفاعل فيقاس به اسم كان ونصب المفعول به فيقاس به خبرها.³

- الثانية: قال أبي البركات الأنباري: اختلف في القياس على الأصل المختلف في حكمه فأجازه قوم, لأن المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه ومنعه آخرون لأن المختلف فيه فرع لغيره فكيف يكون أصلاً: بأنه يجوز أن يكون فرعاً لشيء أصلاً لشيء آخر. فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل وأصل للصفة المشبهة.⁴

¹ علي أبو المكارم, أصول التفكير النحوي, دار غريب, القاهرة, ط 1, 2007, ص 114,115.

² المرجع نفسه, ص ن.

³ علي بن محمد علان بن إبراهيم, مرجع سابق, ص 94,95.

⁴ السيوطي, الاقتراح في أصول النحو, ص 94,95.

3-4- الجامع (العلة): لا يلحق المقيس بالمقيس عليه إلا إذا كانت بينهما صلة من نوع محدد أي يشترط أن تتوفر فيهما مجموعة من الصفات تكون ما يمكن أن يعد جامعا بين طرفي القياس.¹

رابعاً - أقسام القياس

يمكن تقسيم القياس بالنظر إلى عدة اعتبارات :

1- بحسب طبيعته

1 - قياس المنطق : هو إحدى الوسائل التي تنظم التفكير بطريقة صورية وقد عرفه

أرسطو بأنه الاستدلال الذي إذا سلمنا فيه ببعض الأشياء ،لزم عنها بالضرورة شيئاً آخر.²

2- قياس الفقه : هو إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر آخر منصوص على

حكمه لاشتراكهما في علة الحكم وبه ترد الأحكام الاجتهادية إلى الكتاب والسنة .³

3- قياس النحو : وهو "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه.⁴ وحمل

غير المنقول على المنقول معناه قياس الأمثلة على القاعدة وكذلك المنقول المطرد يعتبر قاعدة ثم يقاس عليها غيرها .⁵

2- بحسب طبيعة المقيس عليه

1- حمل فرع على أصل كإعلال الجمع لإعلال المفرد مثل (قيمة: قيم) أو تصحيحه

لصحة المفرد مثل (ثورة : ثورة).

¹ علي أبو المكارم , أصول التفكير النحوي , ص 108 .

² محمد عيد , أصول النحو العربي , ص 67 .

³ محمد خان , أصول النحو العربي , مطبعة جامعة محمد خيضر , بسكرة , (د ط) , (د ت) , ص 68 .

⁴ أبي البركات الأنباري , الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة , تح : سعيد الأفغاني , دار الفكر , دمشق , ط 1 , 1377هـ-1957م , ص 45 .

⁵ محمد عيد , مرجع سابق , ص 68 .

2- حمل أصل على فرع كإعلال المصدر لإعلال فعله (قام: قياما) أو تصحيحه لصحة فعله مثل (قاومت : قواما) وكحذف الحروف في الجزم وهي أصول حملا على حذف الحركات.¹

3- حمل نظير على نظير : (منعوا (أفعلا لتفضيل) من رفع الظاهر لشبهه ب(أفعل التعجب) , وأجازوا تصغير أفعال التعجب حملا على اسم التفضيل .

4- حمل ضد على ضد : من أمثاله النصب ب(لم)حملا على الجزم ب(لن)أولهما لنفي الماضي والثاني لنفي المستقبل.²

3 - بحسب طبيعة المقيس

1-قياس النصوص : قياس النصوص -في جملته -ضرورة تحتمها ظروف التطور والتعبير عنه وعلى هذا يتفرع عن هذا النوعين قسمين آخرين :

-الصيغ والمفردات غير المنقولة :تقاس على الصيغ والمفردات المنقولة وتصبح بذلك جزء من النشاط اللغوي ,تتمية للثروة اللغوية ووفاء بحاجات المجتمع المتغيرة.

- الاشتقاقات غير المسموعة :تقاس على الاشتقاقات المسموعة وقد اختلفت مواقف النحاة من هذا النوع من القياس ,بحيث يمكن أن نجد فيها اتجاهين.³

*الأول : متطور يقبل هذا النوع من التصرف معللا بأنه يرثي اللغة وقد ذكرنا لك من قبل أنه مقبول عند الخليل وسيبويه وأبي الحسن بن سليمان الأخفش .

*الثاني : محافظ, يرى ضرورة الاقتصار على المنقول حقا من الاشتقاقات التي اطرقت في ألفاظ اللغة وتراكيبها , ويمثل هذا الاتجاه أبو عمر الجرمي , وأبو عثمان المازني .⁴

¹ سعيد الأفغاني , في أصول النحو , ص 110,111 .

² المرجع نفسه , ص ن .

³ محمود احمد نحلة , أصول النحو العربي , دار العلوم العربية , بيروت (لبنان) , ط 1 , 1407-1987م , ص 123,124 .

⁴ المرجع السابق , ص ن .

2- قياس الأحكام: قياس الظواهر يعرف في النحو بقياس الأحكام وتقاس فيه الأحكام على الأحكام. فهو قياس على القواعد لا النصوص. وهو أربعة أنواع:

1- قياس المعروف المطرد على المعروف المطرد

2- قياس المجهول على المعروف

3- قياس المعروف على المشكوك في ثبوته

قياس المشكوك فيه على المشكوك فيه.¹

4- بحسب الجامع

1- قياس العلة: يعرفه الأنباري بقوله: "اعلم أنّ قياس العلة أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل نحو ما بيننا من حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الإسناد."²

2- قياس الشبه: يعرفه بأنه: "أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي حكم عليها في الأصل, ويوضح ذلك بالمثل فيقول: "وذلك مثل أن يدل الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه كما أنّ الاسم يتخصص بعد شياعه "فكان معربا كالاسم. وبيان ذلك أن تقول اختص بالاستقبال (يقوم) فيصلح للحال والاستقبال, فإذا دخلت عليه السين اختص بالاستقبال."³

3- قياس الطرد: عرفه الأنباري في كتابه بقوله: "اعلم أن الطرد هو الذي يوجد معه الحكم ويفقد الإخالة في العلة" واختلفوا في كونه حجة, فقال قوم ليس بحجة لأن الطرد لا يوجد غلبة الظن, وقال قوم أنه حجة واختلفوا على ذلك بأن قالوا: "الدليل على صحة العلة

¹ علي أبو المكارم, أصول التفكير النحوي, ص 90.

² أبي البركات الأنباري, الإعراب في جمل الإعراب ولمع الأدلة, ص 105,106.

³ محمد سالم صالح, محمد, مرجع سابق, ص 376,377.

واطردها وسلامتها من النقص وهذا موجود هنا وربما قالوا عجز المعترض دليل على صحة العلة.¹

فأمّا قياس العلة فهو معمول به بالإجماع عند العلماء كافة، وأمّا قياس الشبه فهو معمول به عند أكثر العلماء، وقياس الطرد معمول به عند كثير من العلماء.²

خامسا - القياس النحوي عند القدامى

1- القياس عند عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ)

يكاد يكون ظهور القياس في النحو يقتصر باسم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وذلك لمقولة مشهورة قيلت فيه ووصفته بأنه "أول من بعج النحو ومد القياس والعلل" ومن الصعب أن تنسب أولية علم من العلوم إلى إنسان بعينه. ومثل هذه القضايا تمر بمراحل عدة وقيل في مقارنة بينه وبين عمرو بن العلاء أنه أشد، تجريدا للقياس. فابن إسحاق فرّق ما بين الظواهر التي ينتظمها - وهو ما كان يعنيه بالقياس - وبين ما لا يخضع لمثل هذا القانون ومن بعض أصول استقراءاته: أنه كان يتخير وجوه اللغة في القراءة على هدي ما تصوره من مقاييس في العربية ومن الظواهر البينة فيما أثر عنه وجوه القراءة أنه كان يقرأ: (هدي) و(عصي) وما شاكل ذلك، وهذه لغة معروفة لهذيل يقبلون ألف المقصور إذا أضيفت إلى ياء النفس ياء ويدغمونها فيها. ويبدو أن أبي إسحاق لزم هذه اللغة في قراءته لأنه كان يراها أقيس، وكأنه لما رأى الواو الساكنة إذا ما وليتها ياء قلبت ياء وأدغمت في الياء الثانية وجعل هذا قانونا مطردا يشمل حروف المد جميعا إذا ما وليتها ياء.³

¹ محمد فجال، الإصباح في شرح الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، دار القلم، دمشق، ط1، 1409هـ-1989م، ص(295-298).

² لمع الأدلة، ص 105.

³ منى الياس، القياس في النحو (مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي)، دار الفكر، ط1، 1405هـ-1985م ص (10-13).

2- القياس عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)

وقد قال عنه ابن جنى "سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه" وإذا ذكرت أنه واضع أساس المعاجم وله أول معجم ألف في العربية، وأنه بخصب ذهنه ابتكر العروض لقياس الشعر؛ لم تستكثر أن يكون لهذا الذهن تلك المرانة المولدة في النحو، وقد أظهر معالم القياس ووضع رسومه ومناهجه، ونجد في كتاب سيبويه أنماطاً كثيرة من قياسه مبعثرة في أبواب شتى¹.

جاء في الخصائص لابن جنى :

"نسبت العرب إلى (تهامة) فقالت (تهامي) على القياس و(تهام) على غير القياس، كما قالت (شامي) و (شام) وجعلوا ألف (تهام) بدلاً من إحدى يائى النسب .

قال ابن جنى : فإن قلت : فإن في تهامة ألفاً فلم ذهب إلى أن الألف في (تهام) عوض من إحدى اليائين للإضافة ، قيل : قال الخليل في هذا : إنهم كأنهم نسبوه إلى فعلٍ أو فعلٍ ، وكأنهم فكوا صيغة تهامة فأصاروها إلى (تهم) ثم أضافوا إليه فقالوا (تهام) ، وإنما ميل الخليل بين فعلٍ وفعلٍ ، ولم يقطع بأحدهما لأنه قد جاء هذا العمل في هذين المثالين جميعاً وهما (الشام) و(اليمن) ، وهذا الترجيم الذي أشرف عليه الخليل ظناً قد جاء به السماع نصاً، أنشدنا أبو علي قال أنشد أحمد بن يحيى :

أَرَقْنِي اللَّيْلَةَ بَرَقٌ بَالْتَهُمْ يَا لَكَ بَرَقًا مَنْ يَشْفُهُ لَا يَنَّمُ

يقول ابن جنى : " فانظر إلى قوة تصور الخليل إلى أن هجم به الظن على اليقين "².

¹سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، ص 87 .

²ابن جنى ، الخصائص ، تح: محمد علي النجار ، ج2 ، دار الكتب المصرية ، (د ط) ، (د ت) ، ص111.

3-القياس عند الفارسي (ت377هـ)

وقد اهتم في هذا الموضوع بما أورده ابن السراج في (أصول النحو) على ما صرح به في (المسائل العسكرية) فمعنى أبو علي الفارسي تفصيلا وتبويبا وشرحا مستشهدا لذلك بالقراءات والشعر وموردا أقوال النحاة الذين سبقوه مؤصلا ما كان مقتصرا على ما يراد من النصوص , مقررنا نظرية تقديم السماع على القياس ؛ حيث قال : "ولو لم يعاضد القياس السماع حتى يجيء السمع بشيء خارج عن قياس لوجب طرح القياس والمصير إلى ما أتى به السمع" ومثله "فإذا ورد السماع بشيء , لم يبق غرض مطلوب وعدل عن القياس إلى السمع".¹

وقد كان ما قدمه أبو علي الفارسي في كتبه ميزة ميزته عن النحاة جميعا فقد نوع القياس وتعمق فيه , وحكمه فيما هو ثابت بالنقل , مما طوّر ظاهرة القياس في تاريخ النحو واستقام له منه مذهب وسع الشقة بين الجامدين على السماع وأنصار القياس وقد أوكل تفصيل المسائل التي تتعلق بالقياس إلى تلميذه النابه أبي الفتح ابن جني الذي تأثر بخطى أستاذه ونقل عنه في الخصائص ما بلغ به المدى في أصول النحو.²

4-القياس عند الرماني (ت384هـ)

لقد كان من منهج الرماني أن يقوي السماع والقياس . أعطى للقياس النحوي صورة أوضح من حيث هذه الصلة , فيقول أنّ القياس الصحيح هو الجمع بين شيئين بما يوجب اجتماعهما في الحكم , كالجمع بين الاسم والفعل بالرفع بعامل الرفع , فالقياس الصحيح هو المطرد

¹ سعيد جاسم الزبيدي , القياس في النحو العربي (نشأته وتطوره) , دار الشروق , عمان , ط 1 , 1997, ص 165 .
² المرجع السابق , ص ن .

والمستند على السماع ,لأنه بناء على حكم المشبه به والقياس على المطرد الذي استعمل في أصله . ولا يقاس على النادر لأنه لو قيس عليه لخرج من حد النادر إلى الأصل.¹

وقد اتخذ الرماني من القياس أداة أقام عليها مناقشاته النحوية وبنى عليها أحكامه ويرفض أن يقيس على النادر أو المهمل فقال في باب النسب "والنسب إلى شاء شاوي ولا يجوز غيره لأنه مهمل في هذا المعنى ولكن إن سميت رجلا بشاء جاز شائي وشاوي على القياس ولا نقيس على المهمل لأن إهماله نادر والناذر لا يقاس عليه.²

وقد كان عيسى بن عمر يقول "يا مصرا يشبهه بقوله "يا رجلا" إذ نون وطالت الفكرة ولم نسمع عربيا يقوله وله وجهها من هذا .فقال الرماني في شرحه نون مصرا وترك الاسم مضموما لأنه أتى بما إليه من اجل الضرورة ,على قياس المرفوع الذي لا ينصرف إذا نونه مظطرا لأن هذا الضم كالرفع في اضطراره فهذا هو القياس وعليه كلام العرب.³

5-القياس عند ابن جني (ت392هـ)

ويعتبر القياس من أبرز الأسس التي أقام عليها ابن جني آراءه ودراساته في اللغة وهو صاحب المقولة المأثورة وهي "أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب".⁴ كما أنه مد آفاق هذا القياس ليشمل النثر والشعر فقال "إنّ لنا أن نقيس منثورنا على منثور العرب و نقيس شعرنا على شعرهم وفي هذا المجال يجيز للشاعر أن يأتي بكل الاستعمالات الواردة فيما يسمى بضرائر الشعر.⁵

وابن جني بذلك أفسح المجال للقائس ليقول ما يشاء بل إنه وضع له ضوابط تحمي من الخروج عن الجادة نذكر منها ما قاله في بايين من كتابه وهما تعارض السماع والقياس وامتناعهم من الكلام بما يجوز فيه القياس وأعطى أمثلة تحتل القياس لكن السماع يمنعه

¹مازن المبارك , الرماني النحوي (في ضوء شرحه لكتاب سيبويه) , مطبعة جامعة دمشق , دمشق , ط 1 , 1383-1963م ص 259 .

²المرجع السابق , ص267,268 .

³محمد مختار ولد اباه , تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب , دار الكتب العلمية , بيروت (لبنان) , ط 2 , 1429-2008م , ص182.

⁴ابن جني , الخصائص , تح: محمد علي النجار, ج 1 , دار الكتب المصرية , (د ط) , (د ت) , ص 357 .

⁵محمد مختار ولد اباه , مرجع سابق , ص 203 .

منها أن العرب لم تأت بخبر المبتدأ في قولنا "لعمرك لأقومنّ ولم نقل استحاذ بل قالت استحوذ...¹

إذن فابن جني أفسح مجال القياس في النثر والشعر ولكنه في المقابل ضبطه بحدود وهو بذلك يكون قد انتهج طريقا وسطا وسلوكا متوازن ومعتدل يأخذه فيه منهجه القياس الذي أعطاه وسائل التجريد والتعميم على نصوص العربية الصحيحة وحذقه لأساليب العرب في استخدامها.²

6- القياس عند أبي البركات الأنباري (ت577هـ)

وهو من المقرين بالقياس ومن الذين أخذ القياس حظا في دراساتهم , حيث يقول: "اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياسا واشترط في القياس أربعة أشياء : أصل , فرع , حكم,علة . وقد ردّ الأنباري على من أنكر القياس في كتابه "اعلم أنّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأنّ النحو كله قياس"³ واعتبر الأنباري أنّ من أنكر القياس فهو منكر للنحو إذ قال: "لا نعمل أحدا من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة " وكذلك احتج في هذا الأمر بأنّ الأئمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة أنّه شرط في الاجتهاد, وأنّ المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به منه.⁴

فاستدل الأنباري على أهمية النحو والاحتجاج إليه بما اشترطه الفقهاء من معرفة النحو وقواعده لمن أراد أن يصل إلى رتبة الاجتهاد. وكذلك ردّ على من يقول: "نحو لا تنكر النحو لأنه ثبت استعمالا ونقلًا لا قياسا وعقلا . فكان رده بأن قال هذا باطل لأننا أجمعنا على أنّه إذا قال العربي (كتب زيد) فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه

¹ المرجع نفسه , ص ن .

² المرجع السابق , ص ن ..

³ أبي البركات الأنباري , الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة , ص 90,91 .

⁴ محمد سالم صالح , مرجع سابق , ص 308 .

الكتابة سواء كان عربيا أو أعجميا نحو: زيد عمر؛ بشير؛ أردشير، إلى ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال...¹

7- القياس عند الإمام السهيلي (ت 581هـ)

وهو لغوي متمكن ونحوي متميز وقد كان متأثرا بأراء شيخه ابن الطراوة، وقد اجتهد في مذهبه. فهو ينظر في المسائل النحوية نظرة المفكر المبدع وهذا ما جعله يتخذ لنفسه منهجا مستقلا في القياس النحوي واللغوي، فاعتمد التوسع في قياس التمثيل، واعتبر كل ما سمع عن العرب أصلا للقياس، وفي هذا المجال كان قريبا من مذهب الكوفيين ولعله قد جاوزهم في بعض الآراء التي انفرد بها في القياس.²

من أبرزها:

- 1- قياس البدل على المعطوف: فيما أنه يجوز العطف على المعنى في نحو "أنّ عليهم لعنة الله والملائكة" وأجاز أن نقول كرهت جمع زيد للمال أخوك، وان شئت قلت أخيك.
- 2- يكتفي بالعلمية لمنع صرف العلم في الشعر، قياسا على المعارف الأخرى لأن التتوين عنده ليس علامة تمكن وإنما هو علامة انفصال المعرف عما بعده ولذلك فإن حكم أسماء الأعلام كحكم المعارف الأخرى في استغنائه عن التتوين؛ الذي هو علامة لعدم وجود الإضافة.³

¹ محمد سالم صالح، أصول النحو العربي، ص 308.
² محمد مختار ولد اباه، تاريخ النحو العربي بين المشرق والمغرب، ص 244.
³ المرجع السابق، ص 246.

المبحث الثاني : العلة النحوية

أولاً- تعريفها

أ- لغة :

يُقال : علل بعد نهل و(علة)أي سقاه السقية الثانية . و (العلة) المرضُ وحدث بشغل صاحبه عن وجهه كأن تلك العلة صارت شغلا ثانيا منعه عن شغله الأول و (اعتل) أي مرض فهو (عليل) وعلله بالشيئي (تعليلا) أي ألهاه به.¹

- العلة المرض ، صاحبها معتل, قال : ابن الإعرابي علّ المريض يعلّ علة فهو مريض.² وقد اعتل الرجل وهذا علة لهذا أي سبب لهذا.³

ب- اصطلاحاً:

1- العلة في (الأصل) عبارة عما يتأثر المحل بوجوده ولذلك سمي المرض علة فان قيل هل من فرق بين القياس والعلة قلنا: نعم ، فإن العلة في تطورها لا تستدعي أصلاً وفرعاً ولكن إذا ذكرت السبب المؤثر في الحكم فقد ذكرت علة الحكم.⁴

2- هي تفسير الظاهرة اللغوية ، والنفوذ إلى ما ورائها ، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه ، وكثيرا ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية ، ويصل إلى المحاكمة الذهنية الصرف.⁵

¹معجم مختار الصحاح , مادة (ع ل ل) .

²مقاييس اللغة , مادة (ع ل ل).

³لسان العرب , جذر (ع ل ل).

⁴أبي حامد الغزالي الطوسي , شفاء الغليل (في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل) , تح : أحمد الكبيسي , مطبعة الإرشاد , بغداد (د ط) , 1971-1390م , ص 20 .

⁵محمد خير الحلواني , أصول النحو العربي , الناشر الأطلسي , الرباط , (د ط) , (د ت) , ص 108.

3- العلة عند النحويين (الوصف الذي يكون منطقته وجه الحكمة: في اتخاذ الحكم أو بعبارة أوضح -هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهها معينا من التعبير والصياغة).¹

ثانياً - نشأة العلة

اختلف الدارسون في أولية ظهور العلة النحوية ، فذهب البعض إلى أن الخليل بن أحمد هو أول من بسط القول فيها ، ويرى البعض الآخر أن أول من علل النحو هو ابن إسحاق الحضرمي ، وهناك من يذهب إلى أن أول من روى عنه العرب استعمال العرب للتعليل هو أبو عمر بن العلاء ، وهناك من يرى أن فصحاء العرب كانوا يعللون بعض ما ينطقون وقد تمثلت في أذهانهم العلل.²

وقد ارتبط التعليل بالنحو العربي منذ نشأته حتى صارت صلته وثيقة به فقد سلك النحاة الأوائل وهم يرسمون صرح النحو بها لا يرقى الشك إلى طابعه العلمي سبيل استقراء اللغة إحصاء ظاهرها المختلفة ، ولكنهم بدل الاكتفاء بتسجيل تلك الظاهر وتعيدها وتصنيفها أبواباً راحوا يعللون كلاهما تقريباً على حدته ، فكان من جاء ذلك أن أصبحت العلة ضرباً من الرياضة الذهنية يتبارى فيها علماء النحو فكان لنا منها مع الزمن حصيلة من الآراء المتضاربة المتشعبة التي لا طائل منها.³

¹ عبد القادر رحيم الهيبي ، مرجع سابق ، ص 183 .
² وحيدة محمل ، النحو العربي بين الإبداع والإلتحاق (موازنة بين سيوييه وابن السراج) ، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في ميدان اللغة والأدب العربي) ، هندة كبوسي ، قسم اللغة والأدب العربي ، جامعة العربي بن مهدي -أم البواقي ، 2013-2014 ، ص 49 ، (67) .
³ مختار بزواوية ، النحو العربي ومحاولات تيسره (دراسة وصفية تحليلية) ، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية) ، بن عبد الله الأخضر ، قسم اللغة العربية وآدابها ، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة ، 2016-2017 ، ص 146 ، (303) .

ثالثاً - تصنيف العلة

العلة بحسن نوعها تقسيمات عديدة يسهم تحليلها في توضيح أشكال العلل النحوية ومقوماتها

ففي القسم الأول : تنحل العلة إلى أحد أقسام ثلاثة : علة أولى أو (تعليمية) وعلة ثانية أو (قياسية) وعلة ثالثة أو (جدلية) أي علة تقف عند الواقع اللغوي لا تتجاوزه وعلة تبدأ من العلل لتدل على صحتها وتحاول أن تسيغ علاقتها بالاتساق.¹

وفي التقسيم الثاني : لأنها إما أن تكون العلة (بسيطة) وإما أن تكون علة (مركبة) وانقسام العلة إلى هاذين القسمين هو موقف جمهور النحاة الذين يرون أن العلة لا تخلو من أن تكون واحدة منهما.²

وليست العلل النحوية سواء أيضاً في الحكم ، ولذلك رأى بعض النحويين أن هناك نوعين من العلل ، الأول أطلق عليه اسم العلة الموجزة ، وأطلق على الثاني اسم العلة الموجبة.³

رابعاً : مسالكها

1- الإجماع : وتعني أن يجتمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا ، كإجماعهم على أن علة تقدير الحركات في المقصور " التَعْدِر " وفي المنقوص " الاشتغال " .⁴

2- النَّص : بأن ينص العربي على العلة

قال : " أبو عمرو " سمعت رجلاً من اليمن يقول : (فلان لُغُوبٌ) جاءتته كتابي فاحتقرها ، فقلت له أتقول جاءتته كتابي ؟ فقال نعم أليس بصحيفة ؟ قال ابن جني : " فهذا الإعرابي الجلف علل هذا الموضع بهذه العلة واحتجّ لتأنيث المذكر بما ذكره.⁵

3- الإيماء : وهو الإشارة إلى العلة بخفاء نحو قول الفرزدق في مجلس بن أبي إسحاق

¹ علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي ، ص 193 .

² المرجع السابق ، ص 194 .

³ محمد خير الحلواني ، أصول النحو العربي ، ص 110 .

⁴ محمود فجال ، الإصباح في شرح الاقتراح ، ص 277,278 .

⁵ المرجع نفسه ، ص 277,278 .

فقال له : ما عليك لو قلت : فعولين ؟ أي خير لكان , فقال : الفرزدق لو شئت ونهض فلم يعرف أحد من المجلس ما أراد وإنما أراد أن يقول لو نصبت لأقتض أن الله خلقهما وأمرهما بأن يفعل ذلك بينهما كان هناك تامّة و (فعلان) نعت (عينان) وخبر لمبتدأ محذوف .¹

4- السبر والتقسيم : السبر لغة الاختبار وهو أن نأخذ بجميع الوجوه المحتملة في مسألة نحوية أثناء عملية القياس ، ثم نقوم بسبرها فنثبت الوجه الذي ورد به في كلام العرب وتبطل ما عداه مثال ذلك : اللام التي لا تفيد التوكيد إذا وقعت في خبر لكنّ وتفيده إذا وقعت في جواب إنّ لاتفاقهما فيه.²

5 - المناسبة : وتسمى الإخالة أيضا , لأنّ بها يخال-أي : يظن - أنّ الوصف علّة ، ويُسمى قياسها (قياس علّة) , وهو أن يُحمل الفرع على الأصل بالعلّة التي علّق عليها الحكم في الأصل كحمل ما لم يسمّ فاعله على الفاعل في الرفع بعلّة الإسناد ، وحمل المضارع على الاسم في الإعراب بعلّة اعتوار المعاني عليه .³

ذكر ابن الأنباري : واختلفوا هل يجب إبراز المناسبة عند المطالبة ؟

فقال : قوم لا يجب وذلك مثل أن يدل على جواز تقديم خبر كان عليها فيقول : فصل متصرف فجاز تقديمه عليها قياسا على سائر الأفعال المتصرفة فيطالبه بوجه الإحالة والمناسبة . واستدل لعدم الوجوب بأنّ المستدل أتى بالدليل بأركانه فلا يبقى عليه إلا الإتيان بوجه الشرط وهو الإحالة وليس على المستدل بيان الشروط بل يجب على المعترض بيان عدم الإخالة التي هي الشرط ولو كلفناه أن يذكر الأسئلة ويجيب عنها وذلك لا يجوز.⁴

¹ عبد الكريم بن محمد , دروس مقياس أصول النحو(لطلبة السنة الثانية لسانس) , (مطبوعة) , قسم اللغة والأدب العربي , جامعة محمد البشير

الإبراهيمي , برج بوعريبيج , 2016-2017 , ص 76,77

² المرجع نفسه , ص 66,67 .

³ محمد فجال , الإصباح في شرح الاقتراح , ص 292.

⁴ المرجع نفسه , ص 292.

الشبه : قال ابن الأنباري " وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه ن غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل, وذلك مثل أن يدل على إعراب المضارع بأنه يتخصص بعد إشباعه كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه فكان معربا كالاسم ، أو بأنه يدخل عليه لام الابتداء كالاسم ، أو بأنه على حركة الاسم وسكونه ، وليس شي من هذه العلة هي التي وجب لها الإعراب في الأصل إنما هو إزالة اللبس كما تقدم .

قال وقياس الشبه قياس صحيح ، يجوز التمسك به في الأصح كقياس العلة.¹

7- الطرد : وهي وجود الحكم في جميع المواضع مع فقدان المناسبة في العلة وقد رأى بعض العلماء أن اعتبار اطراد وجود الحكم مع تعدد مواضعه كاف في اعتبار الاطراد وحده علة للحكم . ورفض ذلك كثير من العلماء الذين رأوا أن اطراد الحكم لا يكفي لأن يكون علة وأنه لابد من المناسبة.²

8- إلغاء الفارق : وهو بيان أن الفرع لم يخالف الأصل إلا فيما لا يؤثر فيلزم اشتراكهما

مثاله : قياس الظرف على المجرور في مواقع كثيرة بجامع إلا فارق بينهما فإنهما يستويان في جميع الأحكام ، وإنما وقع الخلاف في هذه المسألة .³

خامسا - قوادحها

ولقد سميت قوادح لأنها تقدر في العلة وتبطل عملها فتسقطها وتمنع عملها وقد ذكر منها الأنباري سبعة اعتراضات وهي : فساد الاعتبار ، فساد الوضع والقول بالموجب والمنع للغة والمطالبة بتصحيح العلة والنقض والمعارضة¹ ، ولقد نقل السيوطي هذه الاعتراضات أو القوادح وزاد عليها تخلف العكس وعدم التأثير.²

¹ محمد فجال ، المرجع السابق 294 .

² علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي ، ص 202,201

³ المرجع نفسه ، ص ن .

1- النقض

قال ابن الأنباري في جدله " وهو وجود العلة ، ولا حكم على مذهب من لا يرى تخصيص العلة " وذلك مثل أن يقول " إنما بنيت (حذام) و(قطام) و(رقاش) لاجتماع ثلاث علل ، وهي التعريف والتأنيث والعدل عن (حاذمة) (قاطمة) و(راقشة) " فيقول " هذا ينتقض (أذربيجان) فإنّ فيه أكثر من ثلاث علل وليس بمبنى بل هو معرب غير منصرف والجواب عن النقض أن يمنع مسألة النقض إذا كان فيها منع أو يدفع النقض باللفظ أو بمعنى اللفظ.³

2- القول بالموجب

وهو أن يسلم للمستدلّ ما اتخذه موجبا للعلة مع استبقاء الخلاف ، ومثاله ما قيل في الاستدلال على جواز تقدم الحال عاملها الفعل المتصرّف بأنّ تقديم معمول الفعل المتصرّف ثابت في غير الحال فكذلك في الحال . فيقال: " أنا أقول بموجبه فإنّ الحال يجوز تقديمها عندي إذا كان ذو الحال مضمراً.⁴

وجوب القول بالموجب أن يقدر العلة على وجه لا يمكن معه القول بالموجب أو بأن يجعله من قبيل القول بموجب العلة في بعض الصور مع عموم العلة في جميعها فلا يكون قولاً بموجبها.⁵

3- فساد الوضع : وهو أن يعلّق على العلة ضدّ المقتضي كأن يقول الكوفي " إنّما جاز التعجب من السواد والبياض كون سائر الألوان يكون قولاً بموجبها.⁶

فيقول له البصري " قد علقت على العلة ضدّ المقتضى لأنّ التعجب إنّما امتنع من سائر الألوان للزومهما المحل ، وهذا المعنى في الأصل أبلغ منه في الفرع فإذا لم يجز مما كان

¹ محمد سالم صالح ، أصول النحو العربي 347 .

² المرجع نفسه ، ص ن .

³ لمع الأدلة ، ص 60

⁴ علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي ، ص 408.

⁵ المرجع نفسه ، ن ص .

⁶ الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ، ص 55.

فرعا لملازمته المحل فلأن لا يجوز مما كان أصلا وهو ملازم المحل كان ذلك بطريق الأولى

والجواب أن يبيّن عدم الضديّة أو يسلم له ذلك ويبين أنه يقتضي ما ذكره أيضا من وجه آخر.¹

4- فساد الاعتبار: يقول الأنباري وهو أن: يستدل بالقياس على مسألة في مقابلة النص عن العرب.²

كأن يقول البصري: الدليل على أنّ ترك صرف ما ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر: أنّ الأصل في الاسم الصرف فلو جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى أن نرده إلى عن الأصل إلى غير الأصل, فوجب أن لا يجوز قياسا على مدّ المقصور

فيقول المعترض: هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة النفي عن العرب, وهو لا يجوز.³

5- المنع للعلة: وقد يكون في الأصل والفرع.

فالأول كأن يقول البصري: إنما ارتفع المضارع لقيامه مقام الاسم. وهو عامل معنوي, فأشبهه الابتداء في الاسم الابتداء يوجب الرفع, فكذلك ما أشبهه.

فيقول له الكوفي: لا نسلم بأن الابتداء يوجب الرفع في الاسم المبتدأ.⁴

والثاني: يقول البصري: الدليل على أنّ فعل الأمر مبني لان (دراك-تراك) ونحوهما من أسماء الأفعال الخمسة مبنية لقيامها مقامه, ولولا انه مبني وإلا لما بني ما قام مقامه فيقول له الكوفي: لا نسلم أن نحو: (دراك) إنما بني لقيامه مقام فعل الأمر بل لتضمنه لام الأمر.

والجواب عن منع العلة أن تدل على وجودها في الأصل والفرع مما يظهر به الفساد.⁵

¹المصدر السابق, ص56.

²محمد فجال, الإصباح في شرح الاقتراح, ص 317.

³المرجع نفسه, ص 318.

⁴السيوطي, الاقتراح في أصول النحو, ص 129.

⁵المصدر نفسه, ص ن.

6- المطالبة بتصحيح علة : وهي أن يطالب المستدل بتصحيح العلة , فيعجز عن التدايل بصحتها والجواب عن ذلك بشيئين : التأثير وشهادة الأصول.

7- المعارضة : وتعني أن يعارضه بعلة مبتدئة , والأغلب على قبولها لأنها دفعت العلة وقيل لا تقبل لأنها تصد لنصب الاستدلال وذلك رتبة المسئول لا السائل , مثل أن يقول الكوفي في إعمال أحد الفعلين في باب التنازع , إنما كان إعمال الفعل الأول أولى من الثاني لأن الأول سابق على الفعل الثاني وهو صالح للعمل , فكان إعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به.¹

8- عدم التأثير: وهو أن يكون الوصف لا مناسبة فيه .أي أن العلة المذكورة غير مؤثرة في الحكم , كالقول في رفع طلحة من نحو : " جاءني طلحة " إنها إسناد الفعل إليه ولأنه مؤنث أو علم , فذكر التأنيث العلمية لا فائدة منه.²

- قال ابن جني : "الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط كقولك في همز (أوائل) أصله (أواول) فلما اكتفت الألف واوان وقربت الثانية منهما من الطرف , ولم يؤثر إخراج ذلك على الأصل , تنبيهها على غيره من المغيرات في معناه , ولا هناك ياء قبل الطرف منوية مقدرة وكانت الكلمة جمعا ثقل ذلك فأبدلت الواو همزة , فصار أوائل .³

9- تخلف العكس : وهو انتقاء الحكم عند عدم العلة , كعدم رفع الفاعل لعدم إسناد الفعل إليه لفظا أو تقديرا, وعدم نصب المفعول لعدم وقوع الفعل عليه لفظا أو تقديرا.⁴

ومثاله قول بعض النحاة في نصب الظرف إذا وقع خبرا عن المبتدأ نحو: "زيد أمامك " إنه بعل محذوف غير مطلوب ولا مقدر , بل حذف الفعل واكتفى بالظرف منه وبقي منصوبا بعد حذف الفعل لفظا وتقديرا على ما كان عليه قبل حذف الفعل وقال بعضهم إنَّ العكس ليس

¹ عفاف محمد فالح المقابلة , التعليق في كتاب أسرار العربية عند الأنباري , (مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية /اللغة والنحو) , نهاد الموسى , قسم اللغة العربية , جامعة اليرموك , 2015, ص 26,27 , (191) .

² المرجع نفسه, ص ن .

³ ابن جني , الخصائص , ج 1 , ص 194 .

⁴ مرجع سابق , عفاف محمد , ص 26 .

بشرط في العلة , فهذه العلة مشبهة بالدليل العقلي , يدل وجوده على وجود الحكم ولا يدل
عدمه على عدمه .¹

سادسا - العلة عند القدامى

يتضح من التعليل اللغوي بداية التقعيد النحوي , حيث تعد العلة مبحثا من مباحث علم
أصول النحو فإنه لا توجد قاعدة نحوية بدون علة وهي سبب في نشأة علم النحو² كما يقول
شوقي ضيف : "لا يعلل فقط لما كثر في ألسنتهم واستتبقت على أساسه القواعد , بل يعلل
أيضا لما يخرج عن تلك القواعد وكأنه لا يوجد أسلوب ولا توجد قاعدة بدون علة ."³

1- العلة عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)

وأما الخليل بن أحمد , فهو أبو عبد الرحمان بن احمد البصري الأزدي , سيد أهل الأدب
قاطبة في علمه وزهده والغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليقه.⁴
ورد في كتاب الإيضاح للزجاجي أنه ذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمة الله عليه
سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو . فقيل له عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟
فقال : "إن العرب نطقت على سجيته وطباعها . وعرفت مواقع كلامها , وقسام في عقولها
علله , وإن لم ينقل ذلك عنها , واعتلت أنا بما عندي إنه علة لما علته منه , فإن أكن
أصبت العلة فهو الذي التمس , وإن تكن هناك علة له فمثلي."⁵ في ذلك مثل رجل حكيم
دخل دار محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام وقد صحت عنه حكمة بانيتها بالخبر الصادق
أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة فكلمها وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال
إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا ولسبب كذا وكذا , سنحت له وخطرت بباله محتملة لك

¹ فاطمة محمد , أسس الترجيح في الخلاف النحوي , ص 110,111 .
² صلاح الدين يحي , أصول النحو العربي في ضوء التفكير اللساني المعاصر , (مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه) , فتيحة حداد , قسم اللغة العربية
وآدابها , جامعة مولود معمور , تيزي وزو , ص 320 , (441) .
³ شوقي ضيف , المدارس النحوية , دار المعارف , القاهرة , ط7 , (د ت) , ص 82 .
⁴ أبي البركات الأنباري , نزهة الألباء في طبقات الأدباء , تح : إبراهيم السامرائي , مكتبة المنار , الأردن (الزرقاء) , ط3 , 1405-1985م ,
ص 45 .
⁵ أبي القاسم الزجاجي , الإيضاح في علل النحو , تح : مازن المبارك , دار النفائس , بيروت , ط 3 , 1399-1989م , ص 66

فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار و جائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك فإن سنح لغيره علة لما علته من النحو وهو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت به " ¹.

2- العلة عند سيبويه (ت180هـ)

حفل كتاب سيبويه بأنواع كثيرة من العلل فتراه يعلل بالاستخفاف والاستنقال والاستكراه وكثرة الاستعمال وغيره مما هو مصرح به في أجزاء مؤلفه. ²
من تعليقاته:

قوله: " فأما أناس كثير من تميم وناس من أسد فإنهم يجعلون مكان الكاف للمؤنث الشين وذلك أنهم أرادوا البيان في الوقف فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث وأرادوا التحقيق والتوكيد في الفصل , لأنهم إذا فصلوا بين المذكر والمؤنث بحرف كان أقوى من أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث (بهذا الحرف كما فصلوا بين المذكر والمؤنث) بالنون حيث قالوا:
ذهبوا وذهبين وأنتم وأنتن. ³

3- العلة عند ابن السراج (ت316هـ)

واعتلالات النحويين على ضربين : ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع . وضرب آخر يسمى علة العلة مثل : أن يقولوا : لما صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبا ولما إذا تحركت الواو والياء قلبتا ألفا , وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعها , وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات وقد وفر الله من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع. ⁴

¹شوقي ضيف , مرجع سابق , ص 48,49 .

²محمد خان , أصول النحو العربي , ص 112 .

³ سيبويه , الكتاب , تج : عبد السلام محمد هارون , ج4, مكتبة الخانجي , القاهرة , ط3 , 1402-1982 , ص 199 .

⁴أبي بكر محمد بن سهل بن السراج , الأصول في النحو , تج : عبد الحسين الفتلي , ج1 , مؤسسة الرسالة , (د ط) , (د ت) , ص 35 .

4- العلة عند الزجاجي (ت337هـ)

قال أبو القاسم الزجاجي في كتاب إيضاح علل النحو : القول في علل النحو أقول :

أولاً : " إنَّ علل النحو ليست موجبة وإنما هي مستتبطة أوضاعاً ومقاييس وليست العلل الموجبة للأشياء والمعلولة بها , ليس هذا من تلك الطريق".¹

وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب , علل تعليمية , علل قياسية وعلل جدلية نظرية

- فأما التعليمية : هي ما يتوصل بها إلى كلام العرب لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً وإنما سمعنا بعض فقسنا عليه نظيره , مثال ذلك إننا لما سمعنا (قام زيد فهو قائم) و(ركب عمرو فهو راكب) عرفنا اسم الفاعل فقلنا (ذهب فهو ذاهب /واكل فهو آكل)² . ومن هذا النوع من العلل قولنا (إنَّ زيدا قائم) إن قيل : بما نصبتم زيدا ؟ قلنا (بإنَّ) لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر كذلك علمناه ونعلمه.³

- والعلة القياسية : وقصد بالقياسية تعليل الحكم في حمل المقيس على المقيس عليه كقولك في (إنَّ وأخواتها) أنها نصبت الاسم لمشابتها الفعل المتعدي ذا المفعول والواحد , فأشبهه اسمها المنصوب المفعول به لفظاً وأشبه خبرها المرفوع لفظاً.⁴

- العلة الجدلية النظرية : فكل ما يعتل به في باب (إنَّ) بعد هذا , مثل أن يقال : فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأي الأفعال شابهتموها ؟ أبالماضية أم المستقبلية؟ أم الحادثة في الحال ؟ وحين شابهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله ؟ وهلا شابهتموها بما قدم فاعله على مفعوله ؟ لأنه هو الأصل وذاك فرع ؟.⁵

¹مصدر سابق , السيوطي , الاقتراح في أصول النحو , ص 111 .

²الزجاجي , الإيضاح في علل النحو , ص 64 .

³السيوطي , الاقتراح في أصول النحو , ص 111 .

⁴صلاح الدين الزعبلوي , مع النحاة , ص 76 .

⁵مصدر سابق , السيوطي , الاقتراح في أصول النحو , ص 111 .

5 - العلة عند السيرافي (ت 368هـ)

يعتبر بحق السيرافي في شرحه على كتاب سيبويه من العلماء الأوائل الذين أرحوا للعلة والتعليل النحوي ، حيث عرض في كتابه لمنهج سيبويه التعليلي ، والعلل التي استتبطها في استتباط الأحكام النحوية ولم يكتف بمنهج سيبويه بل اعتمد على منهجه التعليلي فيما تناوله للكثير من المسائل النحوية الكلية إلى تحليل أحكام المسائل الفرعية والجزئية.¹ ومثال ذلك تعليله للجمع غير المنصرف حيث بناه على إحدى قواعد سيبويه المتمثلة في قوله : "واعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجميع لأن الواحد الأول ، ومن ثم لم يصرفوا ما جاء من الجميع على مثال ليس يكون للواحد نحو / مساجد/ ومفاتيح/².

ويُتبع السيرافي المقولة بشرح متضمن قوله : "وقد تقدم من التفسير ما دلّ على أن الواحد اشد تمكنا من الجمع . وأما قوله : "فمن ثم لم يصرفوا من الجمع ما جاء على مثال ليس يكون للواحد نحو / مساجد ومفاتيح / . فإن / مساجد/ و/ مفاتيح/ وما جرى مجراهما لا ينصرف من قبل أنه جمع ، وأنه لا نظير له من الواحد ، فالجمع الذي لا نظير له من الواحد هو / مساجد ونحوها / فالجمع الذي لا نظير له من الواحد قد اجتمع فيه معنيان يمنعان الصرف أحدهما أنه جمع ، والآخر أنه لا نظير له من الواحد ، لأن نفس الجمع لا يمنع شبه الواحد في اللفظ فإذا رأيناه جمعناه ورأيناه مخالفا للواحد ، ومخالفة الواحد هو معنى ثان. صار كأنه جمع آخر ، كأنه جمع مرتين منع الصرف لذلك.³

6- العلة الرماني (ت 384هـ)

تنقسم العلة عند الرماني إلى 6 أنواع ، ألا وهي كالتالي : العلة القياسية : وهي التي يطرد الحكم بها في النظائر نحو علة الرفع في الاسم على جهة معتمد الكلام.⁴

¹ عبد الكريم بن محمد ، مطبوعة دروس مقياس النحو، ص 60 .

² سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص 22 .

³ أبي سعيد السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ، تح : رمضان عبد التواب ، الهيئة العامة للكتاب ، (د ط) ، 1990 ، ص 484 .

⁴ حسن خميس سعيد الملخ ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان (الأردن) ، ط1 ، 2000 ، ص 61،62 .

وعلة النصب فيه ذكره على جهة الفضلة في الكلام , وعلة الجر ذكره على جهة الإضافة .¹

العلة الحكمية : وهي التي تدعو إليها الحكمة نحو : جعل الرفع للفاعل لأنه أول للأول وذلك تشاكل حسن لأنها ترى بضم الشفتين من غير صوت ويمكن أن يُعتمد بها فتُسمع والمضاف إليه أحق بالحركة الثقيلة من المفعول , لأنه واحد والمفعولات كثيرة.²

*فالعلة القياسية علة استحقاق عند الرماني والعلة الحكمية علة اختصاص , فالفاعل مثلا يستحق علامة رفع مناسبة له ... , لكن البحث في علة اختصاص الفاعل بالعلامة التي استحقها بحث عن العلة الحكمية التي دفعت -فيما يظهر- أبا حيان الأندلسي إلى التحذير من علل الرماني فقال (إياكم وعلل الرماني).³

العلة الضرورية : وهي التي يجب بها الحكم بمتحرك من غير جعل جاعل⁴ كرفع الفاعل بالضممة .

العلة الوضعية : وهي التي يجب الحكم بها بجعل جاعل.⁵ نحو وجوب الحركة للحرف الذي يمكن أن يكون ساكنا .

العلة الصحيحة : وهي التي تقتضي الحكم الجاري في النظائر مما تدعو إليه الحكمة وضدها العلة الفاسدة.⁶

7- العلة عند ابن جني (ت392هـ)

مال ابن جني عند تحدّثه عن العلل إلى مذهب المتكلمين وما دل على ذلك قوله : "اعلم أنّ علل النحويين - وأعني بذلك حذاقهم المتفنيين - لا أفاقهم المستضعفين - أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى عقل المتفقيين , وذلك أنهم يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل

¹المرجع السابق , ص ن .

²حسن خميس سعيد الملخ , نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين, ص 62.

³المرجع نفسه , ص 62 .

⁴محمد مختار ولد اباه , تاريخ النحو العربي بين المشرق والمغرب , ص 182 .

⁵حسن خميس سعيد الملخ , مرجع سابق , ص 62 .

⁶محمد مختار ولد اباه , مرجع سابق , ص 183 .

الحال أو خفتها على النفس , وليس كذلك حديث علل الفقه . وذلك إنها علامات وأمارات لوقوع الأحكام ووجوه الحكمة خفية عنا , غير بادية الصفحة لنا, ألا ترى أنّ ترتيب مناسك الحج , وفرائض الطهور , والصلاة, والطلاق وغير ذلك , إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله . ولا تعرف علة جعل الصلوات في اليوم واللييلة خمسا دون غيرها من العدد...إلى غير ذلك مما يطول ذكره.¹

وليس كذلك علل النحويين وسأذكر طرفا من ذلك لتصح الحال به . قال: أبو الاسحاق في رفع الفاعل , ونصب المفعول إنما فعل ذلك للفرق بينهما , ثم سأل نفسه فقال : فإن قيل: فهلا عكست الحال فكانت فرقا أيضا . قيل : الذي فعلوه أحزم ؛ وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد , وقد يكون له مفعولات كثيرة , فرفع الفاعل لقلته , ونصب المفعول لكثرتة , وذلك ليقل في كلامهم ما يستقلون , ويكثر في كلامهم ما يستقلون.²

وفرق بين العلة والسبب . قائلا : إنّ العلة مبناها على الإيجاب , مثل نصب الفضلة وأنّ السبب علة الجواز مثل حكم الإمامة ورد على ابن السراج في كلامه عن علة العلة في مثل قول القائل : ما هي علة رفع الفاعل ؟ ولما صار الفاعل مرفوعا؟ فذكر ابن جني أنّ هذا من باب شرح العلة وتتميمها لا من باب العلة.³

نظر ابن جني إلى العلل من زوايا متعددة , فبالنظر إلى شروطها وإمكانية طردها من عدمه قال بالعلة المتعدية والعلة القاصرة , أما حين نظر إلى العلة من زاوية كيفية التأثير تحدث عن العلل المركبة المتعددة والعلل البسيطة المستقلة.⁴

¹ ابن جني , الخصائص , ج 1 , ص 48 .

² المصدر نفسه , ص 49 .

³ محمد مختار عمر ولد اباه , تاريخ النحو العربي بين المشرق والمغرب , ص 204 .

⁴ درويش احمد , التعليل اللغوي عند البغداديين في ضوء الدرس اللساني الحديث (رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه), مكي درار , قسم اللغة العربية وأدائها , جامعة وهران السانوية , 2012- 2013 , ص 100 , (296) .

8- العلة عند أبي البركات الأنباري (ت577هـ)

يعتبر الأنباري من الفريق الذي يرى أن العلة ركنا من أركان القياس , وأنكروا أن تكون العلة أصلا مستقلا عن النحو.¹

- فرق الأنباري بين العلة والتعليل فعلى حين انصب اهتمامه في الجانب التنظيري لعلم الأصول على العلة الموجبة للحكم وذلك في كتابه (لمع الأدلة) فقد انصب اهتمامه في الجانب التطبيقي العملي على التعليل بعامة وبخاصة في كتابه (أسرار العربية) الذي يعد كتابا في العلل , ولقد استعان الأنباري بالعلل الثلاث التعليمية القياسية , والجدلية بخاصة في كتابه (أسرار العربية) وإن لم يسمها . أما التعليمية فقلما يهتم الأنباري بتعيينها لأنها ليست محل خلاف أو التباس.²

أما العلل القياسية فهي كثيرة عنده , وأما العلل الجدلية فكذلك تعد من العلل التي كثرت عند أبي البركات الأنباري وغالى في تتبعها والبحث عنها . ولقد أكثر الأنباري من الاستعانة بهذا الضرب في كتابه (أسرار العربية) , فالكتاب قائم على التعليل الغائي الجدلي.³

مثال عن العلة التعليمية عنده : تظهر في الجواب على الأسئلة : إن قال قائل : على كم ضربا ينقسم خبر المبتدأ؟ . قيل : على ضربين مفرد وجملة . فإن قيل على كم ضربا تنقسم الجمل : على ضربين جملة اسمية وجملة فعلية.⁴

كل سؤال يأتي بعد تلك التي ذكرها في العلل التعليمية يعد من العلل الجدلية النظرية.⁵ مثلا سبق أن طرح سؤال ألا وهو : ما الفاعل ؟ وأجيب عنه فالإجابة تُعتبر علة تعليمية و السؤال

¹ محمد سالم صالح , أصول النحو العربي , ص 351 .

² المرجع السابق , ص (354-357) .

³ ينظر : محمد سالم صالح , أصول النحو , ص 357,358 .

⁴ أبي البركات الأنباري , أسرار العربية , تح : بركات يوسف هيود , شركة دار الأرقميين أبي الأرقم , بيروت (لبنان), ط 1, 1420 هـ - 1999 , ص 75 .

⁵ ينظر : محمد صالح سالم , أصول النحو , ص 358 .

الذي بعده يُعتبر علة جدلية , فإن قيل فلم كان إعرابه الرفع , قيل فرقا بينه وبين المفعول .
فإن قيل : فهلا عكسوا, وكان الفرق واقعا ؟ قيل: لخمسة وجوه.¹

¹مصدر سابق , أبي البركات الأنباري , أسرار العربية , ص 78.

المبحث الثالث : العامل النحوي

أولاً- تعريفه

أ- لغة : من الجذر الثلاثي (عمل). والعمل المهنة والفعل¹ واعتمل الرجل : عمل بنفسه
و(عمل) من باب طرب واعمله غيره واستعمله أيضا طلب إليه العمل.²
والعوامل جمع عامل , والعامل لغة : ما يصدر عنه العمل.³
ب- اصطلاحاً :

العامل في العربية ما عمل عملاً فرغ أو نصب أو جر , كالفعل والناصب والجازم
وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضاً وكأسماء الفعل وقد عمل الشيء في الشيء
أحدث فيه نوعاً من الإعراب.⁴

وهو ما أثر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف , حد [العامل] الجالب للإعراب [ما]-
أي شيء- [اثر] رفعا , أو نصبا , أو جراً [في آخر الكلمة] المعربة من اسم وفعل , أو
حرف والأصل فيه أن يكون من الفعل ثم من الحرف ثم من الاسم . ولا يؤثر العامل أكثرين
في محل واحد ولا يجتمع عاملان علي معمول واحد . ولا يمتنع أن يكون له معمولان.⁵

ثانياً- نشأة العامل النحوي

نشأت نظرية العامل لدى عبد الله أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ) وحذا حذوه عيسى بن
عمر الثقفي (ت149هـ). تأسس واتسع عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ).⁶ وكل
من يقرأ كتاب سيبويه يرى رأي العين أن الخليل هو الذي ثبت أصول نظرية العامل ومد
فروعها وأحكامها إحصاءاً بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مر العصور , فقد أرسى

¹لسان العرب, جذر (ع م ل)

²المختار الصحاح, مادة (ع م ل)

³أبي بكر عبد القاهر الجرجاني, العوامل المائة, دار المنهاج, لبنان (بيروت), ط 1, 1430هـ-2009م, ص 90.

⁴المصدر نفسه, ص ن.

⁵عبد الله بن أحمد الفاكهي, شرح كتاب الحدود في النحو, تح: المتولي رمضان احمد الدميري, (د ط), 1408هـ-1988م, ص 173.

⁶الطيب دخير, العامل والأثر في درس النحوي بين القديم والحديث (دراسة وصفية تحليلية), (رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية)
أحمد عزوز, قسم اللغة العربية وآدابها, جامعة الساننية, وهران, 2013-2014, ص 52, (437).

قواعدها العامة ذاهبا إلى أنه لابد مع كل رفع لكلمة أو نصب أو خفض أو جزم من عامل يعمل في الأسماء والأفعال ومثلها الأسماء المبنية.¹

مجمل الآراء في أصل النظرية ومنشأها يمكن حصرها على تباينها مجموعتين :

-مجموعة آراء تذهب إلى أن الإعمال في النحو العربي عارية من مصادر أخرى فهي كهذا بعيدة أن تكون من صلب الدرس اللغوي وبهذا تكون النظرية عضوا غريبا ألصق بجسم النحو العربي . وهذا يستدعي طبعا إقصاءه , أما المجموعة الثانية فتكونها آراء تقرر انبثاق الإعمال عن واقع الدرس اللغوي : فهي إما أثر للتجاوب الملحوظ بين عناصر التركيب العربي وإما أن تكون أثرا فاعلا لتفاعلات صوتية اقتضت آثار عربية خاصة .²

العامل في النحو هو العمود الفقري الذي تدور حوله كثير من أبحاثه الرئيسية والفرعية.³ اعتبر النحاة العامل شخصية لها اعتباراتها الملزمة . ووضعوا هذه الاعتبارات في قوانين هي (فلسفة العامل والعمل) ومن ذلك اعتبارهم بعض العوامل أصلا كالأفعال وبعضها فرعا كالأسماء والحروف ومن ذلك أن بعض العوامل أقوى من غيره , ومن ذلك أيضا أن الاختصاص موجب للعمل وغير ذلك كثير مما يمكن الاطلاع على آراء النحاة فيه فيما نقله السيوطي عنهم في كتابه (الأشباه والنظائر).⁴

ترتبط نظرية العامل ارتباطا مباشرا بظاهرة الإعراب في لغة العرب, فهي لا تعدو أن تكون رسدا للعلاقات المعنوية واللفظية في التركيب وما ينجم عن هذه العلاقات من ظواهر صوتية على أواخر الكلمات المعربة . وقد وقر في نفوس النحاة العرب أن الإعراب نشأ يوم نشأت العربية , لأن معظمهم كانوا يعتقدون أن اللغة توقيفية من صنع الله فمنذ تكلم بها أصحابها الأول كانت معربة على الصورة التي وفقوا بها أيام العمل بها ودراستها.⁵

¹شوقي ضيف , مرجع سابق , ص 38 .

²مصطفى بن حمزة , نظرية العامل في النحو العربي , ط 1, 1425-2004 , ص 123 .

³محمد عيد , أصول النحو العربي , ص 199 .

⁴المرجع نفسه ص ن .

⁵محمد خير الحلواني , أصول النحو العربي , ص 131 .

ثالثاً- أنواع العوامل النحوي

1-العوامل المعنوية :

أ- ما ذكره البصريون : اتفق جمهور البصريين على أنّ هناك عاملين معنويين هما :

1- الابتداء: وهو الذي يرفع المبتدأ والخبر أو يرفع المبتدأ دون الخبر , على خلاف بينهم.

2- وقوع الفعل المضارع موقع الاسم : وهو الذي يرفع الفعل المضارع في مذهبهم .

ب- ما ذكره الكوفيون : وذهب جمهور نحاة الكوفة إلى أنّ هناك عاملين أيضاً¹, هما :

1-الخلاف: وهو في مجمله يدلّ على نظرة لغوية واعية لأنّه يجعل الإعراب خاضعاً

للمعنى وتابعاً له ، إلاّ ما نجده في اللّغة أحيانا من سمات شكلية ومعناه أيضاً أنّ يكون

في التركيب ما يدلّ على الرّبط بين شيئين أو أكثر في الحكم إلا أنّ المتكلم يريد أنّ

يخرج الثاني من حكم الأول ، فيخالف في الحركة الإعرابية لتكون هذه المخالفة وسيلة

لفظية ترمز للمعنى المراد ، مثلاً إذ قلت لا تأكل وتضحك رأيت في هذا التركيب ما يدلّ

على الرّبط بين الأكل والضحك (الواو) ولكنك لا تريد أنّ تنتهي المخاطب عن الأكل

وعن الضحك في كل الحالات ، بل أردت أنّ تُخرج (تضحك) من حكم النهي الذي في

(تأكل) فنصبته ولم تجزمه لأنّ في النّصب مخالفة إعرابية تعبّر عن المعنى ، وتصرف

من ذهن المخاطب معنى الاشتراك في حكم النّهي.²

2-التجرد أو التعري من الناصب : وهو العامل الذي يرفع الفعل المضارع عند الفراء وعند

غيره من حدّاق الكوفيين . فهم يرون أنّ الفعل المضارع يرتفع إذا لم تدخله النواصب

والجوازم , فإذا دخلت المضارع , دخله النصب أو الجزم.³

-ويوجد عوامل أخرى انفرد بها بعض النحاة , منها :

¹المرجع السابق , ص 169 .

²محمد خير الطواني , مرجع سابق , ص 177, 178 .

³وليد عاطف الأنصاري , نظرية العامل في النحو العربي (عرضاً ونقداً) , دار الكتاب الثقافي , الأردن (أربد) , ط 2 , 1430-2014م , ص

- الفاعلية : وبه يرفع الفاعل في مذهب خلف الأحمر
 - المفعولية : وبه ينصب المفعول به عنده أيضا
 - الصفة : وهو العامل المعنوي الذي يعمل في الصفة عند أبي الحسن الأخفش.
 - الإضافة : وهو ما يجر المضاف إليه في رأي الأخفش أيضا ¹.
- 2- العوامل اللفظية :

هي الملفوظة في التركيب وهي التي تحدث الحركات الإعرابية في نهاية الكلمة.² وهي نوعان سماعية وقياسية .

فالسماعية ما سمعت عن العرب ولا يقاس عليها كحروف الجر والحروف المشبهة وغيرها من العوامل اللفظية ثابتة للعمل . أما اللفظية القياسية فهي ما سُمع عن العرب من أَلْفَاز تعمل ويقاس عليها غيرها كالفعل واسم الفاعل واسم المفعول وغيرها.³

1 - العوامل اللفظية السمعية

- 1- حروف الجر: وتعمل لمشابتها للأفعال في الاختصاص بالأسماء .
- 2- الحروف المشبهة بالفعل: وعملها النصب. وهو عبارة عن الفتحة التي تحدث عند دخول عامل النصب .
- 3- ما يرفع الاسم وينصب الخبر: ويرفع الاسم وينصب الخبر, وهي الأفعال الناقصة.⁴
- 4- ما ينصب اسما مفردا : وله أحرف وهي (الواو) بمعنى (مع) نحو استوى الماء والخشبة .

¹ محمد خير الحلواني , أصول النحو العربي , ص 170 .

² رياض بن حسن الخوام , نظرية العامل في النحو العربي تقعيد وتطبيق , (د ط) , 1435هـ-2014م , ص 35 .

³ علي مزهر الياسري , الفكر النحوي عند العرب , ص 233 .

⁴ عبد القاهر الجرجاني , العوامل المائة , ص 106 .

5- نواصب المضارع : وهذا النوع يعمل المضارع , وله أربعة أحرف هي :

/أن/لن/كي/إذن/.

6- جوازم المضارع : وهي خمسة أحرف :

إن : الشرط والجزاء . و(لم) : تنفي الماضي بعد نقله من المستقبل إلى الماضي . و(لما):
لنفي الماضي بعد نقله من المستقبل إلى الماضي , و(لما): لنفي الماضي أيضا مع توقع
وانتظار , و(لام الأمر) نحو : ليفعل زيد , و(لام النهي) نحو: لا تفعل

7- مايجزم الفعلين :

وهي تسعة أسماء : (من) (أي) (ما) (متى) (مهما) (أين) (أنى) (حيثما) (إنما) .¹

2 - العوامل اللفظية القياسية

1-الأفعال: وهي ترفع الفاعل في كلِّ حال ؛ أي في حال كونها ماضياً أو مضارعاً أو
أمراً ... فإن قيل لمَ قدّم الفعل على المصدر مع أنّه أصل في الاشتقاق ؟ قلنا : إنّ
الفعل أصل في العمل والكلام هنا في العمل ولذا استحق التقديم.

2- المصدر : وهو في العمل كالفعل فإن قيل لم عمل المصدر؟ قلنا : لأنّه في تقدير

(أنّ) مع الفعل والفعلُ يعمل لافتقاره إلى الغير والعامل إنّما يعمل لافتقار . والمصدرُ

الاسم الذي اشتق منه الفعل ويعمل عمله نحو : أعجبنى ضربٌ زيدٌ عمراً .²

3- اسم الفاعل : ومسوّغ عمله هو مشابهة الفعل المضارع في الحركات والسكنات

وعدد الحروف لذلك اشترط فيه النحاة الدلالة على الحال أو الاستقبال لتأكيد مشابهته

بالمضارع ن وع ذلك يجيزون عمله ذالا على الماضي إذا كان مقترنا ب "ال" التي

هي من أبرز علامات الأسماء .³

¹المصدر السابق , ص (106-109) .

²عبد القاهر الجرجاني , العوامل المائة , ص 124,125 .

³مصطفى بن حمزة , مرجع سابق , ص 189,190 .

4- اسم المفعول : كل اسم أُشْتُقُّ لذات مَنْ عليه الفعل ويعمل عمل فعله نحو : زيدٌ
مضروبٌ غلامها الآن وغدا .

5- الصفة المشبهة : عملت لأنها تشبه اسم الفاعل في التنثية والجمع ن والتذكير
والتأنيث وقد عملت علته عمل اسم الفاعل .¹

6- اسم التفصيل : ويعمل عمل فعله الذي اشتق منه ومشابهة اسم التفصيل للفعل ضعيفة
لذلك وقع الخلاف في عمله في ما من شأنه أن يحتاج إلى قوة العامل

7- الاسم المضاف : ويجر في المضاف إليه والإضافة نوعان : لفظية ومعنوية والأولى
نحو ضارب زيد حسن الوجه والثانية نحو غلام زيد .²

رابعاً - العامل عند النحاة القدامى

1- رأي الخليل في العامل (ت175هـ) وهو الذي ثبت أصول نظرية العامل ومد فروعها
وأحكامها إحصاءاً بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مر العصور فقد أرسى قوادحها
العامّة ذاهباً إلى أنّه لا بدّ مع كلّ رفع لكلمة أو نصب أو خفض أو جزم من عامل يعمل
في الأسماء والأفعال المعربة ومثلها الأسماء المبنية .³

والعامل عادة لفظي مثل المبتدأ وعمله في الخبر الرفع , والفعل وعمله في الفاعل الرفع وفي
العمولات النصب . وقد يكون العامل معنوياً على نحو ما نصّ عليه تلميذه سيبويه في باب
المبتدأ إذا جعله معمولاً للابتداء ومن العوامل أدوات وحروف منها ما يجزم الفعل ومنها ما
ينصبه . ومنها ما ينصب بعده ويرفعه كالفعل وهو إنّ و أن

حيث قال عنه تلميذه سيبويه : "وزعم الخليل أنّ هذه الحروف عملت عملين : الرفع والنصب
كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت : (كان أخاك زيداً) إلا لأنه ليس لك أن تقول
(كان أخوك عبد الله) تريد كأن عبد الله أخوك لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ولا يُضمر

¹ عبد القاهر الجرجاني , مصدر سابق , ص 126,127 .

² الطيب دخير , مرجع سابق , ص 91 .

³ شوقي ضيف , مرجع سابق , ص 38 .

فيها المرفوع كما يُضَمَّر في كان ومن ثمَّ فرقا بينهما كما فرقا بين ليس وما , فلم يجروها مجراها ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال.¹

2- العامل في عُرف سيبويه

ومن آراءه أنه نصَّ صراحةً بالعامل في قوله² { وإِثْمًا ذَكَرْتَ لَكَ ثَمَانِيَةَ مَجَارٍ لِأَفْرَقَ بَيْنَ مَا بَدَاخِلَهُ ضَرْبٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ لَمَّا يَحْدُثُ فِيهِ الْعَامِلُ وَبَيْنَ مَا يُبْنَى عَلَيْهِ الْحَرْفُ بِنَاءً لَا يَزُولُ عَنْهُ لِغَيْرِ شَيْءٍ أَحْدَثَ ذَلِكَ فِيهِ مِنَ الْعَوَامِلِ الَّتِي لِكُلِّ عَامِلٍ مِنْهَا ضَرْبٌ مِنَ اللَّفْظِ فِي الْحَرْفِ , وَذَلِكَ الْحَرْفُ حَرْفُ الْإِعْرَابِ.³ فكأنه قال لا أفرق بين المرفوع والمنصوب والمخفوض والمجزوم .

وهو ما يتغير من الكلم بالعوامل التي تثبت مرّة وتزول مرّة أخرى وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول ، يعنى صيغت عليه الكلمة صياغة لا يزيلها شيء من العوامل المختلفة ، بمعنى أنّ العامل هو الذي يحدث الإعراب والمسبب له ومن علاماته الرفع والنصب والسكون.⁴

وقد بنى سيبويه أبواب كتابه على نظرية العامل التي أساس النحو وللتعرّف أكثر على فكر سيبويه وعقليته الفذة فذكر بعض أبواب كتابه التي كان فيها العامل أساس وهي :

"هذا باب الابتداء " رافع المبتدأ والخبر ، حيث يقول سيبويه " فأما الذي يبني عليه شيء هو هو " يقصد الابتداء " فإنّ المبني عليه " يقصد الخبر " يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء والمقصود أن يرتفع الخبر بالمبتدأ .⁵

¹المرجع السابق , ص ن .
²منية بيوض ومهنية ناصر , العامل النحوي عند ابن الأنباري من خلال كتابيه الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وأسرار العربية , (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر) , عبد العزيز جدي , قسم اللغة والأدب العربي , جامعة العربي تبسي , تبسة , 2016-2017 , ص 12 , (195) .
³ سيبويه , الكتاب , تح : عبد السلام محمد هارون , ج1, مكتبة الخانجي , القاهرة , ط 2 , 1408هـ-1988م, ص 12 .
⁴المصدر نفسه , ص 12 .
⁵ سيبويه , الكتاب , تح : عبد السلام محمد هارون , ج2, مكتبة الخانجي , القاهرة , ط 3 , 1408هـ-1988م , ص 127 .

ويقول في باب " وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء" (رافع الفعل المضارع) حيث ذهب سيبويه إلى أنّ العامل فيه هو وقوعه موقع الاسم لأن المضارع أعرب لمشابهته اسم الفاعل في لفظه ومعناه . ويقول واصفاً الأفعال المضارعة وكينونتها في مواضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ ، فأما ما كان في موضع المبتدأ فقولك : زيدٌ ذاك ، وأما ما كان في موضع المبني على المبتدأ فقولك : زيدٌ ذاك¹ .
 فعامل الرفع في الفعل المضارع عنده هو عامل معنوي لأن سيبويه هنا يعتمد على القياس². وهكذا تتداخل فكرة العامل النحوي في كل أبواب الكتاب وفصوله لأنها الأساس الذي يُبنى عليه ، فالعامل عند سيبويه هو الذي يُحدث الإعراب³.

3- رأي قطرب في العامل (ت206هـ): من القدامى الذين نقدوا نظرية العامل محمد بن المستنير المعروف بقطرب (ت 206 هـ) الذي لا يرى للعامل قيمة في الأثر الإعرابي (الحركات الإعرابية) إذ يقول⁴: " وإنما أعربت العرب ككلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل وكانوا يبطنون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام ، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ومتحركين ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة لأنهم في اجتماع الساكنين يبطنون وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم فجعلوا الحركة عقب الإسكان⁵ .

فهو يرى هنا أنّ المتكلم يلجأ للحركة الإعرابية عندما يصعب عليه التسكين في الوصل فحسب ، دون أن يكون لها أثر في المعنى وسئل مرّةً فهلاًّ لزموا حركة واحدة⁶ فقال : " لو

¹ سيبويه ، الكتاب ، ج1، ص 10 .

² منية بيوض ومهنية ناصر ، مرجع سابق ، ص 14 .

³ المرجع نفسه ، ص ن .

⁴ مختار بزاوية ، مرجع سابق ، ص 160 .

⁵ الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، ص 70,71 .

⁶ مختار بزاوية ، النحو العربي ومحاولات تيسيره ، ص 160 .

فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم فأرادوا الاتساع في الحركات وألا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة " .¹

فهو بهذا يحاول أن يردّ كل ما يتعلّق بالحركات الإعرابية إلى التوسيع على المتكلم في نطقه والتخفيف عليه و إعطائه فرصة الإختيار بين عدد من الحركات .²

4-العامل عند الفراء (207هـ)

إنّ أوّل النّحاة الذين وُصفوا بالثورة على العامل هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ) وقد ذهب الدكتور أحمد مكي الأنصاري إلى أنّ الفراء كان مناهضا لنظرية العامل وقد استبان له من النظر في مؤلفاته إهماله لأصول الإعمال وقواعده وقد كان يرى أنّ الفراء هو ملهم تلك الدّعوة التي تجلت واضحة عند ابن مضاء من دون أن يعترف هذا بأخذه .³

ويقول الأنصاري ومردّ الفضل في هذا إلى شيخ المجد دين أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ولما كان إلغاء نظرية العامل يلح على الفراء إلحاحا شديداً رأيناه يلغي الأفعال التّواسخ فيدمج باب كان وأخواتها في باب الفعل العام ويعرب المرفوع فاعلا والمنصوب حالا أو شبه حال .⁴

وصرح عن ابن مضاء بقوله " وبعد فلستُ أشك في أنّ ابن مضاء قد انتفع بآراء الفراء أكبر انتفاع ويُخيّل إليّ أنّي لو تتبعت بقية آراء ابن مضاء في كتابه لرددت معظمها إلى من بعضها الأصيل وهو أبو زكريا الفراء .⁵

وحجة الأنصاري في هذا أن د.شوقي ضيف محقق كتاب الرد على النحاة قد نبه إلى أن ابن مضاء قد قال بقول هو للفراء ويتعلق الأمر بإعراب الآية (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)

¹الزجاجي ,مصدر سابق , 170,171 .

²مختار بزراوية , مرجع سابق , ص 160 .

³مصطفى بن حمزة ,نظرية العامل في النحو العربي , ص 323 .

⁴ أحمد مكي الأنصاري , أبو زكريا الفراء (ومذهبه في النحو واللغة) , المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية , القاهرة , (د ط) , 1384هـ-1964م , ص 430 .

⁵المرجع نفسه , ص ن .

المائدة/40.وسيبيويه كان يرى بأن السارق والسارقة مبتدآن والخبران محذوفان والتقدير فيهما
فرض عليكما .¹

لكن ابن مضاء يذهب إلى أن الفعل المرتبط بالفاء (فاقطعوا) هو الخبر وهذا لا يعادل زيد
فمنطلق الذي لا يصح أن تكون منطلق فيه أخيرا لأن كلمة السارق والسارقة مع كونهما
اسمين فإن فيهما معنى كبير يقبل أن يخبر عنه بخلاف زيد .²

5- العامل عند المبرد(ت268هـ)

كان المبرد ممن يقولون بالعامل ويعترضون بتأثير الكلمات والحروف بعضها في بعض فمن
ذلك كان سيبويه يرى أن العامل في المستثني هو الفعل السابق عليه المتعدي إليه بواسطة
"إلا" . كما ذهب المبرد في أحد آرائه إلى أن *إلا* هي عاملة النصب فيه وذهب في رأيه
أن العامل فيه فعل اشتق المفهوم من الكلام .³

ومن ذلك أيضا أن سيبويه كان يعرب ركاضا نحو "جاء زيد ركاضا"حالا مؤولا بالمشق
فتأويله "ركضا". لكن الأخفش يعربه مفعول مطلق لفعل محذوف من صيغته , أي جاء
يركض راكضا . أما المبرد فكان يعربه مفعولا مطلق دالا على نوع الفعل أي دون الحاجة إلى
تقدير فعل عامل فيه كما ذهب الأخفش .⁴

وكذلك قد وضّح المبرد هذه النظرية وبين آثارها التي امتدت إلى كل أبواب النحو فقال في
نص جامع مفيد يفهم منه النحو كله : "ضرب عبد الله زيدا , فإن شئت قلت ضرب عبد الله
فعرفتني أنه قد كان منه ضرب اقصار بمنزلة(قام عبد الله) , إلا أنك تعلم أن الضرب قد

¹مصطفى بن حمزة , مرجع سابق , ص 323.

²أحمد مكي الأنصاري, مرجع سابق , ص 431.

³وردة عسلون وهشام جندل , العلة والعامل عند ابن مضاء (دراسة تحليلية مقارنة) , (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في
اللغة والأدب العربي) , يوسف لعساكر , قسم اللغة والأدب العربي , جامعة بجاية , 2013-2014, ص 18 , (63) .

⁴المرجع نفسه, ص ن .

تعدّى إلى مضروب وأنّ قولك : (قام) , لم يتعدّى فاعله , فإن قلت ضرب عبد الله زيدا أعلمتني من ذلك المفعول.¹

فهو قد لجأ إلى الحركات للدلالة على ذلك . نفهم من ضبط المتكلم للجملّة , وأضاف المبرد موضحا كيف امتد أثر العامل إلى الفضلات فقال : "فإن قلت : ضرب عبد الله زيدا أعلمتني من ذلك المفعول " وقد علمت أن ذلك الضرب لا بد من أن يكون وقع في مكان وزمان فإن قلت أوضحت المكان, وإن قلت يوم الجمعة بيننا الوقت , وقد علمت أن لك حالا وللمفعول حالا.²

6- العامل عند ابن جني (ت392هـ)

كان ابن جني لا يرفض فكرة العامل كما قررها سيبويه والنحاة من بعده إلاّ أنّه ينسب الأثر الإعرابي للمتكلم نفسه , وليس للعامل ولكنه لا ينكر وجود العامل في اللغة³, حيث يقول: "وانما قال النحويون: عامل لفظي , وعامل معنوي ليروك أنّ بعض العمل يأتي مسببا عن لفظا يصحبه , كمررتُ بزید , وليت عمرا قائم , وبعضه يأتي عاريا من مصاحبته لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء , ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم , وهذا ظاهر الأمر. وعليه صفحة القول.

فأما في الحقيقة ومحصل الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه , لا لشيء غيره وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح.⁴

إنّ مقالة ابن جني لا يمكن أن تفهم مبثورة معزولة عن النص بأكمله فالنص لم يخصه ابن جني لنقض نظرية العامل وإنما أفرده لتأكيد رأيه في أن العامل المعنوي هو الأصل والأقوى والأغلب , والأظهر وهذا طبعا مخالف لما عند النحاة من تقوية العامل اللفظي على

¹رياض حسن الخوام, مرجع سابق, 19,20.

²المرجع السابق, ص ن .

³مختار بزواية , النحو العربي ومحاولات تيسيره , ص 161.

⁴ابن جني, الخصائص, ج1, ص 109,110 .

المعنوي , فلقد حاول ابن جني الدفاع عن رأيه بشاهد من موانع الصرف , فسجّل إن تلك الموانع تسعة : ثمانية منها معنوية وواحد منها لفظي يتمثل في مشابهة الاسم بالفعل¹.

7- موقف الجرجاني من العامل(ت471هـ)

وقد ألف كتاب "العوامل المائة" أوضح فيه مفهوم العوامل التي هي عبارة عن عمل الوحدات اللغوية بعضها في بعض والتي تعد تصريحاً واضحاً ومباشراً لرأيه في العوامل النحوية , مما يدل على أنه من العاملين المؤسسين لفكرة العامل في النحو العربي لأنه بنى كتابه على العوامل النحوية وأضاف إليه الجديد.²

حيث جعل هذه العوامل مائة عامل ,ثمان وتسعون منها لفظية وعاملان اثنان معنويان , وجعل اللفظية قسمان : سماعية وقياسية , فأما القياسية فسبعة والباقي سماعية , ثم جعل السماعية ثلاثة عشر نوعاً .

ولقد ناقش الجرجاني قضية العامل من منطلق فهمه لطبيعة اللغة وكيفية عملية البناء اللغوي فيها , وأوضح أنّ مفهوم النظرية عمل الوحدات اللغوية بعضها في بعض.³

ونجد الجرجاني يبين ويوضح عمل الوحدات اللغوية بعضها في بعض أي أنّ كل وحدة من الوحدات تكمل الأخرى وهذا نتيجة لفهم اللغة وكيفية البناء والتركيب وأن الإعراب هو نتيجة عمل العامل في المعمول , وأنّ تغير آخر الكلمات (الحركات) يعود لنوع العامل.⁴

ومن خلال ما سبق يتضح أن الجرجاني قد اهتم بدراسة العامل النحوي من كل الجوانب ولم يترك ثغرات لم يتطرق إليها كنظرية متعاملة ينظر إليها ككل , وهذا يدل على فكر متقد وعقيلة فذة.

¹ مصطفى بن حمزة , نظرية العامل في النحو العربي , ص 330,331 .

² محمد سالم صالح , مرجع سابق , ص 19,20 .

³ المرجع نفسه , ص ن .

⁴ الجرجاني , مصدر سابق , ص 23 .

8- موقف الإمام السهيلي (ت 581هـ) من العامل

يقسم السهيلي أنواع الكلم من حيث العمل إلى قسمين :

- قسم الأصل فيه العمل , مثل الفعل والحرف , فالفعل يجب أن يعمل في الاسم الذي يؤثر في معناه وأما الحرف هو لا يدل إلا على معنى في غيره , فوجب أن يعمل في اللفظ الدال على المعنى الذي أثر فيه .

- قسم الأصل فيه ألا يعمل لأنه يدل على معنى في نفسه , ولكنه يعمل حينما يدل على الفاعل .

فالفعل يعمل مباشرة في المفعول المطلق , ولا يكون المصدر في نظره مفعولا مطلقا إلا إذا كان منوعوتا أو في حكم المنعوت , أما المصدر المؤكد فإنّ الفعل غير عامل فيه لأن التوكيد لا يعمل فيه مؤكدا فالشيء لا يعمل في نفسه , وأما المفعول المطلق فهو ما كان محدودا نحو: ضربه ضربا , أو ضربا شديدا .¹

والحرف يعمل في كل ما هو مؤثر فيه معنى , إلا إذا دخل على جملة , عمل بعضها في بعض وسبق إليها معنى الابتداء أو النحو , وكان الحرف دخيلا في معنى الجملة لا لمعنى في الاسم المفرد فاكتفى بالعمل السابق في هذا الحرف , وهو الابتداء ونحو واستتفى من هذه القاعدة إنّ وأخواتها , التي تدخل لمعنى في الجملة وتعمل عمل ذلك وعّل عملها بأنها لكلمات يصح الوقوف عليهن .²

والإمام السهيلي بصفة عامة يرى أنّ العامل هو ما أثر في المعنى , وأن لا يكون مهيبا لدخول عامل عليها وشذّ المضارع لشبهه بالاسم , وأنّ العامل لا يعمل في نفسه فالصفة لا تعمل في الموصوف وأتّه لا يجتمع عاملان في اسم واحد ولا يتقدم المعمول على عمله ولا يلي العامل إلا ما عمل فيه.

¹محمد مختار ولد اباه , تاريخ النحو العربي في المشرق ولد به , ص 208.
²المرجع نفسه , ص ن .

الفصل الثاني

رأي ابن مضاء في المسائل التي خالف فيها النحاة

المبحث الأول : القياس والتعليل النحوي

1-الدعوة لإلغاء القياس

وتُعتبر هذه الدعوة التي قام بها ابن مضاء بطرحها من أهم الأسس والركائز الأساسية التي قامت عليها دعوته من أجل تيسير النحو العربي وتخليصه من بعض التعقيدات التي حالت دون فهم هذا النحو ، وتسببت في صعوبته ،وتقوم هذه الركيزة في تيسير النحو على رفض قياس عامل العامل آخر في العمل .

حيث قال ابن مضاء في ما يخص ذلك " فإنّ الشيء لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولا ، وكانت العلة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع " .¹

وبالرغم من هذا فإنّ ابن مضاء لم يعمق البحث في هذا الموضوع ، إنّما ذكر رأيه في القياس عرضا أثناء حديثه عن التعليل ، كما أن له جزئيات متناثرة بين دفتي كتابه (الرد على النحاة) فإذا أضيف هذا لذاك ، اتضحت فكرة تقريبية في ذلك الموضوع .²

ونلخص ما جاء في هذه الدعوة فيما يلي :

لم يكن ابن مضاء طويل النفس في رأيه عن القياس ، فليس في رأيه عنه تقليب الفكرة ومواجهة احتمالاتها .³

وهناك نوعان من القياس ، القياس الأول وهو القياس النحوي الذي هو الأحكام النحوية التي تصدق على النصوص اللغوية الواردة بطريقة واحدة أخذت منها القاعدة ثم تعمم تلك القاعدة على النصوص التي لم ترد ، أما النوع الثاني من القياس وهو أيضا قياس يتردد في كتب النحو والمقصود به حمل أو قياس أو أحكام على أحكام بحجة وجود نوع من المشابهة بين الحكمين ويعرف هذا النوع من القياس القياس العقلي والسبب في ذلك أنّ العقل يقوم بالوصل بين الأحكام ويربط المشابهة بينهما وهو ما جاء في قول محمد عيد في كتابه

¹الرد على النحاة ، ص 156 .

²محمد عيد ، أصول النحو العربي ، ص 83 .

³المرجع نفسه ، ص ن .

أصول النحو " وهذا القياس يطلق عليه القياس العقلي) لأن للعقل فيه دوراً في عقد
المشابهة وإقامة الصلة بين الأحكام.¹

أما القياس النحوي فلم يبدي ابن مضاء رأيه فيه بشكل بين لكنه ذكره في بعض الأجزاء من
كتابه حيث ذكره بشكل سريع في باب التنازع إذ يقول : " فإن قيل النحويون لم يذكروا في
هذا الباب إلا الفاعل و المفعول والمجرور ، وهنا معمولات كثيرة على مذهبهم كالمصادر
والظروف والأحوال والمفعولات من أجلها والمفعولات معها والتمييزات ، فهل تقاس هذه على
المفعولات بها أو لا تقاس؟ قيل: أما المصدر فالظاهر من كلامهم أنه لا يكون في هذا
الباب ، وذلك : أن المصادر إما يجاء بها لتأكيد الفعل . والحذف مناقض للتأكيد ، فإذا
قلت:(قمت وقام زيدٌ قيامٌ) إن علقت قياما بالثاني وحذفت من الأول ، حذفت المؤكد وإن
قصد بالمصدر تبيين النوع كان أشبه بالمفعول به ، كقولنا (قُمت القيام الحسن) تقول في
تعليقه بالثاني (قُمت وقام زيدٌ القيام الحسن) وفي تعليقه بالأول (قُمت وقامه زيدٌ القيام
الحسن) .²

وبعد أن أنهى ابن مضاء حديثه وشرحه عن كل هذه معمولات أجاب على السؤال الذي
طرحه بقوله : " والأظهر أن لا يقاس شيء من هذه على المسموع إلا أن يُسمع في هذه كما
سُمع في تلك " .³

وكذلك نجده يذكر هذا النوع من القياس في موقع آخر من باب التنازع حيث تعرض له في
موضوع كان وأخواتها " وأما كان وأخواتها فإن كان منها تجري مجرى الأفعال المقتضية
مفعولاً ، (كانت وكان زيد قائماً) و (وكنت وكأنه زيد قائماً) فقامتا خبر ، وقال الفرزدق

إِنِّي ضَمَنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَاجِنِي وَأَبَى فَكَانَ وَكُنْتُ غَيْرَ غَدُورِ

¹محمد عبيد ، أصول النحو العربي ، ص ن .
²الرد على النحاة ، ص 115,116 .
³المصدر نفسه ، ص 116 .

وكذلك ليس تقول (لست وليس زيد قائما) و (لست وليس زيد إياه قائما) . والأظهر أن يوقف فيما عدا (كان) على السماع من العرب لأنّ (كان) اتسع فيها وأضمر خبرها .¹

وابن مضاء يجيز هذا النوع من النصوص وإذا ورد له من النصوص ما يصدقه ورفضه إذا لم يرد له نص يؤيده وهو ما يؤكد بأنه ربطه بفكرته على النصوص اللغوية ففي قياس المعمولات على المفعول به في التنازع رفض ذلك إلا أن يسمع في هذه كما يسمع في تلك وفي النموذج الثاني توقف الأمر في القياس ما عدا (كان) على السماع من العرب والأظهر أن يوقف فيما عدا (كان) على السماع من العرب وأدخل كان من بقية الأفعال اتساعا ، ولإضمار خبرها .²

أما النوع الثاني من القياس وهو القياس العقلي فقد تطرق له بشكل واضح وبيّن تحت عنوان الدعوة إلى إلغاء القياس

وبرهن ابن مضاء من خلاله فساد نظرية العامل عند النحاة بقوله : " والعرب أمّة حكيمة فكيف تشبه شيئا بشيء وتحكم عليه بحكمه وعلّة حكم الأصل غير موجودة في الفرع وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهلٌ ولم يقبل قوله فلم ينسبون إلى العرب ما يُجهلُ به بعضهم بعضاً ، وذلك أنهم لا يقيسون الشيء ويحكمون عليه بحكمه إلا إذا كانت علّة حكم الأصل موجودة في الفرع .³

ومن الأمثلة التي ضربها ابن مضاء ليدل بها على فساد القياس وعدم حاجة النحو إليه : إعراب الفعل المضارع حيث يقول : " وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل"⁴ فالنحاة يذهبون إلى أنه أعرب لشبهه بالاسم أو بعبارة أدق لقياسه على الاسم فالاسم أصل في الإعراب ، والفعل فرع ، وهي فرعية يأخذها الفعل لعلتين ، أمّا العلة الأولى : أن يكون شائعا فيتخصص على نحو ما نعرف في الأسماء ، فإن كلمة (رجل) تصلح لجميع الرجال وإذا

¹الرد على النحاة ، ص 114,115 .

²محمد عبيد ، أصول النحو العربي ، ص 86 .

³الرد على النحاة ، ص 156,157 .

⁴المصدر نفسه ، ص 157 .

قلت (الرجل) اختص الاسم بعد أن كان شائعا. وهو ما نراه في الفعل المضارع فكلمة (يذهب) تصلح للحال والاستقبال وإن قلنا (سوف يذهب) اختص الفعل بالمستقبل بعد أن كان شائعا , أمّا العلة الثانية التي يسوقها النحاة هي أن لام الابتداء تدخل على المضارع , كما تدخل على الاسم , فنقول (إن زيدا ليقوم) كما تقول (إن زيدا لقائم) وهاتان العلتان جميعا تنبئان للمضارع أن يأخذ حكم الاسم في الإعراب.¹

وهنا في هذا المثال نجد ابن مضاء يشير لابن الأنباري بطريقة غير مباشرة إلى ما ذهب إليه الأنباري قديما عن طريق التعليق على مثال ابن الأنباري الذي ذكره ابن مضاء في العلة الأولى , وهذا المثال يعتبر من قياس الشبه عند الأنباري , فيؤاخذ به لأنه لا يقاس به و ابن مضاء يرفض هذا كله ويعتبر أن الإعراب أصل في الاسم والفعل . حيث جاء في كتاب " الرد على النحاة "على لسان المحقق "شوقي ضيف" في فاتحة الكتاب " وينظر ابن مضاء في ذلك فيقول : إنَّ العلة التي أعرّبوا بمقتضاها الاسم موجودة في الفعل , لأننا إذا قلنا مثلا (لا يضرب زيدا عمراً) ولم نجزم الفعل لم يُعرف , هل نفى ذلك أو ننهي عنه و أيضا فكما أنّ للفعل أحوالا مختلفة فكذلك للأفعال أحوالا مختلفة . وقال بأن حاجتها للإعراب كحاجة الأسماء , إذ قد تكون منفية وموجبة ومنهيا عنها وقال بأنه لا داعي لنجعل الإعراب أصلاً في الأسماء وفرعا في الأفعال , بينما نجد العلة التي يعربون بها الأسماء موجودة في الأفعال".²

ثم يضربُ ابن مضاء مثلا آخر يبين من خلاله فساد القياس في النحو ، وما ينطوي من علة ، وهو باب الممنوع من الصرف ، وقال بأن النحاة يعكسون الآية في هذا الباب حيث يقول في هذا المثال " وأما تشبيه الأسماء الغير منصرفة بالأفعال فأشبه قليلا " إذ يجعلون الاسم الممنوع من الصرف ، أي التنوين وما يتبعه من جر ، فرعا في هذا الحكم للفعل ، وتراهم بعد ذلك يحاولون أن يجتنبوا علتين في الأسماء الممنوعة من الصرف أو علة واحدة

¹الرد على النحاة , ص 37,38 .

²المصدر نفسه , ص 38, 39 .

تقوم مقام العلتين ، كي يتم شبه هذه الأسماء للفعل أو بعبارة أدق كي يتم قيس هذه الأسماء على الفعل .

كما أنّ النحاة القدماء يرون بأن الفعل منع التتوين لثقله وأنه قبل في الاسم ،لأنّه أكثر استعمالاً من الفعل ولما كانت هذه الأسماء الممنوعة من الصرف لا تستعمل كثيراً ، منعت من أجل ذلك ما منع الفعل من الخفض والتتوين .¹

وقال ابن مضاء عن كل ما سبق بأنّه فضل وأننا لسنا بحاجة له وصرح بأن ما نحن في حاجة له فعلاً هو معرفة العلل الأولى التي تلازم عدم الانصراف ، ولمح إلى أنّ ذلك حدث في الأسماء كما حدث في الأفعال ، فكما أننا لا نستطيع أن نحمل على الاسم في الإعراباً بعد افتراض فكذلك الشأن في حمل الأسماء الممنوعة من الصرف على الفعل .

ثم ذهب إلى علل النحاة التي يزعمون : أنّ الأسماء تشبه الأفعال ، فبيّن أنّ من الأسماء ما هو أشدّ شبهاً بالفعل ، ومع ذلك لا يمنع من الصرف ، ثم مثل لحجته بكلمة (إقامة) التي دلت على حدث كما يدل الفعل على حدث ، كما أنها تعمل عمل الفعل ، ثم أنها مؤنثة وتأتي مؤكدة للفعل ، والمؤكّد تابع للمؤكّد ، كما أنّ الصفة تابعة للموصوف ، واستنتج أنّ فيها من الفروع والعلل الدلالة ، والعمل والتأنيث والتأكيد ، ومع ذلك كله لا تمنع من الصرف .²

وقد رفض ابن مضاء هذا النوع من القياس معتمداً على أساسين :

أحدهما : عقلي ، يلخصه في أنّ المشابهة غير كاملة بين المقيس والمقيس عليه .

والآخر : لغوي ، وهو إنكار أن العرب أدارت ذلك ، أو بعبارة أخرى إنكار أن يكون هذا مما له صلة بنطق العرب واستعمالاتهم .³

¹المصدر السابق ، ص 40 .

²المصدر ، ص 41 .

³محمد عيد ، أصول النحو ، ص 85 .

إذن فإن مضاء تطرق في كتابه الرد على النحاة إلى نوعين من القياس (القياس العقلي / القياس النحوي) ومن خلال دراستنا لرأيه للقياس يتضح أنه لم يلغي القياس بأكمله على ما ضنه أحمد شوقي " فابن مضاء يقبل (قياس النحو) ويرفض (القياس العقلي) معتمدا في قبوله ورفضه على احترام النص اللغوي ، أي أنه نفى قسما من الأقيسة وهي الأقيسة التي لم يرد فيها ما يصحّ به القياس ، وهو بهذا يجعل القياس في النحو كقياس الفقهاء بأصل وفرع وعلّة وحكم .¹

2-الدعوة إلى إلغاء العلل الثواني والثالث

سبق أن رأينا أنّ ابن مضاء اتبع سبل سيده يعقوب بن يوسف ، الذي أقام ثورة على أهل المشرق لرد فقهم عليهم بغية إحلال المذهب الظاهري وتعميمه في البلاد والعمل به ، وما يقتضيه من إلغاء للقياس والعلل في الشرع . فذهب يطالب بإلغاء العلل والقياس من النحو كذلك ، لتسهيله وتيسيره ، قال شوقي ضيف : " وقد أراد أن يريح الناس عن طريقها من عبث طويل للنحاة " .²

حاول ابن مضاء أن يلغي العلل ، ولكنه لم يسعى لإلغائها كلها ، فقد قسم العلل إلى نوعين : العلل الأول والعلل الثواني والثالث . صرح بقبول النوع من العلل ورفض الثاني . وقد فرق بينهما بقوله : " أنّ العلل الأول هي التي تحصل المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا ، بالنظر ، أمّا العلل الثواني فهي المستغنى عنها في ذلك ولا تفيدينا " .³

ويقول الدكتور محمد عيد في ذلك : " وتقييد العلل الأول بأنها لمعرفة كلام العرب يصور المهمة التي تقوم بها هذه العلل أو بعبارة أقرب : إنها القوانين المستتبطة من كلام العرب التي ينتظم بها هذا الكلام ويصح نطقه ، أو بعبارة أخرى : هي الأقيسة النحوية التي تؤخذ من الكلام العربي وتُحكم نطقه . وأمّا الصورة الحية التي في كلامه ، فهي وصف كلام

¹ سعيد جاسم الزبيدي ، القياس في النحو العربي (نشأته وتطوره) ، ص 168 .

² الرد على النحاة ، ص 33 .

³ المصدر نفسه ، ص 152 .

العرب بأنه (المدرک بالنظر) فليست تلك العلل لأدراکات ذهنية في هذا الكلام المنطوق , وإلاً خرجت عن نطاق مهمتها الموضوعية , بل خرجت عن أن تدخل تحت الاسم "العلل الثواني" المستغنى عنها والتي لا حاجة للنطق بها .¹

وبعد تقسيمه للعلل , أبقى ما أبقى ورفض ما رفض , فأبقى على القول بالعلل الأول وحجيتها ورفض العلل الثواني والثالث , والدليل على ذلك قوله : " ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثالث وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لما رُفِع؟ فيُقال : لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع , فيقول : ولما رُفِع الفاعل؟ , فالصواب أن يُقال له كذا نطقت به العرب . ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر " .²

من المثال الذي طرحه يتبين أن ابن مضاء يصرّح بقبول العلل الأول التي هي ما ذكره كل من الزجاجي وابن السراج قديماً من العلة التعليمية وعلة منها هو المؤدي إلى كلام العرب فعلة رفع الفاعل هي أنه فاعل فقط , هكذا نطقت به العرب وهكذا وصل إلينا بالتواتر , ثم تابع كلامه بمثال آخر ليبرهن علة رفع الفاعل , فيقول : " ولا فرق بين ذلك , وبين من عرف أنّ شيئاً ما حرام بالنص , ولا يُحتاج فيه استنباط علة , لينقل حكمه إلى غيره , فسأل لما حُرّم؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه " .³

هنا ابن مضاء أراد أن يبين أنه كما لا يُبحث عن حكم شيء حُرّم بالنص , ولا جدال فيه فإن قيل حُرّم حُرّم , كذلك بالنسبة لعلة رفع الفاعل , فإنه يُقال بأنه مرفوع فقط هكذا نطقت به العرب . وهو بهذا أراد الذهاب إلى الربط بين مسائل الفقه ومسائل النحو وجعلهما في نفس الرتبة , أي أنه كما يطبق المذهب الظاهري على العلل الشرعية , كذلك يطبق على العلل النحوية .

¹ محمد عيد , أصول النحو العربي , ص 131,132 .

² الرد على النحاة , ص 151 .

³ المصدر نفسه , ص ن .

وأراد ابن مضاء أن ينتقل بنا من "العلل الأول" إلى "العلل الثواني والثالث" فتابع قوله :
ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له : للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه , وقال :
فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول ؟ قلنا له : لأن الفاعل قليل لأنه لا يكون
للفعل إلا فاعل واحد , والمفعولات كثيرة , فأعطي الأثقل الذي هو الرفع , للفاعل , وأعطي
الأخف , الذي هو النصب , للمفعول , لأن الفاعل واحد , والمفعولات كثيرة , ليقل في
كلامهم ما يستثقلون , ويكثر في كلامهم ما يستخفون ¹ .

وهنا يرمي ابن مضاء إلى أنّ النحاة لا يكتفون بالعلل الأول , بل يضيفون لها علل ثانية
وثالثة وهي ما سماها (بالعلل الثواني والثالث) وهي ما تعرف قديما بالعلل القياسية
والجدلية النظرية وعلّة العلة , عند كل من الزجاجي وابن السراج .

فمثلا : بعد السؤال عن علة رفع الفاعل والإجابة عليها , فالسؤال والجواب الذي يليها يعتبر
علة قياسية مثل : (ولو أجبت السائل عن سؤاله بان تقول له : للفرق بين الفاعل والمفعول)

فإن لم تقنعه الإجابة وتطرق إلى سؤال آخر مثل : (فلم يقنعه , وقال : فلم لم تعكس
القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول ؟ قلنا له : لأن الفاعل قليل لأنه لا يكون للفعل إلا
فاعل واحد , والمفعولات كثيرة , فأعطي الأثقل الذي هو الرفع , للفاعل , وأعطي الأخف ,
الذي هو النصب , للمفعول , لأن الفاعل واحد , والمفعولات كثيرة , ليقل في كلامهم ما
يستثقلون , ويكثر في كلامهم ما يستخفون) فهذه الأجوبة تعتبر من العلل الجدلية النظرية.

يقول شوقي ضيف أنّ هذه العلل كلها (العلل الثواني والثالث/ القياسية والجدلية النظرية)
أي أنّ الفاعل رُفِعَ للفرق بينه وبين المفعول وأنّ الفاعل رُفِعَ لأنه قليل والمفعول نصب لأنه
كثير , ولمّا كان الرفع ثقيلًا والنصب خفيفًا , أُعطي الثقل للقليل والخفيف للكثير , ليتم
التعادل والتوازن ؛ فضل تفكير فيما وراء طبيعة أبواب النحو وأحكامه , وإنما يجب أن

¹الرد على النحاة , ص 152 .

نقتصر على وصف الطبيعة الأولى ، أو بعبارة أدق على وصف حكم الباب ، وما يتضمنه هذا الحكم من علة أولى معقولة .¹

ويقول ابن مضاء في هذا كله : " فلا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع ، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله ؛ إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا ، باستقراء المتواتر ، الذي يوقع العلم " .²

وبهذا الرأي الذي ذهب إليه ابن مضاء وبحكم مذهبه الفقهي الظاهري يكون قد سار في اتجاه مخالف لما ذهب إليه ابن جني قديما في علة رفع الفاعل ، بحكم ميوله إلى مذهب المتكلمين في علل النحو .³

وفي حديث ابن مضاء عن الممنوع من الصرف تطبيق على هذا المعنى السابق (مما يجب أن يسقط ... يوقع العلم) ، فالعلل الأول في تلك الأسماء هي صفات المنع من الصرف⁴ "التعريف ، والعجمة ، والصفة ، والتأنيث ، والتركيب (المزجي) ، والعدل ، والجمع الذي لا نظير له ، ووزن الفعل المختص به أو الغالب فيه ، والألف والنون الزائدتان المشبهتان ألف التأنيث .

ثم ذكر العلل الثواني بعد ذلك بقوله : " والوجه عندهم لسقوط التتوين من الفعل ثقله وثقله لأن الاسم أكثر استعمالا منه ، والشيء إذا عاوده اللسان خفّ وإذا قلّ استعماله ثقل ، وهذه الأسماء غيرها أكثر استعمالا منها فتقلت ، فمنعت ما منع الفعل من التتوين ، وصار الجر تبعا له . وليس يُحتاج من هذا إلا إلى معرفة تلك العلل ، التي تلازم عدم الانصراف وأما غير ذلك ففضل .⁵

¹المصدر السابق ، ص 33 .

²المصدر نفسه ، ص 152 .

³ينظر: الخصائص ، ج 1 ، ص 48,49 .

⁴محمد عيد أصول النحو ، ص 132 .

⁵المرجع نفسه ، ص 133 .

أقسام العلل الثواني : وفيها 3 أقسام : قسم مقطوع به , وقسم فيه إقناع , وقسم مقطوع بفساده . وهذه الأقسام موجودة في كتب النحويين .

قسم المقطوع به : تفهم من معنى (القطع) الذي سماه , فالمقصود بالقطع فيها قطع أسئلة السائل بعدها¹ , ومثاله قول القائل : " كل ساكنين التقيا في الوصل , وليس أحدهما حرف لين , فإن أحدهما يُحرك , وسواء كان من كلمتين , أو كلمة واحدة , مثل : (أكرم القوم) وقال تعالى : (قم الليل) , وقال تعالى : (وانكر اسم ربك) , ويقال : (مَدَّ ويمدَّ ومدَّ) وآخر الأمر موقوف , مثل (اضرب) فاجتمعت الدال إلى الدال , والأولى ساكنة , فحركت الثانية لالتقائهما , فإن كان يمكن النطق بالثانية ساكنة في حال الوصل (فعلت) . تقول (مر يا فتى) فأما (أكرم القوم) وأمثاله , فلا يمكن (فيه) إلا التحريك , فيقال : لم حُرِّكَت الميم من أكرم , وهو أمر , فيقال فيه : لأنه لقي ساكنا آخر , وهو لام التعريف , وكل ساكنين التقيا بهذه الحال , فإن أحدهما يحرك , فإن قيل : ولم لم يتركسا ساكنين ؟ فالجواب : لأنَّ النطق بهما ساكنين , لا يُمكن الناطق . فهذه قاطعة وهي ثانية . وكذلك قولهم : كل فعل في أوله إحدى الزوائد الأربع , وما بعدها ساكن , فإنه إذا أمر به يُحذف الحرف الزائد , وتدخل عليه ألف الوصل , فإن قيل : فلم دخلت عليه ألف الوصل ؟ فيقال : لأنه فعل أمر حُذف من أوله (الحرف) الزائد , وكل فعل أمر حُذف من أوله (الحرف) الزائد , فإنه تدخل عليه ألف الوصل , فإن قيل : فلم (لم) يترك أوله كذلك ؟ قيل : لأن الابتداء بالساكن لا يمكن , وهي ثانية . وكذلك (ميعاد وميزان) وما أشبههما , يقال : لأن الأصل فيها موعاد وموزان . والدليل على ذلك أنهما من وعد ووزن , ففاء الفعل واو , ويقال في جمعهما (مواعيد وموازن) وفي تصغيرهما (مُوَيْعِدٌ و مُوَيْرِزٌ) فأبدل من الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها , وكل واو سكنت , وانكسر ما قبلها , فإنها تبدل ياء , فإن قيل : لم أبدل منها ياء , ولم تترك

¹ محمد عيد , المرجع السابق , ص 134 .

على حالها ؟ قيل : لأن ذلك أخف على اللسان , فهذه (علة) واضحة أيضا , ولكن يستغنى عنها .¹

وفي هذا تصريح منه بقبول هذا القسم من العلل الثواني , ولكنه يرى أنه يجب أن يستغنى عنها .

فهذه العلة إكمال للعلة الأولى ويتبين لها , وإذا وردت قطعت شبهة من لا زال يتطلع إلى شيء بعد الأولى , وإذا كانت تعلم من الأولى , لم يكن هناك حاجة إليها .²

أما ما فيه إقناع : فيتضح من بيان مقصوده من كلمة (الإقناع) إذ هو الإقناع الذهني ولأمر ما قال (تعليل فيه إقناع) ولم يقل (مقنع) وذلك لأن هذه العلل الثواني قد وردت لتعلل لمشابهة ذهنية ضعيفة بين حكمين , ففي هذه العلل إقناع بضرورة تلك المشابهة , فإذا بطلت الضرورة التي استدعتها انهار الأساس الذهني الذي جاءت من أجله , ووجب أن تسقط من النحو ولذلك سمى ابن مضاء هذا النوع من التعليل تسمية أخرى (التعليل غير البين) إذ بُنيت على أساس ضرورة المشابهة وهي ضرورة غير بيّنة , فهذه العلل مثلها غير بيّنة .³ فهو بذلك يدعو إلى إقامة الحكم على وصف الشيء بلفظه وليس اعتمادا على العلل غير البينة .⁴ ومثال غير البين منها قولهم : إنَّ الفعل الذي في أوله إحدى الزوائد الأربع أعرب , لشبهه بالاسم , ويكتفي في ذلك بأن يقال : كل فعل في أوله إحدى الزوائد الأربع ولم يتصل به ضمير جماعة النساء , ولا النون الخفيفة , ولا الشديدة فإنّه معرب , فإن قيل : (يَضْرُبُ) لم أعرب ؟ قيل : لأنه فعل أوله إحدى الزوائد الأربع , ولم يتصل به ضمير المؤنث , ولا نون خفيفة , ولا شديدة , وكل ما هو بهذه الصفة معرب فإن قيل : لم أعربت العرب ما هو بهذه الصفة ؟ فقيل : لأنه أشبه الاسم في أنه يصلح إذا أطلق , للحال والاستقبال , فهو عام , كما أن رجلا وغيره من النكرات عام , ثم إذا أراد المتكلم إيقاعه على

¹الرد على النحاة , ص 153,154 .

²محمد عبيد , أصول النحو العربي , ص 134 .

³المرجع نفسه , ص 134,135 .

⁴علي مزره الياسري , الفكر النحوي عند العرب , ص 393 .

معين ، أدخل عليه الألف واللام وأزال عمومه ، وكذلك الذي في أوله الزوائد من الأفعال ، إذا أراد المتكلم تخصيصه بأحد الزمنين ، أدخل السين أو سوف ، فهذا عام يخص بحرف من أوله ، وهذا عام يخص بحرف من أوله ، فأعرب الفعل لهذا الشبه . وأشبهه أيضا في دخول لام التوكيد عليه ، يقال : (إنّ زيدا قائم) و(إنّ زيدا ليقوم) .¹

وفي هذا المثال إشارة إلى ما ذهب إليه الأنباري قديما في قياس الشبه .

ففي هذا المثال الذي قدمه لهذا النوع من التعليل : العلة الأولى فيه هي : ما يكتفي به من وصف حالة الفعل المعرب ، أما العلة الثانية في تلك المشابهة للفعل المضارع بالاسم .²

وقد ساق " ابن مضاء بعد ذلك مستندات تلك المشابهة : من تخصيص كل منها بعد عمومه ودخول لام التوكيد على كل منها ، إلى غير ذلك مما ذكرته كتب النحو . وأورد كذلك ضرورة عقد هذه المشابهة بما قرره من : إنّ تلك الضرورة الواهية التي دعت النحاة لإيراد هذه العلة الثانية هي أنّ الاسم على صيغة واحدة وأحواله مختلفة . يكون فاعلا ومفعولا وغيرهما . فاحتيج لإعرابه لبيان هذه الأحوال والفعل إذا اختلفت معانيه اختلفت صيغته، ولولا مشابهته للاسم لما أعرب . ثم بين ضعف تلك الضرورة : بأن للفعل أحوالا مختلفة أيضا يكون " منفيا وموجبا ومنهيا عنه ومأمورا به وشرطا ومشروطا ومخبرا به ومستفهما عنه " فحاجته إلى الإعراب كحاجة الأسماء . وإذا لم تكن هناك تلك الضرورة التي استدعت العلة الثانية ، لم يكن هناك حاجة لتعليل بها ، ويجب أن تسقط أيضا من النحو .³

وبالتعمق في فهم نظريته لهذا النوع من العلل يتضح : أنه يجب أن يسقط من النحو كل العلل من هذا النوع الذي بُني على أساس ضرورة ذهنية مفتعلة ، وقد وُقِّق النحاة إذا أطلقوا عليها اسم " العلل القياسية " .⁴

¹الرد على النحاة ، ص 154,155 .

²محمد عيد ، مرجع سابق ، ص 135 .

³المرجع نفسه ، ص ن .

⁴محمد عيد ، أصول النحو العربي ، ص 136 .

أمّا العلل الفاسدة : فهي التي لا قيمة لها إطلاقاً , إنها لا ترتبط بالعلل الأول فتقطع تطلع
السائل كالنوع الأول , وليس لها فائدة ذهنية لسد ضرورة مفتعلة كالنوع الثاني وهي نوع من
التمرين الذهني في غير طائل , فهي علل فاسدة لا تفيد نطقاً ولا تقنع عقلاً , وهي نوع من
السفسطة التي لا معنى لها .¹ وقد ضرب ابن مضاء مثال لهذا النوع من العلل , إذ قال :
ومثال ما هو بين الفساد قول محمد بن يزيد (المبرد) : إنّ نون ضمير جماعة المؤنث , إنّما
حُرِّك ؛ لأن ما قبله ساكن , نحو (ضربين ويضربين) وقال فيما قبلها : أنها أسكنت , لئلا
يجتمع أربع متحركات ؛ لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد , فجعل سكون الحرف الذي قبل
النون , من أجل حركة النون , وجعل حركة النون من أجل سكون ما قبلها , فجعل العلة
معلولة بما هي علة له وهذا بين الفساد .²

يتضح من خلال تقسيمه للعلل الثواني إلى ثلاثة أقسام , أنه لم يعلق على القسمين الأولين
(القسم المقطوع به - القسم غير البيّن) لا بالقبول ولا بالرفض , رغم أنّ هذا يخلق تناقض
في دعوته , إلاّ أنه كذلك لم يصرّح بالعمل بهما , خاصة القسم المقطوع به فقال فيه بأنه -
علة واضحة ولكن يستغنى عنها- وأمّا القسم غير البيّن لم يعلق عليه كما قلنا , لا بالرفض
ولا بالقبول . أمّا القسم الثالث , فقد رفضه رفضاً ويظهر ذلك من التسمية التي أطلقها عليه
وحكمه على المثال الذي ورد فيها .

ولقد عاب على الشنتمري والسّهيلي لولعهم بالعلل , فقال فيهما : "وكان الأعم -رحمه الله-
على بصره بالنحو مولعاً بهذه العلل الثواني , ويرى أنه إذا استتبط منها شيئاً فقد ظفر بطائل
وكذلك كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السّهيلي على شاكلته -رحمه الله- يولع بها ويخترعها
ويعتقد ذلك كما لا في الصنعة وبصرها بها ."³

ثم عاد و تحدث عن علة رفع الفاعل , فقال : "وكما أنا لا نسأل عن عين عظم وجيم
جعفر , وباء بُرْتُن , لم فتحت هذه , وضُمت هذه وكُسرت هذه , فكذلك أيضاً لا نسأل عن

¹المرجع السابق , ص ن .
²الرد على النحاة , ص 159,160 .
³الرد على النحاة , ص 160 .

رفع (زيد) ، فإن قيل : زيد متغير الآخر ، قيل كذلك عظم ، يقال في تصغيره بالضم ، وفي جمعه على فعالل بالفتح . فإن قيل : للاسم أحوال يرفع فيها ، وأحوال يخفض فيها قيل ، قيل : إذا كانت تلك الأحوال معلومة بالعلل الأول ، الرفع بكونه فاعلا أو مبتدأ أو خبرا أو مفعولا لم يُسمَّ فاعله ؛ والنصب بكونه مفعولا ؛ والخفض بكونه مضافا إليه ، صار الآخر كالحرف الأول الذي يُضم في حال ، ويُفتح في حال ، ويكسر في حال ، يكسر في حال الأفراد ، ويفتح في حال الجمع ، ويضم في حال التصغير .¹

¹المصدر السابق ، ص 160,161 .

المبحث الثاني : العامل النحوي

1- الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل

من الأسئلة التي تطرأ في أذهان الباحثين في النحو حول ابن مضاء وثورته على عدّة مسائل نحوية هي : ما الأسباب والدوافع التي دفعت به إلى مؤاخذه النحاة على هذه المسائل ونجد الإجابة على هذا السؤال مذكورة في مدخل المحقق شوقي ضيف في كتاب الرد على النحاة حيث يقول : وإنّ ابن مضاء ليحاول في حملته أن يهديهم سواء السبيل وهو يستهمل حديثه في ذلك بقوله أمّا بعد " فاتّه حملني على هذا المكتوب قول الرّسول صلى الله عليه وسلم : الدينُ النصيحة ، وقوله : من قال في كتاب الله برأيه فأصاب ، فقد أخطأ وقوله : من قال في كتاب الله بغير علم فليتبوّأ مقعده من النار ، وقوله من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه".¹ فهو إذن يأخذ بأدب السنّة في النصح للنحاة أن يعودوا إلى المنهج المستقيم إذ يراهم ضلّوا وأضلّوا الناس في وعثاء النّحو وشعابه وكثرة ما فرّعوا فيه من فروع وما أقاموا من حجج وعلل ، وإنّه لينبغي أن يُنقّص ذلك كلّه على النّحو وأن يؤخذ الأخذ المبرأ من الفضول²

وكتب هذا الكتاب الذي سمّاه "الرد على النحاة" منادياً فيه "حطّموا نظريّة العامل ، حطّموا التقدير في العبارات ، حطّموا الأقيسة والعلل ، حطّموا التمارين غير العملية حطّموا كل ما لا تفيد منه صحة في الأداء ولا صواباً في اللسان" . لكن هاتين الأخيرتين لم تأخذا حصتهما الأوفر من مساحة الكتاب كما أخذتها نظرية العامل ومآخذها وهذه القضية أو النظرية بالذات تفصل فيها تفصيلاً معمقاً وأعطاهما القسم الأكبر من والشرح والتدليل ، ولا ننسى مسألة العلل والقياس .

¹الرد على النحاة ، ص 17 .

²المصدر نفسه ، ص 80 .

حاول ابن مضاء أن يلغي نظرية العامل إلغاءً تاماً. وقد أخذ الجمهور الشائع من النحاة الذين في اعتقادهم أن العامل لفظياً أو معنوياً حقيقة . وأن تأثيره هو الحركات والسكنات والحروف في أواخر الكلمات .¹

فصرح أن العامل ما هو إلا المتكلم وليس كما يعتقد الجمهور الشائع من أن العامل لفظي أو معنوي حقيقي , وما دلّ على ذلك قوله : "فمن ذلك قولهم أنّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعامل لفظي , وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي , وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمرا) إنّ الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه ضرب .²

وعاب على سيبويه في هذه المسألة حيث قال : " ألا ترى أن سيبويه - رحمه الله - قال في صدر كتابه : وإنما ذكرت ثمانية مجار , لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل , وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنها , وبين ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه ؟. فظاهر هذا أن يعمل أحدث الإعراب , وذلك بين الفساد .³

وقد ذهب ابن مضاء برأيه هذا إلى ما ذهب إليه ابن جني وغيره قديماً , حيث يقول : " قال أبو الفتح في خصائصه , بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية : وأما في الحقيقة ومحصول الحدث , فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم , إنّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره" .

واحتج أيضاً في بيان فساد نظرية العامل بقول أهل الدين , فيقول : " أمّا مذهب أهل الحق فإنّ هذه الأصوات إنّما هي من فعل الله تعالى , وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية" .⁴

¹ محمد عبيد , أصول النحو العربي , ص 211 .

² الرد على النحاة , ص 85 .

³ الرد على النحاة , ص 85,86 .

⁴ المصدر نفسه , ص 87 .

وقد بنى ابن مضاء رأيه في تنفيذ نظرية العامل على أساس منطقي عقلي¹ , حيث يقول :
"وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا , لا يقول به أحد من العقلاء
لمعان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه : منها أنّ شرط الفاعل موجودا حينما يفعل فعله ,
ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلاّ بعد عدم العامل , فلا يُنصَب زيد بعد إنّ في قولنا
(إنّ زيدا) إلاّ بعد عدم إنّ , فإن قيل بما يُرد على من يعتقد أنّ معاني هذه الألفاظ هي
العاملة ؟ قيل : الفاعل عند القائلين به إنما أن يُفعل بإرادة كالحَيوان , وإما أن يعمل بالطبع
كما تحرق النار ويبرد الماء , ولا فاعل إلاّ الله عند أهل الحق , وفعل الإنسان وسائر
الحَيوان فعلُ الله تعالى , كذلك الماء والنار وسائر ما يُفعل , وقد تبين هذا في موضعه .
وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل , لا ألفاظها ولا معانيها لأنها لا تُفعل لا بإرادة ولا
بطبع .²

من خلال ما سبق نستخلص أنّ ابن مضاء ربط النحو بالمنطق ونسب العوامل النحوية كلها
لله , أي تحدث بفعل الله . وليس للإنسان دخل فيها .

2- الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة

وقد بحث ابن مضاء في هذه المسألة ليدلّ من خلالها على مدى فساد نظرية العامل فقام
بتقسيم العوامل التي عادة ما يحذفها النحاة من الكلام إلى ثلاثة أقسام وهي كالتالي :

القسم الأول : محذوف لا يتمّ الكلام إلاّ به .

القسم الثاني : محذوف لا حاجة بالقول إليه .

القسم الثالث : محذوف مضمّر .

وقام ابن مضاء بشرح هذه الأقسام الثلاثة وضرب لنا عدّة أمثلة عليها .

¹محمد عيّد , أصول النحو العربي , ص 211 .

²الرد على النحاة , ص 87 .

فأما القسم الأول الذي هو محذوف لا يتم الكلام إلا به ، فهو القول الذي يتلفظ به المُخَاطَب ويعلمه المُخَاطَب ، وهو ما أشار إليه ابن مضاء في قوله : (محذوف لا يتم الكلام إلا به ، حُذِفَ لعلم المُخَاطَب به)¹ أي إنّ هذا الكلام الذي حُذِفَ مهم جدا في عملية الفهم ولا يتم الكلام والمعنى إلا به ، ثم ضرب مثلا عليه وهو (كقولك لمن رأيته يُعطي النَّاسَ (زيدا) أي أعطي زيدا ، فتحذفه وهو مراد . وإنَّ أظهر تمّ الكلام به)² ومثّل له ابن مضاء بقولنا : "لمن رأيناه يُعطي النَّاسَ زيدا" ، أي أعط زيدا فيحذف وهو مراد وإنَّ أظهر ثم الكلام ثم ضرب مثلا آخر على ذلك فقال ومنه قوله تعالى : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمَ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خيرا)³ و المقصود قالوا أنزل خيرا وهنا نجد كلمة "أنزل" حُذِفَتْ لأنَّ السائل والمسئول كليهما يعلمان بها ، وقيل عن هذا النوع من المحذوفات : (وهي إذا أظهرت تم بها الكلام وحذفها أوجز وأبلغ).⁴

أما القسم الثاني من هذه المحذوفات فهو محذوف لا حاجة بالقول إليه ، أي أنّ القول أو الكلام ليس بحاجة إلى ذلك المحذوف وهو في غنى عنه ، حتى أنّه يراه عيبا إذا وُجِدَ في الكلام حيث قال فيه : (محذوف لا حاجة بالقول إليه ، بل هو تامٌّ وإنه إن ظهر كان عيبا) وهذا القول يدلّ على أنّ ابن مضاء رفض وأنكر هذا الصنف من المحذوفات بالذات ويرى أنّ لا مجال له في النحو ، وقد أكدّ ابن مضاء ذلك بقول " بل هو تامٌّ الحذف بدونه وإنَّ ظهر كان عيبٌ " وهذا دليل على رفض ابن مضاء وإنكاره لهذا الحذف بالذات أكثر من غيره ويرى أنه لا مجال له في النحو ، ومثّل لهذا القسم بقوله : (كقولك : (أزيدا ضربته) قالوا إنّهُ مفعول بفعل مضمر تقديره أضربت زيدا) فإنَّ النحاة يقدرّون عاملا محذوفا عمل النصب في (زيدا) وهو عامل يفسره الفعل المذكور على نحو ما هو معروف في باب الاشتغال ويحمل ابن مضاء على هذا التأويل الذي لا يمكن أن يكون المتكلم قد قصد إليه

¹الرد على النحاة ، ص88.

²الرد على النحاة ، ص ن .

³ المصدر نفسه ، ص ن .

⁴الرد على النحاة ، ص 89.

ويقول إنما دعا النحاة إلى ذلك قاعدتهم التي وضعوها في باب العامل ، وهي : أن كل منصوب لا يبد له من ناصب .¹

أما القسم الثالث فهو محذوف مضمّر . وقال فيه محقق الكتاب (أما القسم الثالث من العوامل المحذوفة هو أكثر عنناً من القسم الثاني)² أي أنّ فهمه أكثر مشقة وصعوبة ويرى ابن مضاء أنّ هذا القسم من المحذوفات إنّ تضمنه الكلام تغيير معناه حيث يقول : " .. فهو مضمّر ، فإذا أظهر تغيّر الكلام عمّا كان عليه قبل إظهاره³ ومثله تقديره في باب النداء أنّ المنادى في مثل (يا عبد الله) مفعول به لفعل محذوف تقديره (ادعوا) ولو قال المتكلم (ادعوا عبد الله بدلا من يا عبد الله) لتغيّر مدلول الكلام وأصبح خبرا بعد أن كان إنشاء.⁴ وهو يرى بأن هذا التقدير الذي يقدره النحاة من العوامل في هذا الباب أي باب النداء خطأ أوقعهم فيه أخذهم بنظرية العامل

ثم واصل ابن مضاء في نفس سياق حديثه عن هذا القسم الثالث واعتراضه على المحذوف والمقدر بالكلام عن نصب الفاء و الواو حيث يقول : " وكذلك النصب بالفاء و الواو : ينصبون الأفعال الواقعة بعد هذه الحروف بأن ، ويقدرّون أنّ مع الفعل بالمصدر ويصرفون الأفعال الواقعة قبل هذه الحروف إلى مصادرها ويعطفون المصادر على المصادر بهذه الحروف ، وإذا فعلوا ذلك كلّه يُرد معنى اللفظ الأول.⁵

وهو هنا يقوم بالاعتراض على الفكر السائد لدى نحاة البصرة إذ يعتبرون أنّ الفعل المضارع المنصوب بعد الفاء والواو انه يُنصب (بأن) محذوفة ، وهو ما اعتبره ابن مضاء يؤدي إلى نقص في المعنى واختلالا في المراد ، وأكد كلامه هذا بقوله " ألا ترى أنك إذا قلت ألا تأتينا فتحدثنا كان له معنيان أحدهما : (ما تأتينا فكيف تحدثنا) أي أنّ الحديث لا يكون إلا مع الإتيان . وإذا لم يكن الإتيان لم يكن الحديث ... والوجه الآخر (ما تأتينا محدثا)

¹الرد على النحاة ، ص 89.

²المصدر نفسه ، ص 21.

³الرد على النحاة ، ص 90.

⁴الرد على النحاة ، ص 21.

⁵المصدر نفسه ، ص 90.

أي أنك تأتي ولا تحدث وهم يقدرّون الوجهين (ما يكون منك إتيان فحديث) وهذا اللفظ لا يعطي معنى من هذين المعنيين".¹

ثم بعد انتهاءه من شرح هذه الأقسام الثلاثة ، يقف ابن مضاء ليبين فساد جميع هذه التقديرات والتأويلات ، وقال بأنه لا يجوز إظهارها لأنها "لا تخلو من أن تكون معدومة في اللفظ ، موجودة في معانيها في نفس القائل ، أو تكون معدومة في النفس"² ، وأنكر خاصة منها ما قد أوردوه أو اعتبروه محذوف وما فُدر في القرآن" الذي لا يأتيه بالباطل منه بين يديه ولا من خلفه ، وقال بأنها تغير وتزيد في المعاني من غير حجة ولا دليل ، إلا القول بأن كل ما يُنصّب إنما بناصب ، والناصب لا يكون إلا لفظاً يدل على معنى إما منطوقاً به وإما محذوف المراد ، ومعناه قائم بالنفس" واعتبر أنّ القول بذلك حرام ، واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم : (من قال في القرآن برأيه أصاب فقد اخطأ) وشرح هذا الحديث بأنه نهى ، وقال أنّ ما نهى عنه فهو حرام ، ومما يدل على أنه حرام لا يُزاد في القرآن لفظ غير المجمع على إثباته ، وزيادة المعنى كزيادة اللفظ ، بل هي أخرى لأن المعاني هي المقصودة والألفاظ دلالات عليها ومن أجلها.³

واستخلص محقق الكتاب من خلال هذه الأقوال لابن مضاء ارتباطه الشديد بالمذهب الظاهري واعتبر أنّ آراءه تدل على نزعة الظاهرية ، واستنتج ذلك من خلال إنكار ابن مضاء للآراء التي لا تنبني على دليل واضح ، وهذه النقطة مشتركة بينه وبين الظاهرية في الفقه ، "وهو يتشدد في التمسك بحرفيه : النص والتأويل فيه ، وهو يريد أن ينفذ من هذا التشديد إلى هدم نظرية العامل هدماً لا يقوم من بعده".⁴

¹الرد على النحاة ، ص 90 ، 91.

²المصدر نفسه ، ص 22 .

³الرد على النحاة ، ص 92-93.

⁴المصدر نفسه ، ص 23.

3- إلغاء إجماع النحاة على القول بالعامل وإبطال حجته

وتنبه ابن مضاء إلى أنه ربما قال قائلًا : كيف نبطل العامل وقد أجمع عليه النحاة ؟ إنَّ القول بالعامل وبتأثير الألفاظ بعضها في بعض ليس أمرًا إجماعيًا ، فلقد حاول ابن جني من قبل التتكر لهذه النظرية ، حينما استعاض عنها بنسبة العمل إلى المتكلم إذ يقول " اعلم أن إجماع أهل البلدين يعني البصرة والكوفة إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده أن لا تخالف المنصوص والمقيس على النصوص ، فإذا لم لعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة" وعلى هذا فابن جني متقدم في النقد وهو ليس ممن يسهل تجاوزه.¹

إذن فالاعتراض بإجماع النحاة على نظرية العامل لا يعطي المعترض شيئًا ما دامت النظرية فاسدة في نفسها.²

4- الاعتراض على تقدير متعلقات المجرورات

و لم يكتفي ابن مضاء بالاعتراض على تلك الأقسام في العوامل المحذوفة في هدم نظرية العامل وبيان فسادها بل دلَّ على ذلك بصور مخالفة من العوامل المحذوفة حيث اعترض ابن على تقدير متعلقات المجرورات وقال فيها (ومما يجري على هذا المجرى من المضمرات التي لا يجوز إظهارها ما يدعونه في المجرورات التي هي أخبار أو صلوات أو صفات أو أحوال مثل : (زيد في الدار / ورأيت الذي في الدار / ومررتُ برجل من قريش ، ورأى زيد في الدار الهلال في السماء).³ فإن النحاة يقدرون في مثل هذه العبارات عوامل محذوفة تُعلّق بهذه المجرورات وهي على الترتيب (مستقر ، استقر ، كائنا)⁴ ، فمثلا المثال الذي طرحناه قبل قليل (مررتُ برجل من قريش) تقديره (كائن من قريش) وكذلك (رأيتُ في الدار هلال في السماء) تقديره (كائنا في السماء) بمحذوف تقديره (زيد مستقر في الدار)

¹مصطفى بن حمزة ، نظرية العامل في النحو العربي ، ص 342 .

² الرد على النحاة ، ص 24,25 .

³المصدر نفسه ، ص 99 .

⁴الرد على النحاة ، ص 24 .

ويقول ابن مضاء أنّ هذا كلّهُ تمحّل لأن الكلام تام بدون تقدير ، ولو أنّ النحاة اعتقدوا نظريته ، وهي أنّه لا عامل ولا عمل لما اضطرّوا إلى هذا التقدير ، فتلك المجرورات هي نفسها الأخبار والصلات والصفات والأحوال . وهل من شك في أنّ هذه العبارات السابقة كلّها تامّة ، فهي مركبة في مثل (زيد في الدار) من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة ، دلّت عليها (في) وهما معنيين يعبران عن فكرة المتكلم دون حاجة إلى تقدير (مستقر) كما يزعم النحاة¹ . إذ نستنتج أنّ ابن مضاء اعترض على تقدير متعلقات المجرورات التي تقع أخباراً أو صلّات أو أحوال ...، ويرى بأن هذه التقديرات لا وجود لها في الأسلوب العربي الأصيل حيث أنّهم النحاة بأنهم هم من صنعوها ، ويعتقد ابن مضاء أنّ هذه التقديرات من شأنها أن تضيف صعوبة إلى النحو العربي وتدرسه ، لذلك فهو يقترح التّخلص منها ويدعو إلى اعتبار الجار والمجرور في محل رفع الخبر ، أو نصب الحال ، وما إلى ذلك لأنه لا حاجة لزيادة أو تقدير فيقول : (فإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة لمن يدّعي هذا الإضمار)² . مما يدل على غاية ونية ابن مضاء في تهديم فكرة العامل تهديماً كاملاً ..

5- الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة في المشتقات

وقد دعاء ابن مضاء إلى إلغاء فكرة العامل المحذوف في الضمائر المستترة في المشتقات إذ يقول ابن مضاء " ومما يجري هذا المجرى ما يدّعونه من أنّ في أسماء الفاعلين والمفعولين والأسماء المعدولة عن أسماء الفاعلين والمشبهة بها وما يجري مجراها ضمائر مرتفعة بها وذلك إذ لم ترتفع بهذه الصفات أسماء ظاهرة مثل (ضاربٌ ومضروبٌ وضربٌ وحسن) وما جرى مجراها ، وقالوا إنّها ترفع الظاهر في مثل قولنا (زيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً) فإذا رفعت الظاهر فالمضمّر أولى أن ترفعه وقد بطل ببطلان العامل أنها ترفع الظاهر)³ .

¹المصدر السابق ، ص 24,25.

²الرد على النحاة ، ص 99.

³ المصدر نفسه ، ص 100 .

ومن خلال هذا نستنتج أنّ ابن مضاء يهاجم النحو بين الذين يرون أنّ أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والأسماء المعدولة عن اسم الفاعل والمشتبه به وما يجري مجراه تعمل فترفع الظاهر باسم الفاعل وما يقدره النحاة في مثل (زيد ضارب عمراً) فإنّهم يقدرون في (ضارب) ضميراً مستترا يعربونه فاعلاً لها وتقديره (هو) ، ويعجب ابن مضاء من هذا التقدير لأنّ (ضارب) تدل عند النحاة على الصفة وصاحبها وإذاً فلا داعي لأن نبحت على صاحبها في داخلها مادامت هي تدل عليه بمادتها وفي ظاهرها¹.

واعتبر ابن مضاء أنّ في هذا التقدير والاستتار الذي يسلم به النحاة زيادة في المعاني وضياح للحقائق ، وأن لا فائدة للسامع بها وأنّها مستغنى عنها ولا داعي لإثباتها بل اعتبر أنّ إثباتها عيٌّ . وقال " بأن إثبات مثل هذه المضمورات في القول العادي لا دليل عليها قطعي ولا ضمني ، فكيف بكتاب الله تعالى وادعاء زائد فيه بظن ، والظن ليس بعلم² .

6- الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة في الأفعال

وقد استهجن و أنكر ابن مضاء فكرة استتار الفاعل مع الأفعال في مثل قولنا (زيد قائم) كما فعل في عنصر سابق مع اسم الفاعل .

إذ يقول " فإن قيل : فما تقول مثل (زيد قائم) إذ قالوا : إنّ في قام ضميراً فاعلاً؟³ وهو ما أنكره ابن مضاء وقال أنّها تدلّ عليه بنفس مادتها التي دلت عليه (ضارب) وآية ذلك أننا نعرف من الياء في الفعل المضارع (يعلم) أنّ الفاعل غائب مذكر ومن ألف القطع في (أعلم) أنهم متكلم ومن النون في (نعلم) أنهم متكلمون ، ومن التاء في (تعلم) أنّه مخاطب أو غائبة ... وعلى هذا فلا ضمير يدل بلفظه عليه ، كما يدل على الزمان ، فلا حاجة بنا إلى إضمار⁴.

¹القرطبي ، الرد على النحاة ، ص 25 .

²الرد على النحاة ، ص 102 .

³المصدر نفسه ، ص 103 .

⁴الرد على النحاة ، ص 105 .

وقد انتهى ابن مضاء في هذه المسألة إلى أن الألف والواو والنون في مثل قاما ، وقاموا وقمن هي في الحقيقة علامات تدلّ على التثنية والجمع كما تدلّ التاء على التأنيث¹ وليست ضمائر كما يسود لدى النحويين ولا هي بفواعل أيضاً .

وقال ابن مضاء بأن النحويين يفرّقون بين الإضمار والحذف ويقولون بأنّ الفاعل يُضمّر ولا يُحذف حيث ناقش فكرتهم بأن قال " فإن كانوا يعنون بالمضمر لابد منه وبالمحذوف ما قد عنه فهم بقول هذا انتصب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره والفعل الذي بهذه الصفة لا بدّ منه ولا يتم الكلام إلّا به فلا يوجد منصوب إلا بناصب وإن كانوا يعنون بالمضمر الأسماء ويعنون بالمحذوف الأفعال ، ولا يقع المحذوف إلا في الأفعال أو الجمل لا في لأسماء ثم ضرب لنا مثلاً بقولنا (الذي ضربت زيد) حيث يقول النحاة بأنّ المفعول محذوف تقديره ضربته ويواصل ابن مضاء قوله "

"فإن فرّق بينهما بما هو مقطوع بأنّ المتكلم أراداه ، وبما يظن أنّ المتكلم أراداه يجوز ألا يريده"² وقال بأنّ هذان الأمران مختلفان وأنّه إطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يأتي مرفقاً لهذا الفرق .

7- باب التنازع

من أبواب التنازع التي ذكرها ابن مضاء في كتابه باب الفاعلين والمفعولين الذين كل واحد منهما يفعل بفعل فاعل مثل ما يفعل به الآخر وما كان نحو ذلك . هذه ترجمة سيبويه . رحمة الله . وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلّا في أن أقول : علقتُ ولا أقول : أعملتُ والتعليق يستعمله النحويون في المجرورات ، وأنا استعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين ، تقول (قام وقعد زيد) فإن علقت زيدا بالفعل الثاني ، فبين النحويين في ذلك اختلاف ؛ الفراء لا يجيزه والكسائي يجيزه على حذف الفاعل ، وغيره يجيز على الإضمار ، الذي يفسره ما بعده ، والدليل على حذفه قول الشاعر :

¹المصدر السابق ، ص 26 .

²الرد على النحاة ، ص 106 .

وَكُمْتًا مُدْمَاءً كَانَ مَتُونَهَا

جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُدْهَبٍ¹

فجرى لا فاعل له ظاهرا فإما أن يكون محذوفا وإما أن يكون مضمرا أما أي الرأيين أحق فرأي الكسائي لأن غيره يقول : حذف الفاعل لا يجوز لان الفاعل والفعل كالشيء الواحد فهما مثلا زمان فعلى هذا لا يجوز حذف وإبقاء الفاعل وهم يجيزونه².

- صور التنازع

من صور التنازع عنده قوله : وإن علقت زيد بالفعل الأول قلت في التثنية(قام وقعدا الزيدان) وفي الجمع (قام وقعد الزيدون) ونقول (ضربت وضربني زيد) على التعليق بالثاني وفي التثنية (ضربت وضربني الزيدان) وعلى التعليق بالأول (ضربت وضربني زيد) وفي وفي التثنية (ضربت وضربني الزيدان) وفي الجمع (ضربت وضربوني الزيدين)³.

وقد استمر ابن مضاء يعرض هذه الصور ليبدل على ما ضعهه بأساليب اللغة من تعقيد وإنه ليعرض للدلالة على ذلك . صور التنازع التي يذكرونها في باب ظن وأعلم ، فظن مثلا يجري فيها التنازع على هذا الشكل (ظننت وظنا في شاخصا الزيدين شاخصين) وأما أعلم التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعلين ، فشأنها في الإضمار أعقد و أعسر إذ يجري فيها التنازع على هذا الشكل⁴

(أعلمت وأعلمانيها إياهما الزيدين العمرين منطلقين) ويعقب ابن مضاء بقوله " ورأيي في هذه المسألة و ما شاكلها أنها لا تجوز لأنه لم يأتي لها نظير في كلام العرب وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به واحد قياس بعيد لما فيه من الأشكال بكثرة الضمائر والتقديم والتأخير⁵.

¹الرد على النحاة , ص 107,108 .

²المرجع نفسه , ن ص .

³الرد على النحاة , ص 109,110 .

⁴الرد على النحاة , ص 109 .

⁵المصدر السابق , ص 113 .

- فروع التنازع

الأفعال التي تقتضي ثلاثة , مفعولين لا يعتبرها ابن مضاء من فروع التنازع

- الأفعال التي لا تتصرف كفعل التعجب (فنعم), تقول (ما أحسن أعلمه زيداً) على التعليق بالأول لا معترض فيه إلا الفعل بين أحسن والمتعلق به وليس فعلاً , وان جعله بعض النحويين فعلاً . أما حبذا ونعم وبئس وعسى فلا تدخل في هذا الباب لأن المتعلقات بها لا تضر على حد الإضمار في هذا الباب .

- الحال والتمييز فلا يجوز القياس فيهما لأنهما لا يضمران وأما الحروف فلا مدخل لها في هذا الباب , وأما الأسماء التي يسميها النحويون عاملة فيكون فيها ذلك تقول (زيد مادح ومعظم عمرا) و (زيد مادح ومعظم إياه عمرا) (زيد مادح ومعظم إياه) .¹
أي الفعلين أولى بالتعليق في التنازع :

وبين النحويين اختلاف في أي الفعلين أولى أن تعلق به الاسم الأخير , واختيار البصريين الثاني في الجواز واختيار الكوفيين الأول للسبق ومذهب البصريين أظهر لأنه أسهل فإنه ليس إلا حذف ما تكرر في الثاني أو إضماره على مذهبهم إن كان فعلاً والتعليق بالأول فيه إضمار كل ما تكرر من متعلقات الأول في الثاني وتأخير المتعلقات بالأول بعد الثاني وقد حملهم الجوار على أن يقولوا (هذا جرح ضب حرب) فيخفصونه وهو للحجر المتقدم.²

8- باب الاشتغال

قال ابن مضاء في باب الاشتغال: "ومن الأبواب التي تظن أنها تعسر على من أراد تفهيمها أو تفهيمها , لأنها موضع عامل ومعمول ولا داعية لي إلى إنكار العامل والمعمول , باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره مثل قولنا (زيداً ضربتته)."³

¹الرد على النحاة , ص (114-116) .

²المصدر نفسه , 116,117 .

³الرد على النحاة , ص 118 .

يقول الدكتور محمد عيد في هذا : ويعتبر رأي ابن مضاء في هذا الباب تطبيقاً على رأيه في العامل عامة من ناحية , كما أنّ هذا الرأي يستند إلى النص اللغوي من ناحية أخرى , قال : " فإنما يرفعه المتكلم وينصبه إتباعاً لكلام العرب" . ففي هذه العبارة القصيرة تلخيص لرأيه في باب الاشتغال , بل في العامل عامة , لان المتكلم هو الذي يرفع وينصب , ومستند هذا الرأي هو كلام العرب , فإنما يفعل ذلك إتباعاً لما عرفه من نطقهم , ولما هي عاداتهم في ذلك النطق ¹ .

وهذا باب اضطرب النحاة في صور تعبيره اضطراباً شديداً وقد عرض طرفاً من هذه الصور واضطراباتهم فيها

من هذه الصور مسألتان للأخفش (أزيدا لم يضره هو) و (أخواك ظناهما منطلقين) ومسألة (أنت عبد الله ضرته لسيبويه) وإنه ليحمل على هذه الصور وأمثالها التي لم تأت في العربية , ولكن جاءت في كتب النحو كما يحمل على دراسة النحاة للباب ما يجوز فيه الأمران مقدرين في أكثر الصور عوامل محذوفة لا دليل عليها في قول المتكلم وإنما هي أقيسة النحو التي تقدرها وتلزمنا إياها ² .

وقد قال فيهما - والإطالة في هذه المسائل وهي مضمونة غير مستعملة ولا محتاج إليها- لا ينبغي لمن رأى أن لا ينظر إلا فيما تمس الحاجة إليه وحذف هذه وأمثالها من صناعة النحو مَقْوٍ لها ومسهل ³ .

وإنه ليضع قاعدة بسيطة تفسر صيغ الاشتغال كلها , ومتى تُنصَب ومتى تُرْفَع وهي أنّ الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو ضمير متصل بمنصوب نُصِب , لأنّه في مكان نصب ⁴ و إذا عاد عليه ضمير رفع فإن الاسم يرتفع , كما أن ضميره في موضع رفع ولا يُرْفَع رافعا كما يُضمر ناصب , إنما يرفعه المتكلم وينصبه إتباعاً لكلام العرب وذلك

¹ محمد عيد , أصول النحو العربي , ص 218 .

² الرد على النحاة , ص 29 .

³ المصدر نفسه , ص 127 .

⁴ الرد على النحاة , ص 30 .

كقولك (أزيد قائم) .وقولنا إنه تارة (منصوب) على أنه غير مبتدأ وتارة مرفوع على أنه مبتدأ
فلا منفعة في ذلك .¹

¹المصدر السابق , ص 121 .

المبحث الثالث : آراء ابن مضاء القرطبي بين المؤيدين والمعارضين

ولقد تلقى المحدثون صنيع ابن مضاء بكثير من الحماسة والإعجاب وخصوصا أولئك الذين حملوا لواء تجديد منهج الدرس النحوي في هذه العصور المتأخرة , فقد رأوا فيه أول من نادى بأن لا قداسة لرأي بشر , وان كلام النحاة يؤخذ منه ويرد , ولكن هذا كله لم يمنع من وجود آراء معارضة لابن مضاء.

أ-المؤيدين

1- شوقي ضيف : أول المؤيدين لثورة ابن مضاء هو محقق الكتاب "شوقي ضيف" ويظهر ذلك في قول ابن مضاء : "أنّ الناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة , فكيف بهذا المضمون المستغنى عنه " لتبعه "شوقي ضيف" بتعليقه : وهكذا يريد ابن مضاء ليريحنا من كل ما يعدل بنا عن صيغ اللغة إلى ظنون النحاة في عبارات لا نستخدمها , وألفاظ يمنحن بها بعضهم بعضا , وهي لا تجري في كلام العرب وإنما على السنة النحاة , كي يضيفوا إلى النحو كل ما يمكن من مشقة وتصعيب ويضيف "والحق أنّ النحو العربي يستغلق على الناس تارة بنظرية العامل , وما تجره من كثرة التأويل والتقدير والحذف والإضمار , وتارة بما يفترض من النحاة من علل وأقيسة , لا دليل عليها , إلا بالنظر العقلي ..وما من ريب أنّ من يقرأ كتابا مطولا في النحو , كشرح السيرافي على كتاب سيبويه , أو شرح أبي حيان على التسهيل يحس أنّ النحاة أفسدوا بكثرة ما وضعوا فيه من فروع وعلل وأصول وأقيسة غير ومسائل غير عملية¹ . ومن أجل هذا كله نثني على هذا الصوت الأندلسي الذي انبعث في القرن السادس للهجرة . يهتف نحو الأقيسة والعلل والتمارين غير العملية عن النحو , فإن فيها فسادا واضطرابا كثيرا . وإنه ليهتف أيضا : نحو العامل عن النحو فقد أتعب هذا العامل النحاة والنحو , منذ الخليل بن أحمد , تعبا لم تقف منه العربية إلا كثرة التأويل في صياغاتها , وعباراتها وتقدير عوامل محذوفة ومعمولات مضمورة.²

¹الرد على النحاة , ص 44,64 .

2 - أنيس فريحة : وقد نبه إلى سبق ابن مضاء في منهجه الوصفي علماء أوروبا دعاء هذا الاتجاه فقال : " يظن أصحاب المنهج الوصفي الحديث في الغرب أنهم اكتشفوا شيئاً عظيماً مستحدثاً وقد قيض لي أن أتحدث في إحدى حلقاتهم عن ابن جني ... وعندما تكلمتُ لكتيب صغير لابن مضاء القرطبي "الرد على النحاة" كانت الدهشة اشد وأعظم , فإن هذين اللغويين يعتبران بحق مؤسسي المنهج الوصفي " وقد وجدتُ جميع محاولات التجديد والتيسير التي خاضها لغويون معاصرون في آراء ابن مضاء في العامل والعلة والتمارين غير العملية , وجدتُ فيها الحجر الأساس لهذه النظرية النحوية القديمة , وإقامة أسس نظرية جديدة مستحدثة , تكون خلواً من تلك التعقيدات .¹

3- الدكتور محمد عيد :

ومما يدلُّ على أنّ محمد عيد من الدعاة إلى التجديد والتيسير هو قوله في " كتاب أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء عم اللغة الحديث": "ومن المعلوم أنّ الصعوبة في النحو العربي تعود في جزء كبير منها إلى الأفكار الذهنية والمنطقية التي تسربت إليه وتوغلت فيه , وقد أطلق عليها ابن مضاء "الفضول والماحاكات والتخيل والظنون " ووصفها بأنها "لا تفيد نطقاً" , هذه الأفكار الذهنية أبعدت دراسة النحو عن خدمة اللغة وكانت للمتعلمين كدرا يصرفهم عن استيعابه وتمثله.²

ولعل هذه الدراسة تسهم في التمييز بين ما في النحو العربي من الصالح والطالح, وبين ما يفيد علمه وما لا يضر جملة , فيفيد منه الباحثون في اللغة حتى التقليديون منهم نظراً جديداً لعينهم على تخليص النحو من تلك الأفكار المعوقة للبقاء "على نحو اللغة "لا نحو الصنعة" وقد قال في آخر مقدمته ما يدل على أنه من دعاة التجديد قوله : "وأما هؤلاء الذين يرفضون

¹ ربيع عمار , ابن مضاء القرطبي ثورة في الفقه... ثورة في النحو ص. (مقال), جامعة محمد خيضر بسكرة , قسم الأدب العربي , ص 24,25.

² محمد عيد , أصول النحو العربي , ص 7,8 .

كل جديد أو تجديد ويتكلمون ولا يعلمون فلا وزن لهم في مساحة العلم والحقيقة , فما أهون الكلام الرخيص الهدام "وما أصعب الجهد العلمي الخلاق".¹

4- الدكتور أحمد مختار عمر: وتظهر موافقة الدكتور أحمد مختار عمر لرأي ابن مضاء في قوله عن صعوبة النحو العربي ويرجعها إلى أسباب , أهمها :

نظرية العامل التي بالغ النحاة فيها , وفلسفوها , حتى ألفوا كتباً تجمع قواعد النحو بعنوان العوامل , فألف أبو علي الفارسي كتاب العوامل ومختصره و ألف عبد القاهر الجرجاني العوامل المائة .

والإفراط في التأويل والتقدير , وحمل الأساليب العربية على غير ظاهرها. وقد بدأت مثل هذه التأويلات من اللحظة الأولى لوضع النحو. واستخدام العلل الثواني والثالث في النحو, وتناولهم أمور لا علاقة لها بالنحو ولا فائدة تؤدي إليها لأنها لا تفيد نطقاً , ولا تعصم لساننا ولا تمنع خطأ. ومن ذلك أيضاً لتناولهم لمسائل غير عملية بل عقدهم أبواباً كاملة غير عملية مثل أبواب الاشتغال والتنازع.²

5- الدكتور علي مزهر الياسري : حيث يقول : إنَّ الفضل فيما عمله ابن مضاء أنه لم يكن مقلداً بل كان مجتهداً مجدداً شخص العلة وحاول أن يبصر جسم النحو منها ويبقى على ما يزيد عافية وصحة , فأنكر العلل التي هي من عمل العقل ولا علاقة للغة بها وقال بالعلل الوصفية التي يتوصل بها إلى فهم الكلام العربي , فإذا قلنا في جواب لما رفع زيد في قولنا: "قام زيد" أنه فاعل وكل فاعل مرفوع , لا يحصل في هذا غير وصف مستخلص من الاستقراء لا دخل للعقل فيه ولا يقودنا إلى الظن والتخيل المفضيين للجدل وهو ما يحصل من العلل الثواني والثالث , وكذلك دعوته إلى إلغاء القول بالعامل , لأن القول بالعامل

¹المرجع السابق , ص ن .

²أحمد مختار عمر , البحث اللغوي عند العرب (مع دراسة لقضية التأثير والتأثر) , عالم الكتب , القاهرة , ط 6 , 1988 , ص (146-151) .

والاعتقاد بأنه لا بد لكل ظاهرة لغوية من عامل ظاهر أو مقدار أفضى إلى مباحث من التقدير والتأويل لا موجب لها .¹

6- إبراهيم مصطفى : وفي العهد المعاصر ظهر كتاب إحياء النحو سنة 1937, ويقول مؤلف هذا الكتاب المرحوم الأستاذ إبراهيم مصطفى عن هدفه : كان سبيل النحو موحشاً شاق, ولكن أملاً كان يزجي ويحدو في هذا السبيل الموحشة أطمع أن أغير منهج البحث للغة العربية , وأن أرفع عن المتكلمين إصر هذا النحو وأبدله منه أصولاً سهلة يسيرة تقربهم من العربية وتهديهم إلى حظ من فقهها وأساليبها . ومن هذه الأصول التي أراد إبراهيم مصطفى أن يضعها في منهجه الجديد إلغاء نظرية العامل, وكان يردد صدى ابن مضاء القرطبي فيقول : " لن تجد هذه النظرية من بعد سلطانها القديم في النحو ولا سحرها لعقول النحاة , وتخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها هو عندي خير كثير , وغاية تقصد ومطلب يسعى إليه , ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة بعدما انحرف عنها آماداً وكاد يصد الناس عن معرفة العربية وذوق ما فيها من قوة على الأداء ومزية في التصوير.²

7- الدكتور مهدي المخزومي : عدّ الأستاذ مصطفى السقا عمل الدكتور مهدي المخزومي في كتابه "النحو العربي : قواعد وتطبيق" الذي نشره سنة 1966م " الخطوة الأولى في تيسير النحو العربي "استمدها المؤلف من أربعة مصادر هي : النحو الكوفي : توجيهات ابن مضاء , وبعض آراء أستاذه إبراهيم مصطفى , وتجاربه الخاصة في تدريس النحو.³

حدّ الدكتور مهدي المخزومي هدفه , فقال : "هذا كتاب في النحو أقدمه بين يدي الدارسين مبراً بما علق بالنحو طوال عشرة قرون من شوائب ليست من طبيعته ولا منهجه , فقد ألغيت منه فكرة العامل إلغاء تاماً , وألغيت معها ما استتبع من اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدرس النحوي , وأبطلت فيه جميع التعليقات التي لا تستند إلى استعمال وُحذفت من فصوله فصولاً لم تكن لتكون لولا شغف النحاة بالجدل العقلي , وتمسكهم بفكرة العامل...

¹ علي مزهر الياسري , الفكر النحوي عند العرب , ص 395,396 .

² محمد مختار ولد اباه , تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب , ص 564,565 .

³ حسن خميس سعيد الملح , نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ص 219 .

متخذاً من آراء الدارسين الأولين أساساً لدراسة النحو من أول". وقد كان الدكتور مهدي المخزومي قد وصف النحو العربي في القرن الرابع الهجري ، بأنه "في متاهة من التعليقات والتفسيرات التي لا تمت إلى اللغة بصلة"¹.

8- إبراهيم أنيس : حيث أشار إشارة عابرة إلى القياس المصنوع من مثل قولهم : أعرب المضارع قياساً على الاسم . أو قولهم نصبت "لا" النافية للجنس الاسم ورفعت الخبر قياساً على " إنَّ" لمشابتها إياها في التوكيد؟؟ إلى غير ذلك من أمور ليست إلا صناعة نحوية ولا تمت للقياس اللغوي الحقيقي بصلة ما ، لأنها من علل النحاة المخترعة التي ادعوا، ظلما وتجنياً أن العرب راعوها في التفرقة بين الأساليب ، وعمدوا إلى إيهام عمدا ، كأنما كان كل العرب الأقدمين علماء في النحو يدركون علله وحيله . كما أدركها أصحاب النحو من المتأخرين.²

ب- المعارضين

1- عباس محمود العقاد: حيث يقول فيه مسألة العامل ، مسألة العامل في لغتنا العربية وهي مسألة من أهم مسائل النحو في هذه اللغة ، بل هي مسألته الكبرى أو مسألته الأولى والأخيرة ، لأنها ترتبط بأسباب الحركة على أواخر الكلمات . وتلك هي أسباب الإعراب والبناء.³

2- عباس حسن :

عباس حسن يرى أن ابن مضاء ضمن القلة المغلوبة التي طغى عليها الاتجاه العام فهو مقتنع برأيه أن العامل هو المتكلم أقرب للصواب⁴ ، لكنه رغم ذلك يتخلف عن الكتابة في محاذير الغلو في نظرية العامل و ظل مع ذلك ملتزماً بالنظرية ، فقد كتب عنها في كتابه

¹المرجع السابق ، ص ن .

²إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ط 3 ، 1966 ، ص 15,16 .

³عباس محمود العقاد ، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب ، مؤسسة هنداوي ، القاهرة ، (د ط) ، 2012 ، ص 23.

⁴مصطفى بن حمزة ، نظرية العامل في النحو العربي ، ص 361 .

اللغة والنحويين بين القديم والحديث , واعتبرها أسلوبا سهلا للتناول , كما رد على المطاعن الموجهة لنظرية العامل وتمسك بأنها أسلوب تربوي ناجح.¹

3- عبد الكريم مجاهد :

إذ يقول : "فرغم ما يعتري نظرية العامل , من وهن , أو ارتباك أو ضعف , أو تناقض أو نقض هنا أو هناك فإنها تبقى النظرية التي لا بديل لها في التحليل النحوي العربي , الذي يجعل من الإعراب مظهرا خارجيا , يخفي وراءه التعليل اللغوي لأي حكم نحوي , فهناك علاقة جدلية بين العامل والعلامة الإعرابية من ناحية , وبين العلامة الإعرابية والمعنى أي الوظيفة النحوية من ناحية أخرى فما دمننا بحاجة إلى الحركة الإعرابية التي ترمز إليه , أو يستدل بها عليه , ولا توجد الحركة الإعرابية إلا بتأثير من عامل ما , ولا حركة إعرابية إطلاقا دون عامل. وعلى ذلك لا يمكننا الاستغناء عن العامل , لأن في هدمه تقويضا لجوهر النظام العربي.²

4- علي النجدي :

دافع علي النجدي على فلسفة النحو وعلمه فقال: أنضيق بفلسفته؟ وكيف ؟ وكل شيء من الثقافة اللغوية والدينية وقد دخلته الفلسفة وأثرت فيه وصبغته بصبغتها وما كان ممكنا أن يسلم منها النحو وحده , وإلا لكان عجا من العجب , أو تلفيقا من التلفيق يراد به إخفاء طابع الثقافة , وسمة العصور , في النحو خاصة ثم قال : "أم نضيق بعلمه , وحجج المختلفين فيه ؟ وكيف ؟ ومن طبع الإنسان البحث عن الأسرار , والسؤال عن المجهولات والإنكار في الحجاج , فالنحاة بها أتوا من هذا الباب إنما يستجيبون للطبع المستتير في استنباط المسائل , وعرضها على الناس , فترضى العقول , وتطمئن القلوب , وتأخذ ما تأخذ عن بيئته , وتدع ما تدع عن بيئته ".³

¹المرجع السابق , ص 363 .

²الطيب دخير , العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث , ص 169,170 .

³ حسن خميس سعيد الملخ , نظرية التعليل بين القدماء والمحدثين , ص 222 .

5- مازن المبارك :حين ناقش مازن المبارك قضية التيسير في النحو , وضع شروطا لتحقيق تلك الغاية , منها معرفة النحو القديم , والأسس التي بني عليها , والعوامل المؤثرة فيه والمسايرة لنشأته , وتطوره معتبرا العلة أهم مظاهر التأثير بالعلوم الأخرى "ولعل من أبرز الموضوعات التي تكشف عن تأثير النحو بغيره من العلوم موضوع العلة النحوية" ورغم تسجيله بعض السلبيات في تعليل النحاة "كخلق الغاز وافتراضات وألغيب ذهنية " إلا أنه يدعو إلى الأخذ بتعليقات المتذوقين الذين آمنوا ببساطة النحو , كالخليل وصحبه والزجاجي وابن جني , والجرجاني " وهؤلاء كانوا محل انتقاد من التيار الرافض للعلل.¹

6-عبد الراجحي :

قال الدكتور الراجحي في كتابه فقه اللغة في الكتب العربية : ولكننا نشير أنه مهما يكن أمر المعارضين على فكرة العامل كما وردت في النحو العربي , فإنها كانت ولا تزال أساسا صالحا لتحليل الظواهر النحوية العربية , ولا تزال مستعملة في الدرس النحوي الحديث الذي يتناول لغة تخضع لظواهر عربية .²

ومن المؤيدين أيضا للتعليل النحوي :الأستاذ عبد الحميد حسن, الأستاذ محمد الخضر حسين , الدكتور محمد هاشم عبد الدايم , الدكتور فؤاد علي مخيمر , أحمد عبد الستار الحواري , الدكتور سيد رزق الطويل , الدكتور فخر الدين قباوة .³

¹درويش أحمد , التعليل اللغوي عند البغداديين , ص 119,120 .

²مصطفى بن حمزة ,نظرية العامل في النحو العربي , ص 364 .

³حسن خميس سعيد الملقح , مرجع سابق , ص 221 .

خاتمة

وبعد أن قمنا بعرض دراستنا حول مآخذ النحاة عند ابن مضاء القرطبي في كتابه "الردّ على النحاة" سجلنا ما توصلنا إليه من نتائج كتالي

أنّ شخصية ابن مضاء هي شخصية ذات مكانة علمية عالية .

أنّ ابن مضاء كان متأثراً بالمذهب الظاهري الذي ينتمي إليه وهو ما كان له الأثر الكبير في دراسة ابن مضاء آراءه النحوية التي قدمها في كتابه الردّ على النحاة .

أنّ ابن مضاء من أوائل النحاة الذين دعوا إلى تيسير النحو وأنّ هدفه من هذا كله تخليص النحو مما يعتريه من غموض متأثراً بذلك من أستاذه ابن حزم .

أنّه تطرق للقياس بشكل سريع وألغاه دون أن يتفصل في الأسباب كثيراً ، حتى أنّه أدرجه كعنصر ضمن فصل إلغاء العلل .

أنّ ابن مضاء أقرّ بالعلل الأولى (التعليمية) وألغى العلل الثالث (الجدلية والنظرية) وقام بتقسيم العلل الثواني وقدم أمثلة عليها دون أن يعلق عليها بالقبول أو الرد وذكر أمثلة للعلة الفاسدة .

أنّ ابن مضاء دعا إلى إلغاء نظرية العامل وما تجره من مساءل أخرى إلغاءً تاماً لأنه يرى في ذلك صعوبة ومشقّة في الفهم لا داعي لها .

أنّ ثورة ابن مضاء لاقت الكثير من ردود الأفعال بين مؤيّد ومعارض ،ومن المؤيدين شوقي ضيف إبراهيم مصطفى وأحمد مختار عمر ومن المعارضين عباس حسن ، عبد الكريم مجاهد ومازن المبارك ، لكن هؤلاء المؤيدين المعارضين لم يؤيدوه في كل ما قاله ولم يُعارضوه في كل ما قاله .

قائمة المصادر والمراجع

- (1) إبراهيم أنيس وآخرون ، المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية - مكتبة الشروق الدولية، ط4 ، 2004 .
- (2) أبي بكر عبد القاهر الجرجاني ، العوامل المائة ، دار المنهاج ، لبنان (بيروت) ، ط1 ، 1430هـ-2009 .
- (3) سيبويه ، الكتاب سيبويه ، تح : عبد السلام محمد هارون ، ج1، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط2 ، 1408هـ-1988م .
- (4) سيبويه ، الكتاب ، تح : عبد السلام محمد هارون ، ج2، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 ، 1408هـ-1988م .
- (5) عبد الواحد المراكشي ، المعجب في تلخيص أخبار ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، ط1، 11368هـ-1949م .
- (6) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ج1 ، ط1 ، 1384هـ-1964م .
- (7) ابن فرحون المالكي ، الدباج المذهب في معرفة علماء أعيان المذهب ، تح : محمد أحمد أبي النور ، ج1، دار التراث ، (د ط) ، (د ت) .
- (8) أبي البركات الأنباري ، الإغراب في جدل الإغراب ولمع الأدلة ، تح : سعيد الأفغاني، دار الفكر ، دمشق ، ط1 ، 1377هـ-1957م .
- (9) ابن جنى ، الخصائص ، تح: محمد علي النجار ، ج1 ، دار الكتب المصرية (د ط) (د ت) .
- (10) ابن جنى ، الخصائص ، تح: عبد الحميد الهنداوي ، ج2 ، دار الكتب المصرية ، (د ط) ، (د ت) .
- (11) أبي البركات الأنباري ، أسرار العربية ، تح : بركات يوسف هبود، شركة دار الأرقميين أبي الأرقم ، بيروت (لبنان)، ط1 ، 1420 هـ -1999م .

- 12) ابن منظور , لسان العرب , دار صادر , بيروت , (د ط) , (د ت) .
- 13) عبد القادر رحيم الهيبي , خصائص المذهب الأندلسي النحوي (خلال القرن السابع الهجري), منشورات جامعة قات يونس , بنغازي , ط2, 1993 .
- 14) صلاح الدين الزعبلوي , مع النحاة(وما غاصوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها) , منشورات اتحاد الكتاب العرب , (د ط) , 1992.
- 15) علي مزهر الياسري , الفكر النحوي عند العرب (أصوله ومناهجه) , تق : عبد الله الجبوري , الدار العربية للموسوعات , بيروت (لبنان) , ط1, 1423هـ -2003م.
- 16) محمد الطنطاوي , نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة , دار المعارف , القاهرة , ط2 , (د ت) .
- 17) محمد عيد , أصول النحو العربي (في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث) , عالم الكتب , القاهرة , ط4 , 1410هـ -1989م .
- 18) سعيد الأفغاني , في أصول النحو , المكتب الإسلامي , بيروت , (د ط) , 1407هـ -1987م .
- 19) محمد سالم صالح , أصول النحو العربي (دراسة في فكر الأنباري) , دار السلام للنشر والتوزيع , القاهرة (مصر) , ط1 , 1427هـ -2006م.
- 20) علي بن محمد علان بن إبراهيم , داعي الفلاح لمخبات الاقتراح , تح : جميل عبد الله عويضة , (د ط) , 1432هـ -2011م
- 21) علي أبو المكارم , أصول التفكير النحوي , دار غريب , القاهرة , ط1 , 2007.
- 22) محمد خان , أصول النحو العربي , مطبعة جامعة محمد خيضر , بسكرة , (د ط) , (د ت) .
- 23) محمود احمد نحلة , أصول النحو العربي , دار العلوم العربية , بيروت (لبنان), ط1, 1407هـ -1987م.
- 24) محمد بن أبي بكر عبد الرازي , مختار الصحاح , مكتبة لبنان , (د ط) , 1986 .

- (25) محمد فجال ,الإصباح في شرح الاقتراح في علم أصول النحو وجدله , دار القلم , دمشق , ط1 , 1409هـ-1989م.
- (26) سعيد جاسم الزبيدي , القياس في النحو العربي نشأته وتطوره , دار الشروق , عمان , ط1 , 1997.
- (27) مازن المبارك , الرماني النحوي (في ضوء شرحه لكتاب سيبويه) , مطبعة جامعة دمشق , دمشق , ط1 , 1383هـ-1963م.
- (28) محمد مختار ولد اباه , تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب , دار الكتب العلمية , بيروت (لبنان) , ط2 , 1429هـ-2008م.
- (29) محمد خير الحلواني , أصول النحو العربي , الناشر الأطلسي , الرباط , (د ط) , (د ت) .
- (30) أبي حامد الغزالي الطوسي , شفاء الغليل (في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل) , تح : احمد الكبيسي , مطبعة الإرشاد , بغداد , (د ط) , 1390هـ-1971م.
- (31) شوقي ضيف , المدارس النحوية , دار المعارف , القاهرة , ط7 , 1968.
- (32) حسن خميس سعيد الملح ,نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين , دار الشروق للنشر والتوزيع , عمان (الأردن) , ط1 , 2000 .
- (33) عبد الله بن احمد الفاكهي , شرح كتاب الحدود في النحو , تح : المتولي رمضان احمد الدميري , (د ط) , 1408هـ-1988م.
- (34) مصطفى بن حمزة ,نظرية العامل في النحو العربي (دراسة تأصيلية وتركيبية) , ط1 , 2004-1425 .
- (35) ابن فارس , مقاييس اللغة , تح : عبد السلام هارون , ج 4 , (د ط) , (د ت) .
- (36) رياض بن حسن الخوأم ,نظرية العامل في النحو العربي تقعيد وتطبيق , (د ط) , 1435هـ-2014م .

- (37) أحمد مكي الأنصاري , أبو زكريا الفراء (ومذهبه في النحو واللغة) , المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية , القاهرة , (د ط) , 1384هـ-1964م.
- (38) أحمد مختار عمر , البحث اللغوي عند العرب (مع دراسة لقضية التأثير والتأثر) , عالم الكتب , القاهرة , ط6 , 1988 .
- (39) إبراهيم أنيس , من أسرار اللغة , مكتبة الانجلو المصرية , القاهرة , ط3 , 1966 .
- (40) عباس محمود العقاد , أشتات مجتمعات في اللغة والأدب , مؤسسة هنداوي , القاهرة (د ط) , 2012 .
- (41) وليد عاطف الأنصاري , نظرية العامل في النحو العربي (عرضا ونقدا) , دار الكتاب الثقافي , الأردن (اربد) , ط2 , 1430هـ-2014م .
- (42) ابن مضاء القرطبي , الرد على النحاة , تح: شوقي ضيف , دار الفكر العربي , القاهرة , ط1.
- (43) أبي القاسم الزجاجي , الإيضاح في علل النحو , تح : مازن المبارك , دار النفائس , بيروت , ط 3 , 1399هـ-1989م.
- (44) سيبويه , كتاب سيبويه , تح : عبد السلام محمد هارون , ج4, مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض , ط3 , 1402-1982.
- (45) أبي بكر محمد بن سهل بن السراج , الأصول في النحو , تح : عبد الحسين الفتلي , ج1 , مؤسسة الرسالة , (د ط) , (د ت) .
- (46) أبي سعيد السيرافي , شرح كتاب سيبويه , تح : رمضان عبد التواب , الهيئة العامة للكتاب , (د ط) , 1990.
- (47) أبي البركات الأنباري , أسرار العربية , تح : بركات يوسف هبود , شركة دار الأرقميين أبي الأرقم , بيروت (لبنان), ط1 , 1420 هـ -1999.

- 48) عنان رحمة ، ابن مضاء وإسهاماته في تيسير النحو العربي ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة المصدر) ، طرشي محمد ، قسم اللغة العربية وآدابها ، جامعة أبي بكر بالقائد - تلمسان - ، 2016-2017 .
- 49) فاطمة محمد طاهر حامد ، أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي ، (رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه) ، عبد الله نجدي عبد العزيز عبد الله ، قسم الدراسات العليا العربية فرع اللغة ، جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية - ، 1429- 1430 هـ .
- 50) دوكوري ماسيري ، القياس في اللغة بين علماء العربية ودي سوسير (مفاهيم وتطبيقات) ، (مقال) ، مجلة جامعة المدينة العالمية، ع 2 ، 12 فبراير 2012، ص .
- 51) وحيدة محمل ، النحو العربي بين الابداع والاتباع (موازنة بين سيوييه وابن السراج) (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في ميدان اللغة والادب العربي) ، هندا كبوسي ، قسم اللغة والأدب العربي ، جامعة العربي بن مهدي - أم البواقي ، 2013-2014 .
- 52) مختار بزواوية ، النحو العربي ومحاولات تيسره (دراسة وصفية تحليلية) ، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية) ، بن عبد الله الأخضر ، قسم اللغة العربية وآدابها ، جامعة وهران 1 احمد بن بلة ، 2016-2017 .
- 53) عبد الكريم بن محمد ، دروس مقياس أصول النحو (لطلبة السنة الثانية لسانس) ، (مطبوعة) ، قسم اللغة والأدب العربي ، جامعة محمد البشير الإبراهيمي ، برج بوعرييج ، 2016-2017 .
- 54) عفاف محمد فالح المقابلة ، التعليل في كتاب أسرار العربية عند الأنباري ، (مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية / اللغة والنحو) نهاد الموسى ، قسم اللغة العربية ، جامعة اليرموك ، 2015 .
- 55) صلاح الدين يحيى ، أصول النحو العربي في ضوء التفكير اللساني المعاصر ، (مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه) ، فتيحة حداد ، قسم اللغة العربية وآدابها ، جامعة مولود معمر ، تيزي وزو . 2019.

- 56) درويش احمد ,التعليق اللغوي عند البغداديين في ضوء الدرس اللساني الحديث (رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه),مكي درار ,قسم اللغة العربية وآدابها , جامعة وهران السانية,2012-2013 .
- 57) الطيب دخير , العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث (دراسة وصفية تحليلية) , (رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية) , أحمد عزوز , قسم اللغة العربية وآدابها , جامعة السانية , وهران , 2013-2014 .
- 58) منية بيوض ومهنية ناصر , العامل النحوي عند ابن الأنباري من خلال كتابيه الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وأسرار العربية , (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر) , عبد العزيز جدي , قسم اللغة والأدب العربي , جامعة العربي تبسي , تبسة , 2016-2017 .
- 59) وردة عسلون و هشام جندل , العلة والعامل عند ابن مضاء (دراسة تحليلية مقارنة) (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي) , يوسف لعساكر ,قسم اللغة والأدب العربي , جامعة بجاية , 2013-2014 .
- 60) ربيح عمار ,ابن مضاء القرطبي ثورة في الفقه ...ثورة في النحو, (مقال), جامعة محمد خيضر بسكرة ,قسم الأدب العربي .

الفهرس

1	شكر و عرفان
أ	مقدمة
و	الفصل التمهيدي
و	ابن مضاء القرطبي وكتابه "الرد على النحاة"
8	المبحث الأول: ترجمة ابن مضاء
8	1 - الحياة السياسية في عصره :
9	2 - الظاهرية في عهد الموحدين
9	التعريف بالمذهب الظاهري
10	ابن مضاء وعلاقته بالمذهب الظاهري
10	3 - اسمه ونسبه
10	4- مولده ونشأته
11	5- علمه وخصاله
12	6- شيوخه وتلاميذه
12	7- آثاره
14	المبحث الثاني: التعريف بكتاب " الرد على النحاة "
17	الفصل الأول
17	المسائل الخلافية بين ابن مضاء القرطبي والنحاة
18	المبحث الأول : القياس
18	أولاً- تعريفه
18	نشأته ثانياً-
19	ثالثاً - أركانه
22	رابعاً- أقسام القياس
22	1- بحسب طبيعته
22	2- بحسب طبيعة المقيس عليه

23	3 - بحسب طبيعة المقيس
24	4- بحسب الجامع
25	خامسا- القياس النحوي عند القدامى
31	المبحث الثاني : العلة النحوية
31	أولا- تعريفها
32	ثانيا- نشأة العلة
33	ثالثا- تصنيف العلة
33	رابعا: مسالكها
35	خامسا- قوادحها
39	سادسا - العلة عند القدامى
47	المبحث الثالث : العامل النحوي
47	أولا- تعريفه
47	ثانيا- نشأة العامل النحوي
49	ثالثا- أنواع العوامل النحوي
52	رابعا - العامل عند النحاة القدامى
60	الفصل الثاني
60	رأي ابن مضاء في المسائل التي خالف فيها النحاة
61	المبحث الأول : القياس والتعليل النحوي
61	1-الدعوة لإلغاء القياس
66	2-الدعوة إلى إلغاء العلل الثواني والثالث
75	المبحث الثاني : العامل النحوي
75	1- الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل
77	2- الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة
81	3-إلغاء إجماع النحاة على القول بالعامل وإبطال حججه
81	4-- الاعتراض على تقدير متعلقات المجرورات
82	5-الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة في المشتقات-

83	6- الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة في الأفعال
84	7- باب التنازع
86	8- باب الاشتغال
89	المبحث الثالث : آراء ابن مضاء القرطبي بين المؤيدين والمعارضين
89	أ- المؤيدين
93	ب- المعارضين
96	خاتمة
97	قائمة المصادر والمراجع
103	الفهرس